



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الدراسات العليا

٢٠٢٥

دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي- تجارب دول مختاره مع الإشارة إلى العراق

اطروحة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب

صباح مهدي خشان جبر الزبيدي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

صفاء عبد الجبار علي الموسوي

الأستاذ الدكتور

سلام كاظم شاني الفتلاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿... يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة - الآية ﴿11﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِ

النبي الأكرم محمد (صل الله عليه وآله وسلم)
وطني الحبيب العراق
شهداء العراق رحمهم الله
والدي الغالي حباً وإجلالاً
نبع الحنان أُمِّي
إخواني وأخواتي
نزوجتي رمز المحبة والتضحية
أساتذتي متهل المعرفة
أهدي هذا الجهد ... حباً واعتزازاً



مُتَبَوِّئُ الْمَقَامِ الْمُبَارَكِ
مُتَبَوِّئُ الْمَقَامِ الْمُبَارَكِ

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ (دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي - تجارب دول مختارة مع الإشارة إلى العراق) المقدمة من قبل الطالب (صباح مهدي خشان جبر الزبيدي) وقد ناقشنا محتوياتها وفي ما لها علاقة بها ونرى بأنها جديرة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً).

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد راضي جعفر السوداني
(عضواً)

2025/9/30

الأستاذ الدكتور
عقيل حميد جابر الحلو
(عضواً)

2025/9/30

الأستاذ الدكتور
عامر عمران كاظم المعموري
(رئيساً)

2025/9/30

الأستاذ المساعد الدكتور
علي اسماعيل عبد المجيد النصراوي (عضواً)
2025/9/30

الأستاذ المساعد الدكتور
ايمان عبد الكاظم جبار الكريطي (عضواً)
2025/9/30

الأستاذ الدكتور
سلام كاظم شاني الفتلاوي
(عضواً ومشرفاً)
2025/9/30

الأستاذ الدكتور
صفاء عبد الجبار علي الموسوي
(عضواً ومشرفاً)
2025/9/30

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

أ.م.د هاشم جبار الحسيني
عميد كلية الإدارة والاقتصاد
2025/9/30

إقرار المشرفين

نشهد أن اعداد الاطروحة الموسومة بـ (دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي- تجارب دول مختارة مع الاشارة الى العراق) والتي تقدم بها الطالب (صباح مهدي خشان جبر الزبيدي) قد اعدت تحت اشرافنا في قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.



صفاء عبد الجبار علي الموسوي

2025/9/30



سلام كاظم شاني الفتلاوي

2025/9/30

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على توصية الأساتذة المشرفين، أرشح هذه الاطروحة للمناقشة.



الاستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس الوائلي

2025/9/30

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرفين العلميين والخبير اللغوي على اطروحة الدكتوراه/
قسم الاقتصاد لطالب (صباح مهدي خشان جبر الزبيدي) الموسومة
بـ (دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي - تجارب دول مختارة مع
الاشارة الى العراق) أرشح هذه البحث للمناقشة.



الأستاذ المساعد الدكتور

حيدر عباس الجنابي

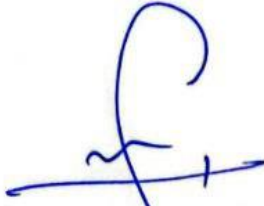
رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2025/9/3 هـ

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن اعداد الاطروحة الموسومة بـ (دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي- تجارب دول مختارة مع الإشارة الى العراق) لطالب الدكتوراه (صباح مهدي خشان جبر الزبيدي) / قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية بإشرافي بحيث أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم خالٍ من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت...



الاستاذ الدكتور

أسعد عباس كاظم المياحي

جامعة واسط/ كلية الآداب

2025/9/25

شكر وإمتنان

الحمد لله رب العالمين وله الشكر والثناء وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
واله وأصحابه المنتجبين الأخيار.

يطيب لي وأنا انهي هذه الاطروحة ان اتقدم بفائق شكري وتقديري الى المشرف الأستاذ الدكتور صفاء عبد
الجبار علي الموسوي والاستاذ الدكتور سلام كاظم شاني الفتلاوي على ما بذلاه من جهد متواصل ومتابعة
علمية أذ كانت لتوجيهاتهما العلمية القيمة وآرائهم السديدة الاثر الكبير في اتمام الاطروحة على هذا النحو
وفقهما الله وجزاها عني خير الجزاء.

كما اعبر عن وافر امتناني وتقديري الى عميد كلية الادارة والاقتصاد وأساتذة قسم الاقتصاد، كل من
الأستاذ المساعد الدكتور (خضير عباس الوائلي) والأستاذ الدكتور (توفيق عباس عبد عون المسعودي)
والأستاذ الدكتور (هاشم مرزوك الشمري) والأستاذ الدكتور (طالب فارس الكريطي) والأستاذ الدكتور
(مناضل الجواري) والأستاذ الدكتور (محمد الجبوري) والأستاذ المساعد الدكتور (كاظم الاعرجي) والأستاذ
المساعد الدكتور (هدى زوير الدعي) وأساتذة قسم الاقتصاد جميعا لما أبدوه لي من نصح وارشاد طيلة مدة
البحث، كم اتقدم بالشكر الجزيل الى الموظفين العاملين في مكتبة الدراسات العليا كلية الادارة والاقتصاد.
وايضا اتقدم بخالص شكري واحترامي إلى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبولهم
مناقشة الأطروحة وإبداء ملاحظاتهم القيمة والمهمة لإظهارها بالشكل المطلوب، والشكر الموصول إلى
زملائي طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد.

المستخلص:

يعدّ العمق المالي من الموضوعات بالغة الأهمية والتي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ إذ يمنح نظامًا ماليًا متطورًا يساعد على تعبئة الموارد المتاحة وتوفير التمويل اللازم لها، وتعزيز معدل الاستثمار مع التركيز على كيفية تأثير كل منهما في الآخر. فالعمق المالي يعمل عن طريق تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد بشكل أفضل وأكثر كفاءة، والعمل على تقليل المخاطر، فضلاً عن تحفيز حالة الاستثمار أما الاستقرار الاقتصادي يوفر البيئة الملائمة لنمو النظام المالي القائم وتطويره، وهو ما يعزز الثقة ويشجع على عملية الابتكار في القطاع المالي.

وقد تصدى البحث إلى مشكلة فحواها أن الأنظمة المالية على مستوى العالم تواجه تحديات وأزمات مالية كبيرة ما يؤثر على أداء المصارف بشكل خاص وقدرتها على استمرار ديمومة عملها من أجل تقديم الخدمات المصرفية وتطويرها وزيادة قدراتها على تنشيط حركة الاقتصاد.

وتوصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات منها:- العمق المالي يعد أداة رئيسية لتحقيق أهم أهداف الاستقرار الاقتصادي وكلما كان النظام المالي أكثر تطورًا وكفاءة ما يزيد من قدرة الاقتصاد على التغلب على الصدمات المالية التي ممكن ان تحدث مع تقليل حجم آثار الأزمة في الاقتصاد.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية القرآنية	1
ب	الإهداء	2
ت	شكر وامتنان	3
ث	المستخلص	4
ج- د	قائمة المحتويات	5
ذ-ر	قائمة الاشكال	6
ز-س	قائمة الجداول	7
14-1	المقدمة	8
2	أولاً: أهمية البحث	9
2	ثانياً: مشكلة البحث	10
3	ثالثاً: فرضية البحث	11
3	رابعاً: أهداف البحث	12
3	خامساً: منهجية البحث	13
3	سادساً: حدود البحث	14
4	سابعاً: هيكلية البحث	15
14-4	ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	16
64-15	الفصل الأول الإطار النظري للعمق المالي والاستقرار الاقتصادي	17
16	تمهيد	18
27-17	المبحث الأول: الإطار النظري للعمق المالي	19
18-17	أولاً: مفهوم العمق المالي	20
23-19	ثانياً: أهمية العمق المالي	21

27-23	ثالثاً: مؤشرات العمق المالي	22
51-28	المبحث الثاني: الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي	23
29-28	أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي	24
31-30	ثانياً: اهمية الاستقرار الاقتصادي	25
51-32	ثالثاً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	26
64-52	المبحث الثالث: التأسيس النظري لدور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي	27
55-52	أولاً: العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي	28
57-55	ثانياً: العمق المالي والتضخم	29
59-57	ثالثاً: العمق المالي والبطالة	30
61-59	رابعاً: العمق المالي وميزان المدفوعات	31
62-61	خامساً: العمق المالي وسعر الصرف	32
64-63	سادساً: العمق المالي وعجز الموازنة العامة	33
142-65	الفصل الثاني تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق	34
65	تمهيد	35
92-66	المبحث الأول دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي تجربة الجزائر للمدة (2004-2022)	36
66	أولاً: نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد الجزائري	37
71-67	ثانياً: تحليل مؤشرات العمق المالي في الجزائر للمدة (2004-2022)	38
77-72	ثالثاً: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022)	39
92-78	رابعاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022)	40
117-93	المبحث الثاني دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي تجربة الاردن للمدة (2004-2022)	41

94-93	اولا: نبذه مختصرة عن واقع الاقتصاد الاردني	42
99-95	ثانيا: تحليل مؤشرات العمق المالي في الاردن للمدة (2004-2022)	43
106-100	ثالثا: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2004-2022)	44
117-106	رابعا: تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2004-2022)	45
142-118	المبحث الثالث تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي تجربة العراق للمدة (2004-2022)	46
118	اولا: نبذه مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي	47
123-119	ثانيا: تحليل مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2022)	48
129-124	ثالثا: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)	49
142-130	رابعا: تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)	50
195-143	الفصل الثالث قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق للمدة (2004-2022)	51
144	تمهيد	52
162-145	المبحث الأول قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022)	53
145	أولاً: توصيف النموذج القياسي (مؤشرات النموذج)	54
147-146	ثانياً: اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع	55
154-148	ثالثاً: تقدير دالة نمو الناتج المحلي الاجمالي	56
162-155	رابعا: تقدير دالة البطالة	57
179-163	المبحث الثاني قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2004-2022)	58

164-163	أولاً: اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع	59
172-165	ثانياً: تقدير دالة نمو الناتج المحلي الاجمالي	60
179-172	ثالثاً: تقدير دالة البطالة	61
195-180	المبحث الثالث قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2022-2004)	62
181-180	أولاً: اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع	63
188-182	ثانياً: تقدير دالة نمو الناتج المحلي الاجمالي	64
195-189	ثالثاً: تقدير دالة البطالة	65
202-196	الاستنتاجات والتوصيات	66
223-203	المصادر	67
229-224	الملاحق	68
230	المستخلص باللغة الإنكليزية	69

قائمة الاشكال

الصفحة	الشكل	ت
71	مؤشرات العمق المالي في الجزائر للمدة (2004-2022)	1
77	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022)	2
81	مؤشرات العمق المالي والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة (2004-2022)	3
86	مؤشرات العمق المالي والتضخم في الجزائر للمدة (2004-2022)	4
89	مؤشرات العمق المالي والبطالة في الجزائر للمدة (2004-2022)	5
98	مؤشرات العمق المالي في الاردن للمدة (2004-2022)	6
105	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2004-2022).	7
109	مؤشرات العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن للمدة (2004-2022).	8
112	مؤشرات العمق المالي والتضخم في الاردن للمدة (2004-2022).	9
114	مؤشرات العمق المالي والبطالة في الاردن للمدة (2004-2022).	10
123	مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2022)	11
128	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)	12
133	مؤشرات العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2022)	13
136	مؤشرات العمق المالي والتضخم في العراق للمدة (2004-2022)	14
139	مؤشرات العمق المالي والبطالة في العراق للمدة (2004-2022)	15
149	فترات الابطاء المتلى	16
152	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية	17
152	اختبار Cusum Test	18
156	فترات الابطاء المتلى	19
158	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية	20
159	اختبار Cusum Test	21
166	فترات الابطاء المتلى	22
168	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية	23
169	اختبار Cusum Test	24

173	فترات الابطاء المثلى	25
176	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية	26
176	اختبار Cusum Test	27
183	فترات الابطاء المثلى	28
185	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية	29
186	اختبار Cusum Test	30
190	فترات الابطاء المثلى	31
192	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية	32
192	اختبار Cusum Test	33

قائمة الجداول

ت	الجدول	الصفحة
1	مؤشرات العمق المالي في الجزائر للمدة (2004-2022) مليون دينار جزائري	68
2	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022).	72
3	مؤشرات العمق المالي في الاردن للمدة (2004-2022) مليون دينار اردني	95
4	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2004-2022) مليون دينار اردني.	100
5	مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2022) مليون دينار عراقي	119
6	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) مليون دينار عراقي	124
7	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي في الجزائر	145
8	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في الجزائر للمدة (2004 - 2022)	146
9	تقدير نموذج ARDL لدالة نمو الناتج المحلي الإجمالي	148
10	اختبار الحدود (Bounds Test)	150
11	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	151
12	اختبار ثبات التباين	151
13	تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	153
14	تقدير معالم الاجل الطويل	154
15	تقدير نموذج ARDL لدالة البطالة	155
16	اختبار الحدود (Bounds Test)	157
17	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	157
18	اختبار ثبات التباين	158
19	تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	159
20	تقدير معالم الاجل الطويل	161
21	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في الاردن للمدة (2004 - 2022)	163
22	تقدير نموذج ARDL لدالة نمو الناتج المحلي الإجمالي	165
23	اختبار الحدود (Bounds Test).	167
24	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	167
25	اختبار ثبات التباين	168
26	تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	170

171	تقدير معالم الاجل الطويل	27
172	تقدير نموذج ARDL لدالة البطالة	28
174	اختبار الحدود (Bounds Test)	29
174	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	30
175	اختبار ثبات التباين	31
177	تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	32
178	تقدير معالم الاجل الطويل	33
180	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في العراق للمدة (2004- 2022)	34
182	تقدير نموذج ARDL لدالة نمو الناتج المحلي الإجمالي	35
184	اختبار الحدود (Bounds Test).	36
184	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	37
185	اختبار ثبات التباين	38
186	تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	39
188	تقدير معالم الاجل الطويل	40
189	تقدير نموذج ARDL لدالة البطالة	41
190	اختبار الحدود (Bounds Test)	42
191	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	43
191	اختبار ثبات التباين	44
193	تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	45
194	تقدير معالم الاجل الطويل	46

العمق المالي يشير إلى تطور الأسواق المالية مع توفير الخدمات المالية بشكل أفضل مما يتيح للأفراد والشركات الحصول على التمويل بسهولة، ويتضمن ذلك تطوير البنوك والأسواق المالية والأسهم وأنظمة الدفع، والخدمات المالية الأخرى التي تساهم في تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، من الأهداف الرئيسية التي تحاول أغلب دول العالم الى تحقيقها، إن العمق المالي والاستقرار الاقتصادي كان له حظا وافرا من الدراسات والبحوث، في دول مثل الجزائر والأردن والعراق.

الاستقرار الاقتصادي هي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي في وضع متوازن نسبياً، ويتميز بمعدل بنمو مستدام وانخفاض في معدل التضخم ومعدل البطالة معتدل مع وجود نظام مالي قادر على مواجهة الصدمات دون اضطرابات كبيرة يمكن ان تحدث في طبيعة النظام الاقتصادي، بمعنى قدرة الاقتصاد على تجنب أي تقلبات حادة والمفاجئة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة، معدل البطالة، وأسعار الصرف.

العمق المالي له أثراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ يعد أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على استقراره على المدى الطويل، وان طبيعة العلاقة بين العمق المالي والاستقرار الاقتصادي تتجلى من خلال العديد من الجوانب التي تساهم في تفعيل النظام الاقتصادي وتعزيز مرونته أمام الأزمات والتقلبات الاقتصادية التي تحدث.

ان موضوع العمق المالي ودوره البارز في تحفيز النشاط الاقتصادي يتضح من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يعمل على الحالة المثلى للاقتصاد المحلي، العمق المالي يقصد به تطور القطاع المالي والذي يعمل على زيادة حجمه مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، كلما كان هناك نظام مالي أكثر تطوراً ساعد ذلك في تحقيق استقرار اقتصادي بشكل أفضل، العمق المالي يعد عنصر أساسي لتحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي، إذ يعمل على توفير التمويل، ويقلل من حجم التقلبات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاد، ويزيد من مرونة الاقتصاد، لكن فوائده لا تتحقق بشكل تلقائي، بل تحتاج الى وجود بيئة منظمة مع رقابة فعالة لتفادي الانفلات المالي أو الأزمات التي يمكن ان تحدث، احد اسباب اختيار دول العينة (الجزائر، الاردن) نتيجة التشابه الاوضاع مع العراق منها الاقتصاد الريعي كما هو الحال في

العراق اضافة الى الاوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري، اما الاردن لها موقع جغرافي مع العراق واقتصاد ايضا يعتمد نوعا ما المساعدات الخارجية من منح وهبات من بعض الدول الاوربية يضاف له ان الدولتين والعراق يتشابهون بنفس العملة المحلية (الدينار) النقطة الاخرى توفر المصادر لدول العينة والعراق .

ان موضوع العمق المالي ودوره البارز في تحفيز النشاط الاقتصادي يتضح من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يعمل على الحالة المثلى للاقتصاد المحلي، العمق المالي يقصد به تطور القطاع المالي والذي يعمل على زيادة حجمه مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، كلما كان هناك نظام مالي أكثر تطوراً ساعد ذلك في تحقيق استقرار اقتصادي بشكل افضل، العمق المالي يعد عنصر أساسي لتحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي، أذ يعمل على توفير التمويل، ويقلل من حجم التقلبات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاد، ويزيد من مرونة الاقتصاد، لكن فوائده لا تتحقق بشكل تلقائي، بل تحتاج الى وجود بيئة منظمة مع رقابة فعالة لتفادي الانفلات المالي أو الأزمات التي يمكن ان تحدث.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من تعاظم دور العمق المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمل على تحفيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق اتخاذ اجراءات عديدة تعمل على تعبئة المدخرات بشكل كفؤ لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تساهم في خلق فرص العمل التي تعمل على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي.

مشكلة البحث

على الرغم من التطور المتسارع في الأنظمة المالية الحديثة لكن لا تزال العديد من الدول لا سيما النامية منها تعاني من ضعف في مؤشرات العمق المالي، وهذا ينعكس بشكل سلبي على قدرتها في مواجهة التقلبات الاقتصادية التي يمكن ان تحدث في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام، أن هشاشة الأسواق المالية وضعف تنوع مصادر التمويل الازم مع محدودية الوصول إلى الخدمات المالية الحديثة غياب الأدوات المالية تعد من اهم المشاكل التي تواجه اقتصادات الدول العينة والعراق .

فرضية البحث.

يؤدي العمق المالي دوراً مهماً في الاستقرار الاقتصادي في دول العينة والعراق، إذ يعد ركيزة أساسية لتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف النقدية والمالية والمحافظة على مستوى مستقر من النمو الاقتصادي ومعدل التضخم والبطالة والتوازن الخارجي وسعر الصرف مستقر وتقليص عجز الموازنة العامة.

أهداف البحث: - يهدف البحث الى ما يأتي: -

- 1- التأصيل النظري لدور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي.
- 2- تحليل مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في العراق و دول العينة.
- 3- قياس أثر العمق المالي في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق ودول العينة للمدة (2004-2022).
- 4- ومن اهم الاهداف تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي واستعراض تجارب الدول المختارة التي نجحت في تعميق قطاعاتها المالية وبيان أثره على الاستقرار الاقتصادي.

منهجه البحث.

بغية تحقيق أهداف البحث، اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تحليل البيانات والقائم على الدراسة النظرية والتاريخية لموضوع (دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق للمدة 2004-2022) وكذلك استخدام برنامج الاقتصاد القياسي ARDL باستعمال برنامج (EViews10).

حدود البحث.

تنقسم حدود البحث الى قسمين هما: -

- 1- الحدود المكانية: تمثلت حدود البحث المكانية (الجزائر - الاردن - العراق).
- 2- الحدود الزمنية: تمتد حدود البحث الزمانية للمدة (2004-2022).

هيكالية البحث:

تناول **الفصل الأول** الإطار النظري للعمق المالي والاستقرار الاقتصادي والعلاقة بينهما، وقُسِّم الفصل الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الإطار النظري للعمق المالي اما المبحث الثاني تناول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي في حين تناول المبحث الثالث التأصيل النظري للعلاقة بين العمق المالي والاستقرار الاقتصادي.

أما **الفصل الثاني** فقد تضمن تحليل مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في دول العينة والعراق للمدة (2004-2022)، وقد جاء في ثلاثة مباحث: أذ تناول المبحث الأول تحليل مؤشرات العمق المالي في الجزائر للمدة (2004-2022)، اما المبحث الثاني تضمن تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2004-2022)، والمبحث الثالث تضمن تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في العراق.

الفصل الثالث الجانب التطبيقي (القياسي) لقياس العلاقة بين العمق المالي والاستقرار الاقتصادي الجانب التطبيقي للمدة (2004-2022)، وقد جاء في ثلاثة مباحث، إذ اهتم المبحث الأول قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي (كمتغيرات مستقلة) و الاستقرار الاقتصادي كمتغيرات تابعة (نمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة) في الجزائر للمدة (2004-2022)، فيما اهتم المبحث الثاني بقياس وتحليل العلاقة بين المؤشرات المستقلة للعمق المالي والمتغيرات تابعة للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي والبطالة) في الاردن للمدة (2004-2022)، اما المبحث الثالث اهتم بقياس وتحليل العلاقة بين المؤشرات المستقلة للعمق المالي والمتغيرات التابعة للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي والبطالة) في العراق للمدة (2004-2022).

الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:

يعد الاستعراض المرجعي حلقة وصل بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة؛ إذ يمكن الاستفادة من الجهود العملية والعلمية للدراسات السابقة، فضلاً عن انها تمثل رصيد معرفي من حيث الكم والنوع، والتي تهدف الى توضيح بعض جوانب البحث العلمي التي تطرق لها باحثون اخرون وإمكانية الاستفادة منها في الدراسات العلمية والبحوث ويمكن التوصل الى اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها الدراسات السابقة والاستفادة منها في مجال كتابة البحث العلمي الحالي.

عنوان البحث	مؤشرات قياس العمق المالي- دراسة تحليلية في عينه من الدول المختارة للمدة (1980-2008).
اهمية البحث	عرض التصورات الهامة عن دور القطاع المالي في اقتصادات الدول النامية بالمقارنة مع النماذج والافكار النيو كلاسيكية التقليدية التي تتصور وجود معلومات متشابه ما بين الاسواق.
مشكلة البحث	تتمثل مشكلة البحث في أن نتائج المؤشرات التقليدية (الكمية) اظهرت انها غير قادرة على اظهار النتائج بشكل أكثر دقة ومغايره للواقع الموجود على الرغم من الاعتماد عليها في الدراسات والبحوث الاقتصادية القياسية المنجزة في هذا المضمار، لذا سعى البحث الى ايجاد بديل عن تلك المؤشرات.
فرضية البحث	هناك قصور في المقاييس التقليدية (النقدية والائتمانية) من أجل اظهار العمق المالي بشكل حقيقي ودقيق بينما يؤدي التوسع في استخدام المقاييس الى اعطاء نتائج اكثر واقعية ودقة.
منهجية البحث	تم استخدام المنهج الاستنباطي في تحليل مؤشرات العمق المالي في العراق واليابان والصين فضلاً عن استعمال الاسلوب التحليلي في تحديد العلاقة بينهما من خلال مؤشرات العمق المالي في دول العينة و العراق.
أهم الاستنتاجات	الاستنتاج القائم والمتفق على استخدام المقاييس البديلة في ابراز ظاهرة العمق المالي بشكل أكبر دقة وواقعية، اليابان تتربع على قمة مؤشرات العمق المالي ومن ثم الصين بالمرتبة الثانية والعراق ثالثاً.

1- صبحي حسون السعدي، مؤشرات قياس العمق المالي دراسة تحليلية في عينه من الدول المختارة للمدة (1980-2008)، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، العراق ، الجامعة المستنصرية، المجلد 17 ، العدد 63، 2011. متوفر

على الرابط الالكتروني:- d1dfaccb41b424999e6683940a317c.pdf

عنوان البحث	أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني للمدة (1996-2013).
اهمية البحث	تأتي أهمية البحث من أهمية أحد مؤشرات العمق المالي على النمو الاقتصادي لكون العمق المالي (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) يكون العنصر الفعال اتجاه معدل النمو الاقتصادي الذي يأخذ على عاتقه زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي إذ تسعى الدول النامية الوصول الى مستويات جيدة.
مشكلة البحث	ان مشكلة البحث تتمثل في كيفية تمويل القطاع الخاص وبيان أثره على اعتبار ان هناك عراقيل تحول دون تحقيق تطور في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في فلسطين.
فرضية البحث	للائتمان الممنوح للقطاع الخاص دور مهم وحيوي على النمو الاقتصادي لانه يساعد على تطوير التنمية الاقتصادية في اي دولة من دول العالم و ينبغي ازاله كافة العراقيل التي تحول دون قيام نظام مصرفي سليم يعمل على التطور المالي ومن ثم النمو الاقتصادي وزيادة المنح المقدمة للقطاع الخاص واعطائه دور أكبر من أجل تنشيط النمو الاقتصادي لمكانته التي يستحقها في عملية التنمية الاقتصادية.
منهجية البحث	سعت منهجية البحث الى الربط بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي من خلال تحليل العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني.
أهم الاستنتاجات	الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد ضعيف يعتمد على المساعدات الخارجية في تمويل المشاريع وان حجم العمق المالي فيه ضعيف كما تعانيه اغلب الدول النامية.

1- دنيا محمد عوض صبره، أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني للمدة (1996-2013)، فلسطين – غزة، الجامعة الاسلامية ، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2015. متوفر على الرابط الالكتروني:-

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/18/81d1dfac41b424999e6683940a317c.pdf>

عنوان البحث	اتجاهات مؤشرات العمق المالي لعينة من الدول العربية- دراسة مقارنة، العراق، الاردن، السعودية.
اهمية البحث	تأتي أهمية البحث من خلال أهمية العمق المالي في الاسواق المالية والقطاع المصرفي لدول العينة ويكون من خلال تحشيد الفوائض المالية وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات ما ينعكس على نمو الناتج المحلي الاجمالي.
مشكلة البحث	وجود تفاوت في مستوى العمق المالي بشكل كبير بين الدول العربية، في بعض الدول العمق المالي كان مرتفع مع وجود تطور في البنية التحتية المالية، اما في دول أخرى كانت المؤشرات المالية ضعيفة وهو ما يؤثر على حجم الاستثمار ونمو الناتج المحلي الاجمالي، وان حجم الاختلافات الموجودة في هذه الدول ممكن ان تؤثر على تقديم الخدمات المالية للأفراد والقطاع الخاص.
فرضية البحث	ان مستويات العمق المالي تختلف في الدول العربية نتيجة لاختلاف العوامل الاقتصادية والمؤسسية مثل تطور النظام المصرفي وحجم السوق المالي، وجود ارتباط إيجابي بين ارتفاع مؤشرات العمق المالي مثل (الائتمان المحلي وعرض النقد ونسبة الودائع) وبين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خصوصاً في الدول ذات الأداء المالي المتقدم، ان ضعف البنية التحتية المالية والتنظيمية في بعض الدول العربية يساهم في انخفاض مؤشرات العمق المالي مقارنةً بدول اخرى ذات بنية تحتية جيدة.
منهجية البحث	تم اعتماد المنهجية على اساس الربط بين منهجين هما، المنهج الاول اتجاه وصفي يستند الى الدراسات الاقتصادية والمالية والنظريات التي تناولت الموضوع من أجل رصد وتحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين العمق المالي بالأسواق المالية والقطاع المصرفي والمنهج الثاني هو تحليلي من أجل تفسير حالة تباين العمق المالي لدول العينة ومؤشر اسواقها المالية والقطاع المصرفي .
أهم الاستنتاجات	ان زيادة عدد المصارف الخاصة وكمية رؤوس الاموال فضلاً عن التحرر المالي كان له الدور الأكبر في اعطاء القطاع الخاص دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية الا ان حجم الائتمان وما يتجه منه للقطاع الخاص في العراق بقي في حالة انخفاض بالمقارنة مع السعودية والاردن.

1- ليث سامي العبيدي، اتجاهات مؤشرات العمق المالي لعينة من الدول العربية دراسة مقارنة، العراق، السعودية، الاردن ، دبلوم عالي، جامعة الموصل، 2020. متوفر على الربط الالكتروني:-

https://uomosul.edu.iq/public/files/datafolder_3142/_20220719_111248_700.pdf

عنوان البحث	تحليل اتجاهات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2018)
اهمية البحث	يعد العمق المالي مؤشرا مهما في طريقة معرفة هيكل النظام المالي الخاص على الرغم من وجود مؤسسات مالية ومصرفية كبيره نسبيا في العراق.
مشكلة البحث	عرض النقود في العراق يكون الجزء الأكبر من خارج عمل الجهاز المصرفي ما يؤدي الى انخفاض دور المؤسسات المالية الوسيطة (المصرفية وغير المصرفية) في النشاط الاقتصادي وهذا يؤدي بذاته الى انخفاض العمق المالي.
فرضية البحث	تستند فرضية البحث الى ان العمق المالي يتخذ مسار يشكل فيه طبيعة العلاقة الطردية بين كل من العمق المالي وعرض النقد بمعنى عندما يرتفع قيمة مؤشر العمق المالي يؤدي الى ارتفاع في مقدار عرض النقود.
منهجية البحث	اعتمدت منهجية البحث على المزج بين التحليل الوصفي والتحليل الكمي القياسي، ما يمنح البحث دقة التوصل الى استنتاج العلاقة السببية والتاريخية بين مؤشرات العمق المالي والاقتصاد الكلي.
أهم الاستنتاجات	الجزء الأكبر من عرض النقد في العراق يكون خارج الجهاز المصرفي يعني ذلك انخفاض مساهمة المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية منها وهو ما يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي وبالتالي انخفاض العمق المالي.

1 - فلاح حسن ثويني و سجي حسن العبودي، تحليل اتجاهات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة العلوم

المالية والمحاسبية، العراق، المجلد 1 ، العدد2، 2021 . متوفر على الربط الالكتروني:-

https://uomosul.edu.iq/public/files/datafolder_3142/_20220719_111248_700.pdf

عنوان البحث	قياس أثر فاعلية السياسة المالية على العمق المالي في العراق للمدة (2003-2021).
اهمية البحث	يأتي دور العمق المالي من خلال الدور الذي يؤديه في تعبئة المدخرات ما يساعد على توزيع الموارد المالية فضلاً عن توفر الخدمات المالية التي تساعد على زيادة معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي.
مشكلة البحث	على الرغم من الدور الذي تلعبه السياسة المالية في العراق من خلال ادواتها المتمثلة في (الايرادات العامة، النفقات العامة، حجم القروض العامة) وأثرها على مؤشرات العمق المالي لكن لم يتم استخدام تلك الادوات بشكل صحيح وهذا ما أثر على حالة العمق المالي في العراق.
فرضية البحث	افترض البحث أن للسياسة المالية في العراق أثر بالغ الاهمية على مؤشرات العمق المالي للمدة (2003-2021)، إذ تعد السياسة المالية واحدة من السياسات المهمة التي يمكن من خلالها خلق العمق المالي لأنها تستحوذ على مكانه مهمة بين السياسات الاقتصادية والدور المهم الذي تأخذه في تحقيق تلك الاهداف الاقتصادية.
منهجية البحث	تم استخدام الاسلوب الوصفي من خلال ربط مؤشرات العمق المالي بالسياسة المالية فضلاً عن بيان مدى فاعلية السياسة المالية اتجاه بعض مؤشرات العمق المالي في العراق.
أهم الاستنتاجات	زيادة نسبة عرض النقد الى GDP تعزى الى التطورات التي حدثت وعززت من ثقة الافراد في العملة المحلية (الدينار العراقي) فضلاً عن كفاءة السياسة النقدية وسيطرتها غير المباشرة على حجم الكتلة النقدية من أجل التخفيف من حدة التقلبات باعتبار سعر الصرف مثبتاً ديناميكياً في العراق.

1- افراح حسن التميمي، قياس أثر فاعلية السياسة المالية على العمق المالي في العراق للمدة (2003-2021)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة واسط ، 2022. متوفر على الرابط الالكتروني:-

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/01/30/284d7a68556a8a0b7bb16359461e7f1d.pdf>

6 -Wachtel ، Rousseau⁽¹⁾2007 .

Rousseau, Peter L., and Paul Wachtel. "What is Happening to the Impact of Financial Deepening on Economic Growth. Economic Inquiry ، Economic Inquiry، 46(1) 2007.	عنوان البحث
روسو وبيتر ل. وبول واشتيل. "ما يحدث لتأثير العمق المالي على النمو الاقتصادي. التحقيق الاقتصادي 46 (1)، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007.	اهمية البحث
تأتي أهمية البحث لمعرفة أثر العمق المالي على معدل النمو الاقتصادي في بلدان العينة ومدى فاعلية مؤشرات العمق المالي اتجاه النمو الاقتصادي.	مشكلة البحث
وجود علاقة معقدة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي يتضح ذلك بدائياً بشكل ايجابي أذ يكون العمق المالي ذات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي عند مستوى من التطور ثم يؤدي الى نتائج سلبية على النمو الاقتصادي عند تجاوز هذا المستوى.	فرضية البحث
البحث افترض وجود علاقة معقدة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، مع مرور الزمن فإن التأثير الايجابي للعمق المالي على نمو الناتج المحلي الاجمالي قد يشهد تراجع وربما لم يكن بنفس القوة او الاتساق في الدول النامية والذي كان عليه في العقود الاخيرة.	منهجية البحث
استخدام المنهج الاستنباطي في ربط مؤشرات العمق المالي في تحليل النمو الاقتصادي.	أهم الاستنتاجات
من خلال البحث يتضح ان العمق المالي المفرط يؤدي الى حدوث ظاهرة التضخم ما يعني اضعاف الانظمة المصرفية الامر الذي يؤدي الى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.	

1-Rousseau, Peter L., and Paul Wachtel. "What is Happening to the Impact of Financial Deepening on Economic Growth. Economic Inquiry 46(1) 2007. متوفر على الرابط الالكتروني
<https://ir.vanderbilt.edu/bitstreams/d4916f31-a9c6-4d5d-ad49-b0312c5299b1/download>

7- Mirkin ⁽¹⁾2013.

Mirkin, Yakov et al, The Financial Depth of Emerging Markets: the Case of Russia, SAGE Journals: Competition and Change, Vol.17, No2، 156،2013.	عنوان البحث
ميركين، ياكوف وآخرون ، العمق المالي للأسواق الناشئة: حالة روسيا ، مجلات SAGE: المنافسة والتغيير ، المجلد 17 ، العدد 2 ، 156 ، 2013.	
سعى البحث الى تقييم اداء العمق المالي في الاقتصاد الروسي ضمن سياق التنافسية الدولية من خلال مجموعة دول (BRIC) وذلك من خلال عدد من المؤشرات الرئيسة التي تميز مستوى نضوج النظام المالي المحلي وفق المعايير الدولية.	اهمية البحث
أن الاسواق الناشئة في الاقتصاد الروسي تختلف عما موجود في دول مثل الصين والهند وجنوب افريقيا وعليه يمكن ان يتصف الاقتصاد الروسي بضعف حالة العمق المالي.	مشكلة البحث
ان عدم كفاية عمق النظام المالي في الاقتصاد الروسي يؤدي الى ضعف القدرة التنافسية على المدى الطويل وهو ما يعني ان يصبح الاقتصاد عرضة للتقلبات والصدمات التي تحدث على مستوى العالم .	فرضية البحث
تم استخدام الاسلوب الوصفي في تحليل البيانات الدولية واسعة النطاق والتي تغطي المدة (1995-2010) في الاقتصاد الروسي.	منهجية البحث
عند مقارنة مجموعة دول (BRIC) مع الاقتصاد الروسي يمكن القول ان العمق المالي للاقتصاد الروسي غير مناسب في السوق المالية الروسية ويتم دمج امكانات النمو مع مخاطر عالية بشكل استثنائي.	أهم الاستنتاجات

1 -Mirkin, Yakov et al, The Financial Depth of Emerging Markets: the Case of Russia, SAGE Journals: Competition and Change, Vol 17, No2، 2013. متوفر على الربط الالكتروني
https://www.mirkin.ru/_docs/articles13-08.pdf

Setiawan, Sigit, Financial Depth and Financial Access In Indonesia, Journal of Indonesian Economy and Business, Vol. 30, No 139, 2015.	
سيتيawan ، سيجيت ، العمق المالي والوصول المالي في إندونيسيا ، مجلة الاقتصاد والأعمال الإندونيسية ، المجلد 30 ، العدد 139 ، 2015.	عنوان البحث
تأتي أهمية البحث من خلال تمكين الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية، وهذا يساهم في تعزيز معدل النمو الاقتصادي والتقليل من حالات الفقر، فضلاً عن ان البحث يقدم دعم جيد لصناع السياسات من خلال تحليل العلاقة بين تطور حالة القطاع المالي وإمكانية الوصول إليه، خاصة في التحديات في الاسواق المالية في اندونيسيا.	اهمية البحث
لكون ان الاقتصاد في اندونيسيا لم يظهر بالمستوى المرضي لذا فأن حالة العمق المالي تتصف بالضعف بالمقارنة مع دول العينة	مشكلة البحث
فرضية البحث تستند الى ان رفع القيود الجغرافية ستؤدي الى التقليل من حالة الضعف في العمق المالي في اندونيسيا فضلاً عن تقليل فجوة الدخل المرتفعة واستخدام سياسة التنمية المالية الاكثر فاعلية.	فرضية البحث
ان منهجية البحث تعتمد على المنهج الوصفي من خلال وصف بيانات العمق المالي وتحديد العوامل التي تؤثر فيها بالمقارنة مع الدول الاخرى ضمن مدة البحث.	منهجية البحث
توصل البحث الى ان العمق المالي في إندونيسيا لم يظهر بالمستوى المطلوب بسبب العامل الرئيسي (عدم القدرة التنافسية بين المؤسسات) نتيجة القيود الجغرافية ومستوى الفقر وفجوة الدخل المرتفع فضلاً عن سياسة التنمية المالية الاقل فاعلية.	أهم الاستنتاجات

1-Setiawan, Sigit, Financial Depth and Financial Access In Indonesia, Journal of Indonesian Economy and Business, Vol 30, No139, 2015. متوفر على الرابط الالكتروني

https://www.mirkin.ru/_docs/articles13-08.pdf

9- Et al I G Okafor⁽¹⁾ 2016 .

Okafor, I.G. et al, Financial Deepening Indicators and Economic Growth in Nigeria: A Causality and Impact Analysis, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Vol.1، 2016، No.2، p11	عنوان البحث
او ك فور، I.G. وآخرون، مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا: تحليل السببية والأثر، المجلة الآسيوية للاقتصاد والأعمال والمحاسبة، المجلد 1، العدد 2، 2016.	
تأتي أهمية البحث لمعرفة تأثير العمق المالي على معدل النمو الاقتصادي في نيجيريا والعمل على ازالة القيود والتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية التي ممكن ان تؤثر على طبيعة الاقتصاد النيجيري ضمن مدة البحث (1981-2013).	اهمية البحث
هناك مشكلة بين عرض النقد بالمعنى الواسع والنمو الاقتصادي في نيجيريا فضلاً عن وجود مشكلة بين الانتماء المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.	مشكلة البحث
يفترض البحث وجود علاقة سببية ومعنوية بين مؤشرات العمق المالي ومعدل النمو الاقتصادي، ان زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وتوسع عرض النقد، من خلال تحفيز معدل النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة أذ يُتوقع أن يساهم ذلك في تطور القطاع المالي.	فرضية البحث
اعتمد البحث على اسلوب التحليل الكمي باستخدام بيانات زمنية تم جمعها من مصادر رسمية في نيجيريا، بهدف تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي، اختبار السببية لغرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين المؤشرات، واختبار التكامل المشترك للكشف عن العلاقات في الاجل الطويل، فضلاً عن نموذج تصحيح الخطأ وركّز على مؤشرات مثل عرض النقد ونسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقابل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وذلك لتقديم فهم دقيق لتأثير العمق المالي على حالة الاقتصاد في النيجيريا.	منهجية البحث

1-Okafor, I.G. et al, Financial Deepening Indicators and Economic Growth in Nigeria: A Causality and Impact Analysis, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Vol.1

متوفر على الربط الالكتروني. 2016. No.2،

https://www.mirkin.ru/_docs/articles13-08.pdf

أهم الاستنتاجات	علاقة العمق المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا ضعيفة ما يعني ان ادوات العمق المالي لم تكن فعالة بما فيه الكفاية في دعم النمو الاقتصادي، ان عرض النقد والائتمان الممنوح للقطاع الخاص لم يكن له أثر اتجاه النمو الاقتصادي، وأن علاقة السياسة النقدية والمالية لم تكن فعالة بشكل جيد في نيجيريا لغرض تمويل القطاع الخاص بشكل جيد
-----------------	---

تعقيب على الدراسات السابقة: -

تعد هذه الأطروحة استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت مؤشرات العمق المالي، أذ كانت متخصصة في دراسة مقارنة اتجاهات العمق المالي في الدول العربية منها (الجزائر، الأردن، العراق) أذ تشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب النظرية، فضلاً عن الدور الأهم وهو توضيح دور القطاع المالي والقطاع المصرفي في دول العينة والعراق، فضلاً عن استخدام المؤشرات الكمية في قياس العمق المالي لمعرفة اتجاهها العام وطبيعة عملها.

اقرب الدراسات السابقة الى موضوع الباحث هي دراسة ليث سامي العبيدي، اتجاهات مؤشرات العمق المالي لعينه من الدول العربية دراسة مقارنة، العراق، السعودية، الاردن ، دبلوم عالي، جامعة الموصل، 2020، أذ تأتي أهمية البحث من خلال أهمية العمق المالي في الاسواق المالية والقطاع المصرفي لدول العينة والعراق يكون ذلك من خلال تحشيد الفوائد المالية وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات ما ينعكس على نمو الناتج المحلي الاجمالي.

الإضافات التي جاء بها البحث.

- 1- الربط بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي بشكل اوسع.
- 2- تحليل مؤشرات العمق المالي (عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي) ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، حالة ميزان المدفوعات) بشكل اوسع في العراق ودول العينة للمدة (2004-2022).
- 3- استخدام الاسلوب التحليلي والاحصائي (ARDL) الانحدار الذاتي للأبطاءات الموزعة لقياس العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق والعراق للمدة (2004-2022).

الفصل الاول

الإطار النظري للعمق المالي والاستقرار الاقتصادي

المبحث الاول: الإطار النظري للعمق المالي

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث: التأسيس النظري لدور العمق المالي

في الاستقرار الاقتصادي

الفصل الاول

الإطار النظري للعمق المالي والاستقرار الاقتصادي

تمهيد

أن دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي يعد من المواضيع المهمة التي اهتم بها الكثير من الباحثين بالشأن المالي سيما بعد التطور الذي حصل في الوسائط المالية ووسائط الدفع وما يمثله من دور رئيس في النشاط الاقتصادي إذ ركز البعض على اتجاه العلاقة بين العمق المالي والاستقرار الاقتصادي، والبعض الآخر يعتقد ان الوسائط المالية يمكن ان تسرع من معدل التراكم الرأسمالي، الامر الذي يعزز من فرص الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي الى التطور المالي وهو دالة طردية في الثروة الحقيقية للمجتمع من خلال عملية التنمية، يعد العمق المالي والاستقرار الاقتصادي من الموضوعات المهمة في الادبيات الاقتصادية وهو من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية إذ ركزت على تطوير انظمتها المالية لتكون اكثر قدرة من خلال رفع مستويات العمق المالي كونه العامل المؤثر ايجابيا في تحقيق وتطوير عجلة التنمية والنمو الاقتصادي.

أن مكانه العمق المالي تعد من المواضيع المهمة في الاقتصادات سواء النامية او المتقدمة لما لها من اهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية فضلاً عن التأثير على مجمل المتغيرات الاقتصادية، ان البيئة المناسبة والمشجعة للعمق المالي تعد من اهم السياسات التي تستخدم لخلق حالة العمق المالي من خلال القدرة على القيام بدور كبير في تحقيق الاهداف الاقتصادية المهمة في النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول

الإطار النظري للعمق المالي

أولاً: مفهوم العمق المالي

يعرف العمق المالي على أنه "عملية تطوير في نوعية الخدمات المالية وكمياتها وكفاءاتها"⁽¹⁾ وأوضح ليفيان (Levine) تعريفاً للعمق المالي في عام 2005 هو أن العمق المالي يحصل عندما يكون تفاعل بين الأدوات المالية مثل القروض والسندات العامة وسندات الدين والعملات الأجنبية والأسواق المالية الأولية والثانوية وأصحاب المصارف مثل الشركات والمصارف ومؤسسات الادخار التعاقدية، يتم التفاعل بينهم من أجل الحد من تكلفة المعاملات وانجاز العقود حتى يمكن تحقيق الوظائف الرئيسة الخمسة وهي⁽²⁾:-

- 1- تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات العامة .
- 2- العمل على اكتساب معلومات كافية عن المشاريع الاستثمارية والشركات المحتملة.
- 3- تقليل نسبة مخاطر السيولة.
- 4- تجميع أكبر كمية من الادخار وجمع عدد كبير من المستثمرين.
- 5- ممارسة الشركات الحكومية عملها بشكل فعال ومتابعة الاستثمارات.

أما (Khan. SMushin) لاحظ انه لا يوجد أي فرق بين العمق المالي والتطور المالي، وعليه تم استخدام نفس المؤشرات لقياس كلا المصطلحين، وقد عرف العمق المالي بأنه "زيادة في حجم الائتمان الممنوح التي تحدث بواسطة الأسواق المالية وتم استخدام الباحثين كل من العمق المالي والتطور المالي كمصطلحين مترادفين على الرغم من وجود اختلاف جوهري بينهما، إذ أن التطور المالي مفهومه اوسع ويشمل كل من العمق المالي والابتكار المالي وإدارة الخطر والتحرير المالي"⁽³⁾.

1 -Escwa. Economic Trends and Impact: BALEX anking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected Escwa Member Countries, New York, Issue No.3,2005 ، p22.

2 -Marlyse Linda Ngo Bakang, Effects of Financial Deepening in Economic Growth in Kenya, International Journal of Business and Commerce, Vol. 4, No.7، 2015، p9.

3- Andriy Kuly Inflation and Financial Depth in Transition Economics, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art, National University of Kyiv-Mohyla, 2002، p2.

يعتمد العمق المالي على رغبة الافراد الذين يحتفظون في الثروة في توظيف مدخراتهم من خلال الوسائل المالية المتمثلة في (الودائع المصرفية) والاسهم والسندات، في هذه الحالة ان سعر الفائدة الحقيقي هو الذي يحسم الامر فعند ارتفاع سعر الفائدة ويكون موجب يحدث تشجيع لحالة العمق المالي اما في حالة يكون سعر الفائدة سالب يقوم الافراد بتغيير رغبتهم الى وسائل اخرى⁽¹⁾.

كما أن زيادة العمق المالي يعمل على تعبئة المدخرات بشكل كفؤ وجيد، اما في الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة ويسهم ايضا في تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية كما يساعد في توفير خيار أكثر من الخدمات المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة ورفع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي على حد سواء ومن الجدير بالذكر أن أي تطور لسوق المال يساهم في جذب عملية الاستثمار والأعمال، أن ذلك يساعد في تطوير أسواق المال والمحافظة على مركزها المالي للوصول إلى قطاع مصرفي جيد يحافظ على كل حقوق المودعين والمستثمرين، وإلى سوق اوراق مالية (بورصة) تعمل بشكل فعال وشفافية عالية بما يكفل تمويل الاستثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمساهمة في تطوير حالة الاقتصاد الوطني وازدهاره،

في حالة النظام المالي يعمل العمق المالي الحر على "زيادة التمويل والذي بدورها تحصل زيادة في حجم الاستثمار عن طريق اسواق راس المال، ان الاقتصادات التي يكون لديها عمق مالي دائما ما يكون لديها سيولة كبيرة في الاسواق المالية وهذا ما يزيد من القيم الحقيقية للأصول التي تم تداولها في اسواق اقتصادات تلك الدول⁽²⁾، وكثيرا ما يستعمل مفهوم العمق المالي في دراسات التنمية ويشير إلى زيادة في تقديم الخدمات المالية، ويصاحبها خيارات كثيرة لهذه الخدمات المالية، والعمق المالي حسب البنك المركزي يشير الى "الزيادة في المخزون من اصول المؤسسات المالية"، وفقا لهذا المنظور فإن مفهوم العمق المالي يعني تعبئة فعالة للموارد المالية من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية"⁽³⁾.

1 - سي بول هالوود و رونالد ماكdonald ، النقود و التمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني ، ونيس فرج عبد العال، الطبعة الاولى، دار المريخ، الرياض - السعودية 2007، ص 14.

2- عبد الكريم قندور، الابتكار المالي ومقدمة الى الهندسة المالية، الطبعة الاولى ،الناشر E-KutubLtd، لندن، 2017، ص84.

3- ايمان عبد المطلب حسن المولى، مؤشرات قياس سيولة سوق الاوراق المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 7، العدد 23، 2011، ص119-120.

ثانياً: أهمية العمق المالي

يؤكد المتخصصين في مجال القطاع المالي ان التطور يرتبط بصورة ايجابية بمستوى النمو الاقتصادي والدخل وهذا ما يلاحظ في الدول المتقدمة ماليا واقتصاديا بالمقابل نرى ذلك في الدول ومنها النامية التي تضعف فيها تلك العلاقة، إذ ركز جوزيف شو مبيتر في العام 1911 على الدور المهم الذي قدمه الوسطاء الماليين، إذ اوضح ان النمو الاقتصادي ومن خلال الوساطة المالية وادواتها تندفع عجلة التنمية إلى الامام وبذلك تكمن اهمية العمق المالي من خلال دوره في المتغيرات الاقتصادية والمالية⁽¹⁾.

ويمكن توضيح اهمية العمق المالي على الشكل الاتي:-

1-العمق المالي ومعالجة حالات الفقر.

كلما زاد العمق المالي في دولة ما يزيد من قدرة الناس وخاصة الفقراء منهم على الوصول الى الخدمات المالية التي تسهم في تحسين حياتهم اليومية، من خلال وجود مؤسسات تمويل مالية متعددة بالحصول على القروض صغيره لبدء مشاريعهم بدل الاعتماد على المساعدات او الديون غير الرسمية، ان العمق المالي ومعالجة الفقر تعد من أهم القضايا ومحاولة التخفيف منه في الدول النامية ولا سيما تلك السائرة على طريق التحول نحو اقتصاد السوق حظيت باهتمام متزايد باختلاف خلفياتها الايدلوجية ونتيجة الاخفاق في تقليل اعداد الفقراء في بلدانهم وايضا السبب في انخفاض قدراتهم التمويلية، وفي الوقت نفسه قامت المؤسسات المالية الدولية بمنح المزيد من المساعدات والمساعدات للجهود الهادفة الى تخفيض حدة الفقر في الكثير من الدول النامية، ما يجعله الهدف الاساس للقضاء على الفقر إذ يشكل الهدف الاول من اهداف التنمية المستدامة⁽²⁾، إن زيادة العمق المالي والبحث عن مصادر التمويل اللازمة سوف يساعد في شمول أكبر عدد ممكن من الذين يحتاجون الى التمويل المالي خاصة في المجتمعات التي تعاني من حالات الفقر⁽³⁾.

1-Jean François Outreville, Financial Development Human capital and Political Stability Discussion Papers, UNCTAD, United Nations – New york .No. 142, October 1999, P.1–3.

2 -الجمعية العامة للأمم المتحدة ،خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون البندان 115 و 116 من جدول العمال، قرار اتخذته الجمعية العامة، 2015، ص 14.

3- بول هودين واخرون ،التنمية المالية والحد من الفقر قضايا ومدلولات السياسات بشأن دول النامية وتلك السائرة على طريق التحول الاقتصادي،ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي،ادارة شؤون النقد والصراف، واشنطن، 2001، ص 4.

2- دور العمق المالي في تطور الاسواق المالية.

ان قلة الوعي الاستثماري في الاسواق المالية وعدم وجود سياسة ناجحة تشجيع على الاستثمار في مجال سوق الاوراق المالية سبباً في انخفاض عدد المستثمرين من الاجانب فضلاً عن عدم ارتباط الاسواق بالتكنولوجيا الحديثة وارتباطها بالأسواق الإلكترونية على مستوى العالم وهو ما يؤدي الى انخفاض في حجم التداول في قيمة اسهم الاوراق المالية ما ولد تذبذب في عملية التداول في اسواق الاوراق المالية، ان معدلات التضخم العالية وقلة متوسط دخل الفرد فضلاً عن التراجع الكبير في عملية الادخار ساهم في تراجع صغار المستثمرين في ظل عدم وجود منافسة وانعدام المعلومات في عملية التداول في اسواق الاوراق المالية⁽¹⁾.

العوامل التي من خلالها يؤدي العمق المالي الى تطوير الاسواق المالية:-

أ- تشجيع التفاعل المشترك والمنظم بين صانعي السياسات والمشاركين في السوق والتحرك نحو نظام مالي أكثر شفافية.

ب- تطوير المؤسسات الاستثمارية على المدى الطويل وتشجيع صناديق التقاعد وشركات التأمين لوضع خطط طويلة الأجل للاستثمارات عن طريق تغيير معايير التقييم وتقديم الحوافز المناسبة للاستثمار في مجال التأمين على المدى الطويل.

ت- تقديم حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمارات طويلة الأجل والمدخرات من صغار المستثمرين لجلب أموال إضافية إلى الأسواق المالية.

ث- تخفيف القيود على البنوك، من خلال السماح للبنوك بتملك الأسهم وتداولها وتوفير تمويل الاكتتاب وتوفير القروض مقابل حقوق المساهمين، ما يؤدي إلى تعزيز السيول المالية في السوق وتوفير مزيد من المرونة للمقترضين وتسهيل الاستثمار في السوق.

ج- تطوير مشتقات الأسهم بما في ذلك خيارات العقود الآجلة وكذلك خيارات الأسهم المستقبلية، وذلك لضرورة تعزيز السيولة وتوفير آلية للتحوط بالنسبة للمستثمرين.

1- غفران حاتم علوان وغفران هادي سعيد، أثر الازمة المالية العالمية على كفاءة نشاط سوق العراق للأوراق المالية دراسة قياسية (2006-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد 2013، 71، ص 254.

ح- زيادة الكفاية في اسوق المالي من خلال توفر كافة المعلومات أولاً بأول عن المعاملات التي تتم في سوق المال، ما يقلل من حدة المخاطر ويزيد من الاستثمار⁽¹⁾.

خ- زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق المالي.

د- تنويع الأدوات المالية من خلال إصدار أدوات مالية جديدة مثل السندات العامة.

التحديات التي تواجه العمق المالي في الأسواق المالية:

هناك عددا من التحديات والعقبات التي تواجه تحقيق ذلك :-

أ- الأطر التنظيمية غير المكتملة، والوساطة المالية المنخفضة وأنظمة مكاتب تسجيل غير كفؤة، تقلل من تنويع الأدوات المالية وتقلل من درجة السيولة في السوق فضلاً عن انخفاض حجم الوساطة المالية، ما يشكل عائقاً أمام زيادة عمق السوق ويقلل من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- وجود قطاع مصرفي منخفض فيه دور الوساطة المالية في زيادة حجم السوق واتساعه بسبب سعر الفائدة العالي جداً.

ت- ضيق سوق رأس المال وصعوبة تحويل الأدوات المالية إلى نقد ما يعيق التمويل طويل الأجل ويعيق تمويل الدين المحلي.

ث- قلة توفر الأدوات المالية الإبداعية وبشكل خاص تلك المسخرة نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل أغلبية الأعمال التجارية ما يقلل من زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إن الأنظمة المالية التي تمتاز بانخفاض كلفة المعلومات وسرعة إنجاز المعاملات وكفاءة تخصيص الموارد وقدرتها على تنويع وتوزيع الخطر تعد أنظمة مالية متطورة قادرة على إحداث فارق في معدلات التنمية المالية، لذا هناك تحديات لصناع السياسات الاقتصادية في دول التي تحاول المنافسة في عالم تحيطه العولمة المالية مع تحديد نقاط الضعف في مسارات التنمية المالية⁽²⁾.

3- دور العمق المالي في الازمات الدورية الاقتصادية.

يساهم العمق المالي في التقليل من حجم التقلبات التي تواجه الاقتصادات من خلال تعرضها للدورات الاقتصادية تصيب الدورات الاقتصادية، إذ يخفض من تقلبات حجم الاستهلاك والاستثمار على حد سواء، وقد أشار شو مبيتري في عام 1911 الى أن النظم المالية التي تعمل

1 - ناصر عبد الرحمن الشميري، الاقتصاد المالي واسواق المال، دار الفكر المعاصر، الاردن، 2013، ص 45 .

2- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. Finance, inequality and the poor. Journal of Economic Growth.، 2007،N0 12،(1)، P 27-49.

بشكل جيد سوف تعزز من حجم النمو عن طريق السماح بإعطاء الأموال الى دول تعمل وفق منهاج ودراسة صحيحة تؤدي الى التخفيف من حدة التقلبات التي تصيب الاقتصاد، ورجال الاعمال الذين لديهم فعلا مقدرة على تنفيذ المشاريع الناجحة، ومع أن التطور الذي يحصل في المؤسسات المالية والمصرفية يزيد من الخبرات والمهارات في توجيه الموارد المالية بين المدخرين انفسهم، من خلال جمع المعلومات عن المقترضين لمواجهة عدم التسديد وكذلك يسهل العمق المالي كل من التجارة والتنويع والتحوط والمخاطر بطريقة أكثر كفاءة، أما من الناحية النظرية فالعوامل التي تزيد من العمق المالي يفترض ان تخفض من حدة التقلبات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد العام لدولة معينة⁽¹⁾.

4- دور العمق المالي في الناتج المحلي الإجمالي.

ان موضوع العمق المالي يكمن من خلال دوره المهم في نمو النشاط الاقتصادي لمعظم القطاعات التي يتكون منها الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، بما يخص دور العمق المالي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) فالعمق المالي يكون له دور في الأنشطة الاقتصادية لاسيما في بعض القطاعات التي يتكون منها الناتج المحلي الاجمالي، أذ يعد العمق المالي مهم لنمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة حجم الاستثمار المحلي وهي نقطة رئيسة التي يؤثر من خلالها العمق المالي على حالة النمو الاقتصادي، عليه يكون حال العمق المالي مهم للناتج المحلي الاجمالي من خلال رفع معدلات الاستثمار المحلي ، هناك اربعة عوامل مهمة واساسية للنمو في الناتج المحلي هي تعبئة المدخرات، وإدارة المخاطر وتسيير المعاملات، وتخصيص الموارد اللازمة للاستخدام والانتاجية ولهذا متوقع ان تكون حالة الارتباط بين العمق المالي والناتج المحلي الاجمالي إيجابيا وتسهم في تحقيق معدل مرتفع من الانتاجية⁽²⁾.

إن زيادة العمق المالي والبحث عن مصادر التمويل اللازمة سوف يساعد في شمول أكبر عدد من الذين يحتاجون الى التمويل المالي خاصة في المجتمعات التي تعاني من حالات الفقر⁽³⁾.

1- Gisele Ferreira, Teriyaki Financial development and Economic Fluctuations Gujarati D.N. & Porter, "Basic Econometrics" 5th ed., New York, McGraw-Hill company, 2009, p89-91.

2-Alex Mukund, 'The Relationship Between Financial Deepening and Gross Domestic Product in Kenya, Journal of Development Economics, University Nairobi, Kenya, 2004, p3.

3- باول هودين واخرون، مصدر سابق، ص 5.

5- دور العمق المالي في السياسة النقدية.

في الحالة التي يكون فيها هناك زيادة في العمق المالي تصبح لدى البنوك المركزية أدوات أكثر فاعلية من أجل تنفيذ سياستها النقدية مثل سعر الفائدة زيادة الاحتياطي الإلزامي للبنوك أذ يكون له تأثير فوري على حجم السيولة النقدية، ان دور العمق المالي يكون فعال في رفع وتحسن كفاءة واداء السياسة النقدية إذ أن البلد الذي يكون لديه عمق مالي مقبول سيكون هذا انعكاساً مهماً في تحسين كفاءة السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي، يعد العمق المالي مهم في آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. هناك العديد من الدراسات قد أجريت والتي تتضمن العمق المالي وآلية انتقال أثره على السياسة النقدية من قبل برنانكي في عام 1989، وكذلك العالم الاقتصادي لستر بيس وملن عام 2004، إذ وجدوا من نتائج دراستهم أن البلد الذي يكون لديه عمق مالي كبير ومتطور يكون الاثر السلبي على التغيرات في السياسات النقدية أقل ومن السهل للأفراد إعادة التوازن لمحافظهم المالية⁽¹⁾.

ثالثاً: - مؤشرات العمق المالي.

يتناول هذا الجزء من البحث مجموعة من المؤشرات المستخدمة في العمق المالي وهي: -

1- المؤشرات الكمية. وهي تتضمن ما يأتي: -

أ- نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP).

يعد عرض النقد ذات اهمية في كثير من الدول لأنه يعبر عن كمية النقود في الاقتصاد فضلاً عن انه وسيلة لغرض التبادل التجاري بين مختلف الدول ، ان النقود تقدم خدمات هامة تخص حالتها المدفوعات والادخار ايضاً، ان النقد بالمعنى الضيق (M1) يقوم بأداء الخدمات (المدفوعات)، اما النقد بالمعنى الواسع (M2) يقوم بأداء حالة الادخار، بمعنى ان ارصدة النقد بالمعنى الضيق يجب ان تنسجم مع حالة زيادة المعاملات الاقتصادية عليه كلما ازدادت نسبة (M2/ GDP) تعني ارتفاع في نسبة العمق المالي⁽²⁾.

1-Stefan Krause and Felix Rioja, Financial Development and Monetary Policy Efficiency Emory University of North Carolina, Southern Economic Association, vol 3, 2009, P.1-3.

2-Tiba Abbas Abid, The Effect of financial Depth indicators on Growth in Iraq for the period 2004-2021, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 2024, Vol 20, No 65, p419-421.

ب-نسبة انتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (CP/GDP) .

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والاكثر استخداما في القياس الكمي نتيجة تطور القطاع المالي والمصرفي في الدول النامية ويتضمن هذا المؤشر القروض التي تقدم الى القطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية المختلفة فضلاً عن المصارف التجارية ويستثنى من ذلك الائتمان الصادر من البنوك الحكومية⁽¹⁾.

ج-توسيع محتويات الموجودات المالية.

ان الموجودات المالية تتضمن الاوراق المالية مثل السندات الحكومية والاسهم التابعة للشركات هي حقوق المؤسسات غير المصرفية مثل صندوق التقاعد وغيره ويكون ذلك مؤشر جيد على اداء العمق المالي إذ ان المحافظ الاستثمارية كبيرة تتضمن موجودات مالية تضم كثير من الاوراق المالية.

2-المؤشرات الهيكلية⁽²⁾.

تعتمد هذه المؤشرات على هيكل النظام المالي وتحدد أهمية عناصره المختلفة وهي: -

أ- نسبة النقد الواسع الى النقد الضيق ($M2/M1$) .

ان نسبة النقد الواسع والنقد الضيق يرتبطان بعلاقة طردية مع العمق المالي اي كلما كانت مرتفعة ذلك يدل على تطور النظام المالي وتوسيع الودائع الادخارية يكون أكبر من ارصدة المعاملات.

ب- نسبة الادوات الموجودة في سوق الاوراق المالية الى حجم النقد الواسع ($S/M2$) .

هذه النسبة تستخدم كمؤشر على حالة التوازن بين المؤسسات الوسيطة واسواق الاوراق المالية (الاسهم والسندات والديون غير مسددة)، فكلما زادت تلك النسبة ادت الى زيادة في حجم العمق المالي أي علاقة طردية لأنها تزيد أهمية الاسواق المالية مقارنة مع البنوك.

ت- نسبة ارقام المبيعات المشتقة الى المبيعات في اسواق الادوات الاساسية او التقليدية

(P/D) .

هذه الحالة تؤثر نسبة طرق ادارة المخاطر (المشتقات المالية) الى حجم التبادل النقدي (المادي) بمعنى كلما تطورت الاسواق المالية ادى ذلك الى زيادة التعامل بالمشتقات المالية وعند الزيادة يشير الى وجود حالة العمق المالي.

1 -Sanjaya Kumar, Measuring financial development in India, Pradesh, India, 2015, P192.

2- جوادي علي وضيف أحمد، أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 12، العدد3، 2021، ص 530.

ث- حجم وعدد الادوات المالية المتوفرة.

كلما زاد عدد وحجم الادوات المالية في السوق المالي تطور النظام المالي وزاد من عمقه ويصبح تقييم المخاطر المالية أكثر دقة.

ج-كلفة المعاملات.

أن كلف النظام المالي في العمق المالي يزداد وبالتالي فأن المعاملات المالية كلما تعقدت زاد من كلفها والعكس صحيح وعليه لابد من تدنية كلف المعاملات المالية.

رابعاً: النظريات المفسرة للعمق المالي: -

هناك العديد من النظريات التي فسرت حالات العمق المالي واختلفت من نظرية الى اخرى ولكل نظرية لها رأيها الخاص بها ومنها:-

1- نظرية جون مينارد- كينز في العمق المالي.

يرى الاقتصادي جون ما ينرد كينز أن التوسع في حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تشغيل كامل للأيدي العاطلة عن العمل من خلال ضخ كميات كبيرة من الأموال في الاقتصاد ما يؤدي الى زيادة في حجم الطلب الكلي الفعال والدخل، ان تحقيق العمق المالي يعتمد على حجم المدخرات المحلية المتاحة داخل البلاد، أذ تم تحويل المدخرات والأصول المالية الموجودة من الأسواق غير المنظمة ذات المخاطر العالية إلى أسواق مالية منتظمة ومستقرة نسبياً، وهو ما يعزز نمو الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تقوية حالة العمق المالي في الاقتصاد⁽¹⁾.

2-نظرية التحرر المالي لماكينون وشو.

تمثل نظرية التحرر المالي اعطاء حرية كبيرة للبنوك والمؤسسات المالية في ادارة الانشطة المالية المختلفة ويكون ذلك من خلال الغاء بعض القيود المختلفة على العمل المصرفي من خلال تحرير معدلات الفائدة المفروضة على القروض والودائع، وايضا تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي، والاعتماد على الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية وفتح المجال المصرفي امام القطاع الخاص المحلي والاجنبي. ان كل هذه الاجراءات تمثل التحرر المالي الداخلي فضلاً عن تحرير المعاملات التي تتعلق بحساب راس مال لميزان المدفوعات هذه

1 - Nkrumah & Sackey ، Financial Liberalisation and Savings in South Africa ،University of South Africa, Pretoria, 2012, p124.

الاجراءات تمثل التحرير المالي الخارجي والذي يعد مكملاً لعملية التحرير المالي الداخلي⁽¹⁾، ويجد اصحاب هذه النظرية ان عملية التحرر للقطاع المالي يزيد من وتيرة النمو كما تشير هذه النظرية إلى أن تحرير الاسواق المالية يؤدي الى منح المزيد من العمق المالي وهذا انعكاس على زيادة استخدام الوساطة المالية من قبل المستثمرين والمدخرين فضلاً عن زيادة في حجم السيولة للاقتصاد ، او بعبارة اخرى يكون من خلال جذب راس المال الاجنبي وزيادة معدل المدخرات المحلية و انخفاض الاحتكاك في سوق المال وفرضية هذه النظرية تستند الى انه كلما ارتفع السعر الحقيقي كلما ادى الى زيادة العمق المالي وهذا بدوره يؤدي الى زيادة المدخرات و من ثم استثمارها بشكل كفوء. وقد أشارت النظرية إلى أن تحرير القطاع المالي تراكم كل من الاصول المالية وتراكم راس المال المادي في الدول النامية سيؤدي الى عملية النمو الاقتصادي⁽²⁾.

3-نظرية القمع المالي لماكينون وشو

القيود المالية لها آثار كبيرة على حالة عمق السوق وقوة المؤسسات المالية العاملة فيها في ظل هذه القيود المالية ستقلل من حالة عمق السوق ولا سيما في حال نقص الاموال للمصارف وفي ظل سعر الصرف الحقيقي وسوء تخصيص الموارد التي تتولاها الدولة، فأن نظرية القمع المالي التي تم عرضها لماكينون وشو سنة 1973، تفرض على أن القيود المالية عندما تلغى من الاقتصاد المكبوت سوف يساعد على زيادة نسب الادخار، وزيادة في عرض الائتمان ويشجع على حالات الاستثمار، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي، وفق نموذج ماكينون سنة 1973 فأن الاستثمارات انموذج في اقتصادات الدول النامية هي استثمارات ممولة ذاتياً، و أن الاستثمار لا يمكن أن يحدث إلا إذا تراكم حجم المدخرات المطلوبة وعلى شكل ودائع مصرفية كما افترض ماكينون ان عمل الوسطاء الماليين هو تشجيع الاستثمار ورفع نمو حالتي الاقراض والاقتراض⁽³⁾.

ان التدخل في النشاط المالي لا سيما في الدول النامية ادى الى حصول فشل في اداء وكفاءه القطاع المالي في عملية تحفيز النمو الاقتصادي وايضا ادى الى ضعف في القطاع الحقيقي، ومن أجل تحقيق الطلب الكافي والذي بدوره ينعكس على نمو القطاع المالي في هذه الحال يتطلب الامر اتخاذ سياسات التحرر المالي ومن خلالها يمكن ازالة كافة ادوات الكبح المالي ما يعني

1- Bakang, Marlyse Effects of Financial Deepening on Economic Growth in Kenya, International Journal of Business and Commerce, Vol ,4No.7,2023, P11.

2 - ساعد مرابط، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، الملتقى الدولي الاول، الجزائر. 2006، ص 23.

3- Obafemi, Frances & Others, Financial Deepening and Domestic Investment in Nigeria, International Journal of Economics and Finance , Nigeria. Vol 8,2016,P 3.

زيادة في حجم المخدرات وتحسن نوعية وحجم الاستثمارات ورفع معدل النمو الاقتصادي وهو ما يؤدي الى تحقيق التطور المالي بشكل افضل، ان الاطار النظري لمدرسة ستانفورد والاجتهادات النظرية المطورة لها يمكن ان يوضح وجود علاقة سببية ايجابية بين حجم التحرر المالي والنمو الاقتصادي وهذا بدوره ينعكس على تطوير وتنمية القطاع المالي⁽¹⁾.

4- نظرية الوساطة المالية.

يعد مفهوم الوساطة المالية " عملية تجميع الموارد المالية من المؤسسات المالية لغرض اعطائها الى الوحدات الاقتصادية مثل الأفراد والمنظمات الحكومية والشركات" وغيرها، ان المؤسسات المالية يكون عملها هو الاحتفاظ بالأموال بكميات وبشروط يقبلها كل من المستثمرين والمدخرين ويكون عملها هو تسهيل عمل هذه الوساطة وهي تمويل الكميات التي يتقبلها كل الاطراف من المستخدمين والمقترضين لهذه الاموال⁽²⁾، ويقصد بالوساطة المالية بصورة شاملة الهيئات التي تقوم بتحويل علاقة كل من التمويل المباشر بين المقترضين والمقرضين الى علاقة غير مباشرة من خلالها يكون ايجاد قناة جديدة تمر من خلالها الاموال من اصحاب الفائض المالي الى اصحاب العجز المالي، وعليه تقوم بتعبئة المدخرات من المؤسسات والافراد من جهة واعطاء القروض الى جهة اخرى⁽³⁾.

1- محمد عبد الكريم بو غزاله، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرر المالي للمدة (1990-2013)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 3، العدد 8، 2015، ص 125.

2- صبرة محمود، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، مكتبة جامع الازهر، فلسطين، غزة، 2014، ص 31.

3- اللجنة الاقتصادية والغربية لغربي اسيا، الاتجاهات الاقتصادية وأثارها "سلوكية القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في دول مختارة في الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد 3، 2005، ص 1.

المبحث الثاني

الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.

أولاً: - مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

تعد البيئة الاقتصادية المستقرة مهمة جداً في تحقيق الأهداف المختلفة المتوخاة من السياسات الاقتصادية لأي دولة، وأن الاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي وهو ما يطلق عليه بالدورات الاقتصادية (Business Cycle) التي تعد أحد المشاكل المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد الحر. منذ بداية الثورة الصناعية في أوروبا وحتى الوقت الحاضر، وتحدث هذه الدورات عادة في مستويات الإنتاج والتوظيف فضلاً عن المستوى العام للأسعار⁽¹⁾، "أي أن تفسير الدورات الاقتصادية يشير إلى حدوث تقلبات عامة في معدلات الناتج الكلي والتوظيف والتضخم"⁽²⁾.

و يعرف أيضاً مفهوم الاستقرار الاقتصادي بأنه قدرة الدولة على القيام بواجباتها من أجل تجنب حدوث الازمات الاقتصادية والتقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي فضلاً عن التضخم والتغيير الذي يحدث في أسعار الصرف والأسواق المالية⁽³⁾، فضلاً عن الأدوات والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة ويتم الاستخدام من أجل تحقيق معدل مستقر للتنمية الاقتصادية والاقتصاد الكلي على وجه التحديد⁽⁴⁾.

أيضاً يمكن توضيح مفهوم الاستقرار الاقتصادي "بأنه عدم وجود أي تقلبات مفرطة في النظام الاقتصادي الكلي، بمعنى أن الاقتصاد الذي ينحاز بمعدل نمو جيد ومستوى تضخم منخفض ومستقر إلى حد ما لكن هذا الاستقرار لا يتحقق من تلقاء نفسه بل من خلال اتخاذ مجموعة من السياسات والخطوات الضرورية اللازمة "تعرف بـ (سياسات الاستقرار الاقتصادي)، وهي الأدوات والوسائل المناسبة التي يمكن من خلالها تحقيق حالة التوازن في الاقتصاد، ودائماً ما تسعى كل دولة إلى تجنب تبعات الركود في بداية أزمة الديون من خلال

1- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983، ص453.

2 - باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد ترجمة عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص520.

3- هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار الاقتصادي، الطبعة الأولى، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، يناير 2012، ص3.

4-LUKA BRKI, Theory of Economic Growth and Stability: The Case of Croatia, Political Science Review, Croatian, Vo l. No, 5, 1996, p90.

زيادة الانفاق الحكومي العام، أي إصدار المزيد من النقود وهي الطريقة الوحيدة لتمويل ذلك الانفاق، ان إصدار النقود كان من أجل تمويل الانفاق الحكومي خلال فترات التضخم الجامح في العديد من اقتصادات دول العالم، خلال مدة التسعينيات من القرن العشرين، ان تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد يكون من خلال استقرار مستوى العام للأسعار والحد من ارتفاع البطالة ما يساهم في تحقيق مستوى عال من التشغيل فضلاً عن الحفاظ على قيمة العملة وتوازن ميزان المدفوعات فضلاً عن تحقيق معدل نمو مستقر في الناتج الحقيقي⁽¹⁾.

يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي ما يلي: -

- 1- وجود قطاع مالي مستقر ومتطور قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار الحقيقية المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل.
 - 2- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال حجم الانفاق الأمثل أذ يمكن إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بصورة أكثر عدالة والاستخدام الأمثل من خلال تقنين عجز الموازنة العامة والدين العام⁽²⁾.
 - 3- استغلال الموارد الطبيعية والالتزام بالمعايير الدولية الخاصة في حماية الموارد الطبيعية خاصة القابلة للنفاذ وحمايتها من التدهور والاستنزاف⁽³⁾.
 - 4- استغلال الطاقات البشرية والاستفادة منها في تطوير اداء المؤسسات المالية، أذ أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا يتطلب فقط استغلال تلك الطاقات بل تعظيم استغلالها من خلال اكتساب الانسان العلم الواسع والفكر الاعمق والابداع والتدريب يكون ذلك من خلال الصحة والتعليم والتغذية والابتكار⁽⁴⁾.
- ان الهدف من اتباع سياسة الاستقرار الاقتصادي واستعادة التوازن في الاقتصادات الكلية يكون من خلال ترشيد الطلب المحلي وتقييد عجز الموازنة العامة باتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات

1- أديب قاسم شندي، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة، 1980-2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد، 21، 2016، ص9.

2 - معهد التخطيط القومي، (العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 167، يوليو، 2003، ص6.

3 - حسين حسني إبراهيم، علاقة السياسة البيئية بالتجارة الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة السادسة، المجلد 6، العدد 4، 1994، ص112.

4 - عبد الله الصعيدي، رأس المال البشري وعلاقته برأس المال المادي، دراسة منشورة في مجلة الامن والقانون، كلية شرطة دبي، العدد 2، 1993، ص264.

الفصل الأول: الإطار النظري للعمق المالي والاستقرار الاقتصادي

العامّة وترشيد النفقات وكذلك اتباع سياسة سعر صرف تهدف إلى زيادة الموارد التي تحصل عليها الدولة من قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للاستيرادات⁽¹⁾.

ثانياً: - أهمية الاستقرار الاقتصادي.

ان البيئة المستقرة اقتصادياً تعد امر أساسياً في تحقيق الكفاءة في أي اقتصاد، ان موضوع الاستقرار الاقتصادي يعد من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام وارئ الكثير من الاقتصاديين إذ أن طموح أغلب الاقتصاديين ينصب على تدخل الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويكون ذلك من خلال ادوات السياستين المالية والنقدية من أجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أذ تسعى بلدان العالم الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لماله من فوائد على اقتصاداتها اذ يمكن توضيح أهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال مجموعة من النقاط المهمة ومنها⁽²⁾:-

- 1- الدخل المتاح.
 - 2- ضمان التوزيع العادل للموارد.
 - 3- تعزيز ثقة الافراد والمستثمرين في الاقتصاد بمعنى: تعزيز ثقة المستثمرين الاجانب والمحليين وهذا يساعد على زيادة تدفق رؤوس الاموال الى البلاد.
 - 4- تشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيا.
 - 5- التخفيف من حده حالات الفقر.
- فضلاً عن النقاط اعلاه هناك عدة نقاط مهمة للاستقرار الاقتصادي ولها اهمية وهي⁽³⁾.
- أ - ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اي بلد يؤدي الى تحقيق نسبة عالية من تشغيل الايدي العاملة ومن ثم وصولا الى حالة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتوفرة ما يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي (السلم الاجتماعي والاهلي) للبلاد.
- ب- الاستقرار الاقتصادي عندما يحدث يؤدي الى حدوث نمو مستقر ما ينعكس ايجابا على انخفاض كل من التضخم واسعار الفائدة ومن ثم انخفاض في البطالة ما يشجع الدولة على القيام في زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي.

1 - بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، الطبعة الاولى، الجزائر، مكتبة الشاملة الذهبية، 2019، ص7.

2- N. Gregory Mankiw , Macroeconomics, 7th Ed, Worth Publishers , New York , 2010, p 278.

3 -Paul A . Samuelson , William D . Nordhaus , " Macroeconomics" , Nineteenth Edition , McGraw- Hill \ Irwin , New York , 2010 , p 359 .

الفصل الأول: الإطار النظري للعمق المالي والاستقرار الاقتصادي

ج- للدولة دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دورها في توفير السياسات الاقتصادية الكلية ما يعني المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي ما يسهل على الدولة والافراد على التخطيط الفعال على المدى الطويل.

د- ان الدور الفعال للاستقرار الاقتصادي يؤدي الى اخذ النقود دورها الصحيح كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ما يؤدي الى المحافظة على دورها كقوة شرائية وهذا يجعل المستوى العام للأسعار مستقر ويقلل من مخاطر الانكماش الاقتصادي على المستوى القومي.

تكون السياسات الاقتصادية ومنها السياسة المالية محققة لعوامل الاستقرار الاقتصادي الذاتية لابد ان يكون ارتباطها وتنفيذها بتوقيت صحيح إذ يرى بعض الاقتصاديين مع مرور الوقت بأن تنفيذ برامج جديدة للأنفاق والضرريبة يولد اثرا على الاقتصاد، إذ هناك العديد من عوامل الاستقرار الذاتية شاركت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي منها الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل⁽¹⁾.

ومن أجل تحقيق الاستقرار دعا كثير من الاقتصاديين الكينزيين إلى استخدام فاعليه السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية في مجال العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، إذ يرى الكثير منهم أن السياسة النقدية تمارس تأثيرها بطريق غير مباشر من خلال أسعار الفائدة وأن هذا التأثير يعد ضعيفاً في حين أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً وسريع على حجم الإنفاق الكلي ومن ثم على مستوى الدخل والتشغيل⁽²⁾.

أن الاستقرار الاقتصادي يحتاج الى سياسة اقتصادية تعمل على توازن دقيق وتناغم كبير بين السياسيتين المالية و النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب عجز الموازنة العامة للدولة في بعض الحالات (عندما تزيد حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة من الممكن ان يكون مقبولاً وضروريا في بعض الحالات وهذا يعتمد على الظروف الاقتصادية وسياسة الدولة المالية) ويسمى العجز المبرر او العجز الهيكلي وعليه ان العجز في الموازنة العامة لم يعد امرا سلبيا دائما⁽³⁾ ويمكن استخدام سياسة اقتصادية ناجحة وذلك من خلال عدم التعارض بين السياستين المالية والنقدية الموجهة بالأساس نحو تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي والتي تُعرف

1- مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، 1999، ص127.

2- سهير محمود معتوق، "النظريات والسياسات النقدية"، الطبعة الاولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1989، ص14.

3 -عشماوي علي عشماوي، "عجز الموازنة العامة-الحالة المصرية- الأسباب-العلاج " مجلة مصر المعاصرة، المجلد 51، العدد 451-452، القاهرة، 1998، ص48.

في الكتابات الاقتصادية الحديثة (Policy Economic Oriented Stability) كشرط ضروري وهام لتحقيق الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي⁽¹⁾.

ثالثاً: - مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

هناك عدة مؤشرات للاستقرار الاقتصادي يتم من خلالها قياس مستوى الاستقرار العام وهي على النحو الآتي.

1- النمو الاقتصادي.

2- التضخم.

3- البطالة.

4- حالة ميزان المدفوعات.

5- سعر الصرف.

6- عجز الموازنة العامة.

7- نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

تعد هذه المؤشرات مترابطة ومتداخلة مع بعضها، إذ بدون العمالة الكاملة لا يمكن ان تحقق النمو الاقتصادي او حدوث اي تغير في مستوى العام للأسعار ما يؤدي الى حدوث تقلبات وتذبذب في معدل النمو الاقتصادي⁽²⁾.

1- النمو الاقتصادي.

يقصد به حصول زيادة مستمرة في الناتج القومي او الناتج المحلي الاجمالي وزيادة في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي عبر الزمن من خلال استخدام الموارد البشرية والتكنولوجية والطبيعية المتاحة بأفضل حال خلال مدة زمنية معينة، أذ وتسعى معظم الدول الصناعية والدول النامية منها إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع من خلال تحقيق معدلات مرتفعة وملائمة لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لبلد ما وفي متوسط دخل الفرد الحقيقي، إذ تسعى كل الاقتصادات الى بلوغ هذا الهدف من أجل اشباع حاجات الافراد ورفع مستوى الرفاهية⁽³⁾.

3- Hugo Frey Jensen, "The Central Bank's Role in Debt and Reserve Management: The Danish Experience" in "Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems", IMF Institute and Monetary and Fiscal systems Department, 2003, p. 191-195.

2- جميس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون، الطبعة الاولى، دار المريخ للنشر، السعودية ، 1999 ، ص 195.

3 - باري سيجل، مصدر سابق، ص 291 .

الفصل الأول: الإطار النظري للعمق المالي والاستقرار الاقتصادي

ان اي زيادة في النمو الاقتصادي لابد ان تكون اعلى من معدل نمو السكان لذلك فإن النمو الاقتصادي لا يعني زيادة معدل الناتج القومي فقط وإنما لابد من حدوث زيادة في مستوى دخل الفرد وبحسب نمو الناتج المحلي الإجمالي وفق الصيغة الآتية :-

$$GDP_R = \frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} * 100 \dots\dots\dots (1) \quad \text{نمو الناتج المحلي الاجمالي}$$

ان النمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً وليس شرطاً كافٍ من أجل رفع مستوى دخول الافراد المادية، ان مستويات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة تكاد تختلف عن الدول النامية وان مستويات النمو ربما تنخفض أذ يرجع ذلك بالأساس الى الاقتراب من التشغيل الكامل على العكس من حالة الدول النامية ، يعد النمو الاقتصادي متغير كمي يقيس حجم التغيير في الناتج القومي من عام الى آخر بغض النظر أذ كان هذا الناتج يلبي احتياجات العامة ام لا، في حال نمو الناتج أكبر من نمو عدد السكان هنا يكون مصاحب بتقدم اقتصادي ام أذ كان نمو الناتج مساوي لنمو عدد السكان هنا يكون غير مصاحب بالتقدم الاقتصادي والحالة الأخيرة عندما يكون نمو الناتج أقل من نمو عدد السكان يكون مصاحب بتراجع النمو الاقتصادي في دول مثل الامارات حققت تقدماً اقتصادياً مع زيادة في الناتج أذ تم استخدام واستثمار النفط في تنمية قطاعات غير نفطية مثل الصناعة والتكنولوجيا والزراعة مع تحسن البنية التحتية والصحية فضلاً عن تقليل حجم الوظائف في القطاع الحكومي والاعتماد على القطاع الخاص في توفر وظائف جديدة⁽²⁾.

1- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل كلي جزئي)، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للنشر، مصر، الاسكندرية، 2007، ص467.

2- عبد القادر محمد عبد القادر وايمان عطية ناصف، اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003، ص11- 12.

هناك اربعة انواع من النمو الاقتصادي وهي⁽¹⁾:-

أ- النمو المتوقع: يقصد به الزيادة المحتملة في القدرة الانتاجية للاقتصاد وهذا النوع من الصعوبة حسابة وتقديره.

ب- النمو الفعلي: يقصد به كل التغيرات الفعلية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للاقتصاد⁽²⁾.

ت- النمو المخطط: يكون هذا النوع من النمو من خلال التخطيط وفق استراتيجية معده مسبقا ووفقا للموارد الاقتصادية المتاحة في البلد.

ث- النمو المؤقت او العرضي: يتصف هذا النوع من النمو بعدم الثبات والاستمرارية ويظهر نتيجة عوامل خارجية تكون عادة مؤقتة وعند زوالها يزول معها النمو الذي أحدثته.

2- التضخم.

لا يوجد تعريف موحد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفكر الاقتصادي وقد بنيت معظم تعاريف التضخم على انه أساس النظرية الكمية للنقود التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسيك في المجال النقدي الذين يعتبرون أن الارتفاع المستمر للأسعار هو نتيجة الزيادة في كمية النقود وزيادة الائتمان المصرفي، وقد زاد هذا التعريف مع ظهور الأفكار الكينزية الجديدة إذا أن نظرية كمية النقود لم تكن كافية لوصف ظاهرة التضخم⁽³⁾.

هناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخل المتاحة للإنفاق، ويوجد تيار يعرف التضخم على انه الزيادة في الطلب النقدي على السلع بالنسبة للمعروض منها ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشرط أن يكون هذا الارتفاع غير متوقع فإذا توقع الأفراد ارتفاعا في الأسعار فإنهم سيقومون برفع سعر الفائدة بنسبة تبقي اثر ارتفاعه في الأسعار، وقد ركز هذا التيار في تحليله على أساس العلاقة بين الدائن

1- Erik stem and Ander vanstel , types of Entrepreneurship and Economic Growth, Research paper UNU/WIDER, United Nations Univ., Maastricht Economic and social Research and training centre on Innovation and Techn. No47.2009. p2-4.

2-Joseph McDonough , there are two types of Economic Growth, Marion Public Library, Chicago 3, 2013, p2.

3- ازاد احمد سعدون ، واقع الازمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 18 ، 2010 ، ص12.

والمدين، نجد ان الاقتصاديين في تعريفهم لظاهرة التضخم فمثلا (كارد نير اكلي) عرف معنى التضخم بأنه الارتفاع المستمر المحسوس في المستويات العامة للأسعار أو معدل الأسعار⁽¹⁾.

التضخم هو الزيادة في عرض النقود بالقياس إلى قيمة السلع والخدمات المعروضة في السوق، هو ايضا الارتفاع في مستوى الطلب الكلي عن مستوى العرض الكلي ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاسعار العامة وبوجود التضخم على الحكومة ان تقوم بإتباع سياسة مالية انكماشية تسعى من خلالها إلى التخفيض من حجم الطلب الكلي وكبح مستوى الأسعار وذلك عن طريق:-

أ- تخفيض الإنفاق العام وترشيده.

تعد هذه الطريقة مباشرة فمثلاً عندما تقدم الحكومة على تخفيض مستوى الإنفاق العام (الحكومي) والذي يعد أحد مكونات الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي في الاقتصاد، فإنها تستطيع جزئياً أن تلغي الضغوط التضخمية للإنفاق الخاص غير المراقب أي تخفيض معدل الإنفاق العام الذي سيؤدي إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي بوجود أثر المضاعف وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وهذا ما يؤدي الى كبح ارتفاع المستوى العام للأسعار⁽²⁾.

ب- زيادة حصيلة الدولة من الضرائب

يقصد به تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات (جزء من اموال الافراد والمؤسسات التي لا تنفق ويتم توجيهه نحو الاستثمار) بغية القضاء على العجز في الموازنة العامة وزيادة الضرائب سيؤدي الى تحقيق تخفيضاً في دخول الأفراد ومن ثم تخفيضاً في الإنفاق الخاص، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض مستوى الطلب الكلي فيتم كبح ارتفاع المستوى العام للأسعار (الطريقة غير المباشرة لتخفيض حجم الطلب الكلي)⁽³⁾.

2-1 يمكن ان يقسم التضخم الى عدة أنواع وفق معايير معينة :-

أ- معيار الضغط التضخمي ويُقسم إلى⁽⁴⁾:-

- تضخم دفع الطلب: يقصد به زيادة الأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي ما يؤدي إلى عجز العرض عن مواجهة الزيادة في الطلب بسبب عدم الاستخدام الكامل

1- مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، 2001، ص 38-43.

2 - ناظم عبد الله عبد المحمدي و علي نبع صايل الصبيحي، التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة (2010-2011)، مجلة دنائير، العراق، المجلد 12، العدد 18، 2018، ص 10.

3- سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982، ص 655.

4- رانيا الشيخ طه، التضخم - اسبابه - آثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، المجلد 18، العدد 18، 2021، ص 11.

للعناصر الإنتاجية أو لعدم مرونة الوسائل المستخدمة في العرض الكلي لمواجهة فائض الطلب أي عدم قدرة القطاع الانتاجي على تلبية الزيادة في حجم الطلب الكلي.

- تضخم دفع التكاليف: هو زيادة التكاليف الخاصة بالعوامل الإنتاجية بمعدل أعلى من نسبة الزيادة في الإنتاج ما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار ومن أهم تلك العوامل هي أجور العمال ما يدفع المنتجين إلى زيادة أسعار السلع لتغطية ارتفاع مدخلات الإنتاج.

ب- معيار حدة التضخم ويُقسم إلى

- التضخم الجامح: يعد هذا النوع من أشد وأخطر أنواع التضخم تأثيراً على مجمل الاقتصاد الوطني إذ ترتفع الأسعار بشكل كبير ومستمر وسريع ما يؤدي إلى عدم السيطرة عليها وهنا تكون زيادة في تكاليف الإنتاج بالمقابل يكون تخفيض الأجور الحقيقية للعمال ما يؤدي إلى تدهور مستوى معيشة الأفراد وزيادة الفقر.
- التضخم غير الجامح: هذا النوع من التضخم يتسم بأقل خطورة إذ يكون الارتفاع فيه أقل والأسعار ترتفع بشكل أقل وطريقة معالجته تتم عن طريق السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي بصورة مباشرة.
- التضخم الزاحف: يسمى أيضاً بالتضخم المعتدل بحيث ترتفع الأسعار بشكل معتدل سنوياً وهنا لا يشكل ضرراً اقتصادياً إذ تستقر عند مستوى منخفض ما يدفع المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور لتجنب حدوث ارتفاع في الأسعار مستقبلاً وهنا يتم تعزيز جانب الطلب الكلي.

3- البطالة

تعد البطالة ظاهرة عالمية لها آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذلك فإن دول العالم منها المتقدمة والنامية تعمل على معالجة تلك الآثار التي تصيب اقتصادها، إن ظهور حالات البطالة في الدول المتقدمة والنامية تكون نتيجة قصور في النمو الاقتصادي وعدم مواجهة الزيادات الحاصلة في حجم السكان في تلك الدول وإيضاً عدم قدرة المدخرات المالية عن تمويل الاستثمارات اللازمة التي توفر فرص عمل إلى جانب سوء إدارة السوق المحلية⁽¹⁾.

1- حسين عبد المطلب الاسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الدول العربية، الناشر Hussein ELasrag، القاهرة، 2018، ص 14.

تعرف البطالة بأنها (الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداماً كاملاً أو امثلاً ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المتوقع ما يؤدي الى تدني مستوى رفاهية افراد المجتمع)⁽¹⁾.

ان المقصود بالبطالة يعني عدم توفير فرص عمل مشروعة للطاقات القادرة التي تستطيع تلبية الاعمال التي تناط لها فضلاً عن من توفرت له القدرة على العمل والرغبة فيه، وعليه يمكن أن تكون البطالة كاملة أو جزئية.

اصبحت البطالة من اخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات المعاصرة عموماً واحدى التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه مجتمعات عديدة منها الدول النامية، ان ظاهرة البطالة تعد من اهم الظواهر التي حظيت باهتمام الدول سواء كانت الدول المتقدمة او الدول النامية وباختلاف انظمتها السياسية فضلاً عن الاهتمام الكبير من قبل الاكاديميين والكتاب ومنهم الاقتصاديين وصناع القرار السياسي ونتيجة الاثار السلبية التي تتركها على المستوى الاقتصادي والسياسي، لذا تحاول دول العالم ايجاد الحلول المناسبة وذلك من خلال الاجراءات والادوات الاقتصادية لاسيما المالية منها ذات التأثير الكبير في حل المشاكل الاقتصادية ومنها البطالة⁽²⁾،

البطالة = عدد العاطلين عن العمل ÷ اجمالي قوة العمل * 100

ويمكن تقسيم البطالة الى انواع مختلفة منها:-

أ- البطالة الكاملة :-

يقصد بها فقد الكسب بسبب عجز شخص عن الحصول على عمل مناسب له رغم انه قادراً على العمل ومستعد له⁽³⁾.

ب- البطالة الجزئية:-

يقصد بها تخفيض مؤقت في ساعات العمل القانونية او العادية وايضا توقف أو نقص الكسب دون إنهاء علاقة وبوجه خاص منها اسباب اقتصادية وتكنولوجية أو هيكلية مماثلة⁽⁴⁾.

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا (الاثار الاجتماعية لا عادة الهيكلية مع تركيز خاص على البطالة)، الامم المتحدة، نيو يورك، 2000، ص32.

2- ابو تراب تغريد قاسم محمد، واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2022)، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد 9، العدد2، 2021، ص65-66.

3 - محمود حسين الوادي ، وآخرون ،مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة ، عمان ، 2010، ص3.

4 - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة عالم المعرفة ، الكويت، المجلد 26 ، العدد 12، 1997، ص 39.

ت- البطالة الدورية.

تُعرف البطالة الدورية بأنها البطالة التي تنشأ نتيجة حدوث تقلبات في الدورة الاقتصادية، أذ ترتفع فيها معدل البطالة خلال مدة الركود الاقتصادي وتنخفض خلال مدة الانتعاش، وتحدث هذه الحالة من البطالة عندما يتراجع حجم الطلب الكلي على حجم السلع والخدمات، ما يؤدي إلى تقليص الإنتاج ومن ثم تسريح العمال هذه المدة تتميز بأنها مؤقتة وتنخفض معدلاتها مع تحسن أداء النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

ث- البطالة الاحتكاكية.

يقصد بها البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين في المناطق المختلفة وتنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة جغرافية إلى أخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينها. فالبطالة الاحتكاكية وأن كانت ظاهرة طبيعية و ضرورية لتأمين قدر من المرونة للاقتصاد لكن يجب ألا تتجاوز الحد الذي يجعلها تصبح ظاهرة لها خطورة، ان اتساع المجال للبطالة الاحتكاكية يؤدي الى اضطراب في الأعمال المختلفة نتيجة عدم استمرار العمال فيها وتنقلهم المستمر بينها إلى جانب توليد الإنتاج المفقود خلال فترة انتقال العمال⁽²⁾، ان البطالة الاحتكاكية يمكن ان تحدث نتيجة نقص في المعلومات الكاملة لكل الباحثين الراغبين في الحصول على فرص العمل وأصحاب الأعمال الراغبين الحصول على ايدي عاملة تلبي طموحهم في زيادة الانتاج ، يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة⁽³⁾.

ج- البطالة الهيكلية.

هذا النوع من البطالة يصيب جانباً من قوة العمل بسبب التغيرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصاد وتؤدي إلى حالة من عدم التوافق في فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، أن حدوث البطالة هو نتيجة تغيرات هيكلية طرأت على الطلب، وفي هذه الحالة يصعب على العمال أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم، وفي الوقت نفسه يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص

1- المصدر نفسه، ص 23-24.

2- منى الطماوي، اقتصاديات العمل ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1984، ص 80.

3 - Campbell R.mcConnell ,Stanley L. Brue, "macroeconomics ,principles, ,problems, and policies", seventeenth, edition, MC graw -hill ,new york, 2008, p130.

عرض هذا النوع من العمل، نواجه ما يسمى في هذه الحالة فائض عرض (Supply Excess) في سوق عمل ما وفائض طلب (Demand Excess) في سوق عمل آخر ويظل الاختلال قائماً إلى أن تتعادل قوى العرض مع قوى الطلب في السوق عندما لا يكون السوق في حالة توازن، أيضاً يمكن توضيح البطالة الهيكلية بأنها "البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة (العرض) وهيكل الطلب عليها (الطلب) ⁽¹⁾.

ح- البطالة الموسمية:

يعبر عنها بانخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، ومن الممكن أن تشهد بعض القطاعات الاقتصادية مثلاً قطاعات معينة منها (السياحة - الزراعة - الصيد) فترات من الكساد تؤدي إلى فقدان العاملين وظائفهم مؤقتاً في مختلف القطاعات والوحدات الانتاجية ⁽²⁾.

خ- البطالة المقنعة: ينصرف هذا النوع من البطالة إلى الأفراد الذين يعملون فعلاً ولكنهم لا يضيفون أي شيئاً إلى الإنتاج، بمعنى عمالة ظاهرية فقط وأن عملهم لا يسفر عن خلق انتاج اضافي من السلع أو خدمات، ويقصد بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بصورة تفوق الحاجة الفعلية للعمل فضلاً عن الاختلال بين حجم العاملين ومقدار انتاجهم بمعنى انخفاض في الناتج الحدي للعمال بشكل كبير وفي بعض الحالات يصل الى مستوى الصفر وربما سالب ⁽³⁾.

ان البطالة المقنعة تتمثل في ضخامة عدد الافراد العاملين في الانشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة يعني ان كمية العمل تكون عالية بالمقابل الناتج الكلي يبقى ثابت دون زيادة

1- بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص 393.

2- آدم مهدي أحمد، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011، ص 97.

3- نور شدهان عداي، دور القطاع الخاص في الحد من البطالة بالاقتصاد العراقي، مؤتمر العلمي (الاصلاح برؤية علمية أكاديمية)، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2023، ص 6.

تذكر، بمعنى ان أي زيادة في عدد العاملين لا يؤثر على عملية الانتاج مع ثبات التقنيات ومستوى راس المال المستخدم⁽¹⁾.

د- البطالة السلوكية:

هي البطالة الناجمة عن عدم رغبة القوة العاملة (الايدي العاملة الراغبة في العمل ولم تشارك فيه لأسباب مختلفة) المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة نتيجة النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف⁽²⁾.

ذ- البطالة المستوردة:-

يظهر هذا النوع من البطالة في الحالة التي يكون فيها انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل الزيادة على سلعة اخرى مستوردة وعليه فأن البطالة هنا تواجه القوى العاملة المحلية لقطاع معين التي تنتج تلك السلع⁽³⁾.

ر- البطالة الإجبارية او القسرية:

هذا النوع من البطالة يقصد به تعطل الفرد بشكل قسري من دون أرادته او اختياره رغم ان العامل راغب بالعمل وقادر عليه فضلاً عن انه قابل بالآجر الذي يتقاضاه (السائد)، ان حالة البطالة الاجبارية تحدث عندما لا يجد العاملين الجدد فرص عمل في سوق العمل يحدث هذا النوع في الدول الصناعية وفي حال خصخصة المنشأة والشركات في الاقتصاد الوطني⁽⁴⁾.

4- ميزان المدفوعات.

يمثل ميزان المدفوعات الحساب الذي تسجل فيه قيمة كافة الحقوق والديون الناشئة بين دولة وأخرى من دول العالم الخارجي، نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد واقرائهم في بلد اخر خلال مده زمنية معينة عاده ما تكون سنة، يُعدّ ميزان المدفوعات ذو أهمية اقتصادية كبيرة للبلدان، لأنّ دراسة مفردات الميزان تعكس درجة التقدم الاقتصادي في

1- عبد الرسول عبد جاسم، البطالة في العراق الواقع والحلول، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، بغداد، المجلد 11، العدد 11، 2008، ص 9.

2 - مدركة دنون يحيى، شهلة سالم خليل العبادي، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2000-2021)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد4، 2022، ص 318.

3 - اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، الطبعة الأولى، دار المواهب للطباعة، النجف الاشرف، 2011 ص 292.

4 - رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة اسبابها وأثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، المجلد 1، العدد55، 2018، ص 147.

الدولة ويَتَمَّ من خلاله تحديد مركز الدولة المالي بالمقارنة مع بقية دول العالم⁽¹⁾، يتميز ميزان المدفوعات بان له ميزة مهمة لكونه يعبر عن العلاقات الاقتصادية بين الدول ومن خلاله يبين لدولة سواء اكانت دائنة ام مدينه وكذلك نوع السلع والخدمات التي يستوردها او يصدرها، وعلية يمكن القول ان ميزان المدفوعات هو سجل يبين حجم المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في دولة والمقيمين في دولة اخرى خلال مدة زمنية معينة، ان التعاملات الايجابية يقصد بها التعاملات التي تؤدي الى الحصول على العملة الاجنبية وهو رصيد دائن يكون ايجابيا اما العكس منه في حالة انفاق عملة اجنبية يكون الرصيد سلبي في الميزان التجاري⁽²⁾.

يمكن تعريف ميزان المدفوعات من نواحي عدة منها: -

أ- **من وجهة النظر الاقتصادية:** يعرف على أنه سجلّ منظم أو أنه بيان حسابي يشمل كلّ المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دولة أخرى خلال مدة زمنية معينة غالبا تكون سنة واحدة⁽³⁾.

ب- **من وجهة نظر صندوق النقد الدولي:** يقصد به سجل يعتمد على القيد المزدوج، إذ يتناول إحصاءات مدة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكوناته أو انه قيمة أصول اقتصاد دولة ما، وبسبب تعاملاتها مع الدول الأخرى أو بسبب هجرة الافراد وما تحتفظ به الدول من ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة وأيضا التزاماتها تجاه بقية دول العالم⁽⁴⁾.

مكونات ميزان المدفوعات:-⁽⁵⁾

أ- ميزان المعاملات الجارية. ويتكون من:

- 1- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، جامعة الإسكندرية، 2010، ص55.
- 2- شوقي ناجي جواد، اداره الاعمال الدولية (مدخل تتابعي)، الطبعة الاولى، الاهلية لنشر والتوزيع، الاردن ، 2002، ص213.
- 3- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية المدخل العام الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص98.
- 4- امين صيد، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، الطبعة الثانية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص77.
- 5- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان ، 2003، ص55.

- المعاملات المنظورة (الميزان التجاري).
- المعاملات غير المنظورة (ميزان الخدمات الاقتصادية).

ب - حساب التحويلات من طرف واحد.

ت- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية). يتكون من:

- الاستثمارات طويلة الأجل.
- الاستثمارات قصيرة الأجل.

ث- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي

ج- فقرة السهو والخطأ.

أن المحافظة على حالة الاستقرار في ميزان المدفوعات هي مسألة لها آثار كبيرة فعالة على ميزان المدفوعات وعلى حجم مديونيتها الخارجية وعلى حجم الصادرات فضلاً عن حجم الاستثمار والإنتاج فيها، إذ أن استقرار قيمة النقود تعد واحدة من أهم شروط ازدهار التبادل التجاري بين دولة وأخرى ومن ثم تنشيط حركة التجارة الخارجية بين الدول التي تعمل على تعظيم قدرتها التنافسية⁽¹⁾.

أن الواقع الذي تعيشه معظم الاقتصادات في دول العالم نتيجة مشاكل في الوضع الاقتصادي بصورة عامة ومنها حدوث حالة العجز في ميزان المدفوعات أذ يمكن معالجة تلك المشاكل من خلال استخدام السياسات الاقتصادية عن طريق ادوات السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي التي تعمل على معالجة حالة العجز من خلال رفع سعر إعادة الخصم ومن ثم رفع اسعار الفائدة على حجم القروض المقدمة من قبل المصارف التجارية، الامر الذي يؤدي الى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات العامة ومن ثم يؤدي الحال الى تخفيض المستوى العام للأسعار في البلد، في طبيعة الحال ان انخفاض أسعار السلع المحلية يعمل على تشجيع زيادة حجم صادرات الدولة وبالمقابل يكون هناك إقبال على التقليل من شراء المواطنين من السلع الأجنبية وهذا الامر يؤدي الى تقليل كمية النقود الى الخارج ويكون في صالح الدولة وهو ما يجعل الميزان التجاري لجانب الاقتصاد ككل ما يسهم في تخفيض حالات العجز في ميزان المدفوعات بصورة مباشرة⁽²⁾.

1- حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الاولى ، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2002، ص146.

2- عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، ص275.

5- سعر الصرف.

يقصد به سعر عملة محلية لدولة ما مقابل سعر عملة أخرى لدولة أخرى يعني عدد الوحدات التي يتم تبادلها لكل وحدة واحدة من العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وهو وسيلة هامة للتأثير على مجمل الموارد الاقتصادية المختلفة بين القطاعات الاقتصادية وإيضاً على ربحية الصناعات لا سيما التصديرية منها وتكلفة الموارد المستوردة⁽¹⁾.

شهد العالم العديد من التغيرات بعد الحرب العالمية الثانية والتي تمثلت في زيادة التعاون الدولي الاقتصادي والذي بدوره انعكس على زيادة تدفق رؤوس الأموال الدولية الأمر الذي يعني أن سعر الصرف يمثل حلقة وصل لمختلف المعاملات الاقتصادية ما يعني زيادة الأهمية الاستراتيجية لأسعار الصرف والذي بدوره أدى إلى زيادة حالات النمو في مختلف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية⁽²⁾.

قبل أزمة الكساد الكبرى (1929-1933) لم يكن هناك تدخل من قبل الدولة في مسألة تحديد أسعار الصرف، وأن نظام الذهب كان يتكفل بضبط أسعار الصرف بنطاق ضيق جداً ولا يتجاوز حدي تصدير واستيراد الذهب، بعد هذه المدة بدأت الدول تنتقل من قاعدة الذهب إلى الأنظمة الورقية، جاءت بنظريات وقواعد جديدة لتنظيم حركة أسعار الصرف عن طريق السلطات التي منحت حق الرقابة والإشراف على حركة العملة الوطنية والعملية الأجنبية بما يتماشى مع المصلحة العامة لدولة في موازينها التجارية والمصرفية والاقتصادية⁽³⁾.

تسعى الدولة في سوق الصرف الأجنبي إلى التدخل من خلال تحقيق أحد الأهداف الآتية⁽⁴⁾:
أ - رفع قيمة العملة: - أهم هذه الأهداف وأكثرها شيوعاً إذ يلجأ البنك المركزي إلى استخدام سياسة رفع قيمة العملة المحلية من أجل استيراد كميات كبيرة من السلع والخدمات من الخارج ويتم اللجوء لهذه السياسة عندما تكون مدينة للخارج بمبالغ كبيرة يتعين دفع فوائدها مع مبالغ الأقساط، لأن رفع قيمة العملة المحلية سيقلل أسعار الواردات ويخفض من الاتجاه التضخمي، أن ذلك اللجوء يؤدي إلى منع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج البلاد.

1 - Paul R. krugman and Maurice Obstfeld ،International Economics theory policy - sixth edition،Worth Publishers ، New York ،2003، P 350.

2 - Pare Ekonkren ، Globalizing Capital: A History of the International Monetary، System،Princeton University Press، 2019،p 23.

3- الويس عبوش هدايا، أثر أزمة الكساد العالمي (1929-1939) على تجارة العراق الخارجية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 3، العدد 5، 2007، ص 119.

4 -I.M.F., Balance of payment's manual,P.108 and I.M.F., Interrelating among macroeconomic accounts ، 2009، P19-20.

ب - تخفيض قيمة العملة: - تتدخل الدولة في هذه الحالة من أجل تخفيض قيمة العملة عن السعر السائد في أسواق الحرة، أذ تسعى من خلاله الى تشجيع حجم الصادرات، وتحاول كثير من الدول اعتماد سياسة إغراق الأسواق العالمية بالمنتجات الرخيصة.

ت - تثبيت قيمة العملة وتجنب أي تقلبات تحدث فيها: - الهدف الاخير من هذا التدخل هو محاولة تثبيت قيمة العملة وتجنب التقلبات التي تحدث عليها، إذ يتدخل البنك المركزي المتمثل بالسياسة النقدية بالعمل على تثبيت قيمة العملة عند مستوى سعر الصرف الاجنبي عن طريق إنشاء مؤسسة ترتبط بالبنك المركزي يطلق عليها (صندوق موازنة الصرف) **. .

هناك عدة اشكال يتخذها سعر الصرف جراء عملية التبادل وهي: -

أ - سعر الصرف الاسمي.

يقصد به وحدة النقد الاجنبي بدلالة وحدات من العملات المحلية أي سعر العملة الاسمي (الجاري) وهو لا يأخذ القوة الشرائية للعملات بين البلدين للسلع والخدمات العامة، في هذا النوع يكون هناك تعادل بين جانب العرض وجانب الطلب في سوق الصرف الاجنبية ويؤدي الى تحديد اسعار الصرف الاسمية وبذلك يكون اساس تبادل العملات، ان حالات التدهور التي تحدث في اسعار الصرف الاسمية تكون مرة في حال تحسن ومرة اخرى في حال تدهور فأن التحسن يكون في ارتفاع اسعار الصرف للعملة المحلية بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى والعكس في حالة التدهور تكون اسعار صرف العملات المحلية في حالة انخفاض⁽¹⁾.

ب- سعر الصرف الحقيقي

يقصد به مستوى الاسعار العالمية للسلع القابلة للتداول الى الاسعار المحلية ويقاس بعملة مشتركة بمعنى انه يعبر عن سعر السلعة في الاقتصاد المحلي (العملة المحلية) بسعر السلعة نفسها في السوق العالمي أي بسعر العملة المحلية نفسها، يستخدم كمفهوم اقتصادي في التحليل الاقتصادي ومتابعة الاثار

* يعود الى بريطانيا سبق في إنشاء هذه المؤسسة ، إذ قامت عام 1932 بإنشاء صندوق لدرء الآثار الناجمة عن خروج الدولة عن قاعدة الذهب ، والتقلبات الواسعة في سعر الصرف ، لذا تدخلت بريطانيا لحماية الجنيه الإسترليني من التذبذب، ثم تبعتها كل من امريكا وهولندا وبلجيكا وبقية الدول. وعلى الرغم من نجاح سياسة موازنة سعر الصرف في إنكلترا في تثبيت سعر الإسترليني خلال الثلاثينيات من القرن العشرين ، فأن عدد كبير من الدول الأخرى توصلت الى ان سلاح التدخل في سوق الصرف بيعاً وشراءً كان سلاحاً ضعيفاً وباهظ التكاليف ، لذا لجأ معظمها الى فرض رقابة صارمة على الصرف الذي ظهر نظاماً على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما أخذت به ألمانيا ، وأوروبا الشرقية ، أمريكا اللاتينية

1- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 2، العدد 23، 2003، ص 4.

الفصل الأول: الإطار النظري للعمق المالي والاستقرار الاقتصادي

والسياسات الاقتصادية وقدرتها التنافسية للاقتصاد المحلي، بمعنى ان انخفاض اسعار الصرف الحقيقية والقدرة على التنافس يؤدي في هذه الحالة الى الارتفاع في اسعار الصرف الحقيقية⁽¹⁾.

ت- سعر الصرف التوازني:-

هذا النوع من اسعار الصرف يقصد به توازن بين العرض والطلب على العملة في اسواق الصرف الاجنبية دون أي تدخل من قبل البنك المركزي ، وسعر الصرف التوازني يكون فيه ميزان المدفوعات في حالة توازن أي ان الطلب على العملة الاجنبية يساوي العرض منها ، وحالة توازن ميزان المدفوعات يكون في بيئة مستقرة اقتصادية خالية من أي تقلبات لأنه يمثل توازن مستديم ومعدل النمو ينمو بشكل طبيعي⁽²⁾.

(5-أ) العوامل التي تؤثر على اسعار الصرف منها:-

• ميزان المدفوعات.

ان حالات الاختلاف في ميزان المدفوعات منها التوازن وعدم التوازن تؤثر على اسعار الصرف لأنها حلقة الوصل، والتي تعكس علاقة اي دولة بالعالم الخارجي، ان حالة عدم التوازن تكون مثلاً حالة العجز يعني زيادة الطلب المحلي على بقية العملات الاجنبية من أجل سد ذلك العجز بالمقابل انخفاض طلب الاجانب على عملة ذلك البلد وهو ما يعني انخفاض قيمة العملة والعكس منه في حالة الفائض⁽³⁾.

• تباين معدلات التضخم.

ان انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي الى نتائج سلبية منها حدوث حالات التضخم المحلي في سوق الصرف الاجنبي وهو ما يتطلب تدخل الجهات ذات العلاقة منها السلطات النقدية والمالية والعمل على اتخاذ اجراءات تخفيض قيمة العملة المحلية والعكس، اما الحالة الاخرى تكون من خلال ارتفاع قيمة العملة المحلية هنا تكون التغيرات التي تحدث في مستوى الاسعار تعد من اهم العوامل التي تؤثر على تحديد سعر الصرف وتقلباته الدورية⁽⁴⁾.

أ- سعر الفائدة.

اختلفت الآراء وكتابات رجال الاقتصاد حول مفهوم دقيق لسعر الفائدة وبالرغم من تعدد المفاهيم، إلا إن جوهرها ذات مضمون واحد، فالفائدة لغوياً هي " العائد او المردود الذي يحصل

1-Xiangming Li ،"Trade liberalization and Real Exchange Rate movement" international monetary found ، vol 51,no 3 ، 2004، p 556.

2- بلقاسم العباس، مصدر سابق، ص 7.

3- عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وأدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 69-70.

4- لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للإثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان، 2010، ص 126.

عليه مقدم الخدمة بحجم أو قيمة تزيد عن قيمة الخدمة التي يقدمها لجهة أخرى بالاتفاق مسبقاً بين الطرفين⁽¹⁾."

تعد التغييرات التي تحصل على اسعار الفائدة من اهم العوامل المؤثرة بشكل مباشر على اسعار الفائدة، في حال ارتفاع اسعار الفائدة لدولة معينة في هذه الحالة تزداد جاذبية الاستثمار فيها ما يعني زيادة في رؤوس الاموال الاجنبية الدخول الى السوق المحلية من أجل البحث عن عوائد أكبر، هذا التدفق لرؤوس الاموال يدفع الى زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمه العملة مقابل العملات الاجنبية الاخرى (تصبح اقوى في السوق العالمية) ومن السهل الحصول على العملات الاجنبية لنفس المبلغ من العملة المحلية وعلية تزداد الثقة في العملة المحلية⁽²⁾.

ب- عرض النقد.

أن التغييرات في عرض النقد تولد تغييرات كبيرة في قيمة العملة وسعر الصرف فارتفاع عرض النقد يؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة ما يعني زيادة في معدل الاستثمار وبالتالي زيادة في الانتاج، وعليه ان أي افراط في كميات اصدار النقود وزيادة الكميات منها يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية وهذا الشي يجعل السلع لدولة معينة أقل قدرة على منافسة السلع الاجنبية في الاسواق العالمية ما يعني ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات الاجنبية ، بمعنى زيادة الاستيرادات وانخفاض حجم الصادرات وبالمقابل زيادة الطلب على عملات الدول المصدرة والعكس يكون انخفاض الطلب على العملة المحلية وهو ما يؤدي الى انخفاض في سعر الصرف لها وارتفاع اسعار بقية العملات الاجنبية الاخرى⁽³⁾.

6- عجز الموازنة العامة.

يعد عجز الموازنة العامة من اهم مواضيع التي نالت اهتمام الاقتصاديين لما تمثله الموازنة العامة من اهمية في الاقتصاد المحلي.

1- جميل سالم الزيدانيين، أساسيات في الجهاز المالي، الطبعة الاولى ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص179.

2 - عبد الباسط أحمد، الاقتصاد الكلي، النظريات والسياسات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 210-212.

3 - عبد الحسين جليل الغالبي، مصدر سابق، ص 64-65.

يعرف مفهوم عجز الموازنة العامة بأنه الحالة التي يكوف فيها حجم النفقات العامة أكبر من حجم الإيرادات العامة (عجز الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة) وبمختصر مفيد بأن العجز هو زيادة في حجم الانفاق العام عن الإيراد العام⁽¹⁾.

هناك عدة مصادر يمكن من خلالها تمويل عجز الموازنة العامة وهي:-

أ - التمويل التضخمي:-

يقصد به زيادة عرض النقد بشكل أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي ويتم ذلك من خلال عملية الإصدار النقدي الجديد أو عن طريق زيادة حجم الائتمان المصرفي وهذا يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

يعد التمويل التضخمي من أهم الوسائل التي تلجأ إليها العديد من الدول لغرض تحويل الموارد المتاحة لديها من استخدامها الحالي إلى استثمار بمعنى نقل حالة الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار ومن ثم زيادتها⁽²⁾.

ومن أهم آثار التمويل التضخمي.

- الآثار الاقتصادية لتمويل للتضخمي: هناك من يعد التضخم جريمة اقتصادية أذ تعمل على تحطيم القواعد الاقتصادية وإيضاً صورة عن عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الثقة والاطمئنان.

- الآثار الاجتماعية للتمويل التضخمي: هذا النوع يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية ويعمل على تعميق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة وأحداث تغييرات اجتماعية في البناء الطبقي⁽³⁾.

ب- التمويل غير التضخمي:-

1- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، دار النشر مجموعة النيل العربية القاهرة، 2003، ص77.

2- Andrew B.Abel, and others, Macroeconomics , 1st ed , pearson Education, Inc , USA, 2011 , p 596.

3- زيتوني عمار، التمويل التضخمي وأهميته في الدول النامية ، مجلة الأحياء ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2005، ص389-393.

يقصد به قيام الحكومة بتمويل العجز في الموازنة العامة من خلال مصادر مختلفة منها الاقتراض عن طريق طرح الأسهم والسندات الحكومية وطرحها الى الاكتتاب العام، وهنا يكون اقتراض الجمهور على شكل قروض متوسطة وقروض طويلة الاجل نتيجة ارتفاع مبالغ الاذونات وانخفاض اسعار فوائدها، اذا كان مصدر اقتراض الحكومة من الافراد اموالاً مكتنزة (مدخرات خاملة) هذا يؤدي الى زيادة تيار الانفاق النقدي وزيادة القوة الشرائية لها، اما اذا كان مصدر اقتراض الاموال او المدخرات مشتركة في مجال النشاط الاقتصادي ففي هذا الحالة ممكن ان يتم توجيهها لغرض الاستثمار وهو ما يؤدي الى منافسة بين القطاع الخاص والقطاع العام ومن ثم ارتفاع اسعار الفائدة وانكماش النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

7-نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي هو مصطلح اقتصادي يشير الى احد المؤشرات التي يمكن استخدامها في تقييم مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها. تعد نسبة الدين المرتفع الى الناتج المحلي الاجمالي مؤشرا على عدم قدرة الدولة الالتزام بسداد الديون، فكلما ارتفعت نسبة الديون الى الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى عدم الاستقرار في السوق المالية للدولة والعكس في حال انخفاض نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي يدل على الاستقرار الاقتصادي للدولة، بمعنى انها قادرة على تدبير امرها بخصوص الديون بدون الحصول على اعادة التمويل وهذا بطبيعة الحال لا يؤثر على معدل النمو الاقتصادي، تعد هذه النسبة مقياس لمدى درجة المديونية العامة ومدى قدرة الدولة على سداد كلتا الديون، وبموجب هذا النسبة فإن نمو الدين العام الداخلي او الخارجي يفترض ان يرافقهما نمو في الناتج المحلي الجمالي في الاقتصاد بصورة عامة⁽²⁾.

1 - عماد محمد علي العاني، اندماج الاسواق المالية الدولية، اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002، ص 177.

2- ايناس محمد رشيد، وآخرون، تحليل اثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق في ظل اثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة 2008-2020 ،مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد 52، العدد 2021، 3، ص 378.

عندما تتعرض الدولة الى أزمات الطارئة مثل الفيضانات والحروب والكوارث مقابل نقص في الموارد الطبيعية، إذ تلجأ لزيادة تمويل رأس المال، ورؤوس الاموال غالبا هذه لتنفيذ خططها التنموية في المجالات المختلفة تساعد على تجاوز الحالات التي تحدث في الدولة⁽¹⁾.

انواع الدين العام

أ- الدين العام الداخلي.

يشير هذا النوع من الاقتراض الى الدين الذي تستدينه الدولة من مصادر داخلية والذي يكتتب به داخل الحدود الادارية للدولة من مواطنيها مثل (شراء السندات او ادوات الدين العام الحكومية) او المؤسسات المحلية مثل (البنك المركزي او البنوك التجارية) بدل من الاقتراض من خارج البلاد بالعملة المحلية للبلاد⁽²⁾.

يتوقف نجاح الدين العام الداخلي على مجموعة من الاعتبارات منها:-

- 1- وجود مجموعة من الادخارات فائضة محلية عن طبيعة الاستثمار في القطاع الخاص.
- 2- وجود استعداد من قبل مجموعة من المدخرين للاكتتاب في سندات الدين الحكومي وهذا يتولد نتيجة المزايا الموجودة فيها أكثر مما يحملها القطاع الخاص.
- 3- من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ورغبة الحكومة في معالجة بعض المشاكل مثل تقلب اسعار الصرف للعملة المحلية والتضخم التي من الممكن ان تؤثر سلبا على الاقتصاد الداخلي.

ب- الدين العام الخارجي.

أن خدمة الدين العام الخارجي تؤثر على مستوى الاداء الاقتصادي من خلال أثر التضخم، وتؤثر الديون بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي عن طريق التأثير السلبي لخدمات الديون على النفقات العامة والتي تشمل الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ما يؤثر سلبا على رأس المال البشري، ومن ثم على قرار الاستثمار والنمو الاقتصادي⁽³⁾.

أن علاقة الدين العام مع نمو الناتج المحلي الاجمالي تثير جدلاً واسعاً سواء على المستوى الاكاديمي او مستوى صانعي السياسات الاقتصادية، أذ حاولت بعض الدراسات التطبيقية والنظرية تحديد العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والدين العام، ان تراكم الدين العام الداخلي يعني هناك زيادة طلب من قبل الدولة

1- ايناس محمد رشيد وآخرون، المصدر نفسه، ص 380.

2- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الاول، الطبعة الثانية، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص275.

3- منال جابر مرسى محمد، اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة سوهاج، مصر ، المجلد 9، العدد 8، 2020، ص88.

للأموال المحلية ما يؤدي الى رفع اسعار الفائدة المحلية بمعنى ارتفاع تكلفة الاستثمار الخاص وهو ما يسمى (اثر المزامحة) في هذه الحالة يكون الاستثمار في ادوات الدين الحكومي اكثر جاذبية للقطاع المصرفي من التوسع في حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص، الامر الذي يؤدي الى تخفيض حجم الايرادات في الموازنة العامة من الضريبة ما يعني اتساع حجم الفجوة المالية و ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

في حال عدم قدرة الدولة على تغطية حالات العجز في الموازنة العامة نتيجة زيادة حجم النفقات العامة او بسبب الحروب او ان طبيعة الاقتصاد يعاني من تقلبات حادة لذا تلجأ الدولة الى الاقتراض العام من الخارج من أجل تمويل عمليات التكوين الرأسمالي (الانفاق الاستثماري) او من أجل تغطية نفقات الحروب وتعويض الخسائر الناتجة عنها فضلاً عن مواجهة حالات العجز المؤقت في الموازنة العامة التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة خلال السنة المالية⁽²⁾.

عانت اقتصادات الدول المتقدمة من أزمة ركود، بدأت هذه الظاهرة متزامنة مع التضخم ثم استمرت حتى بعد التخلص منها في هذه الدول، ثم انتقلت عدوى الركود من الدول الصناعية إلى الدول النامية بسبب آلية النظام الاقتصادي الدولي التي تجعل النمو الاقتصادي في الدول النامية⁽³⁾ تابعاً الى حد كبير للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، ما يتسبب عدم توازن نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة مسبباً اختلال المساهمة النسبية للقطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴⁾، الامر الذي يجعل الاقتصاد عاجزاً عن إشباع الحاجات الأساسية و لتدهور النمو الاقتصادي له أثر في انخفاض الدخل القومي ومعدل الادخار والاستثمار ومن ثم ادى الى زيادة الديون الخارجية وأعباء تسديدها ما جعل الدول ضعيفة أمام الصدمات الخارجية، ان حجم ونسب الدين العام الى GDP يعكس الزوايا التي يستطيع من خلالها الاقتصاد من خدمة الدين العام بمعنى هو ثقل عبء الدين العام على حجم الاقتصاد لكونه المؤشر الرئيس والاكثر شيوعاً الذي من خلاله يتم قياس مدى الخطورة التي يشكلها الدين العام، حسب تقدير صندوق النقد الدولي

1 - أدهم محمد السيد البرماوي، أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة (TR Regression Threshold)، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد -كلية التجارة، المجلد 22 ، العدد 2، 2021 ، ص 290-291.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق ، ص 448.

3- كريمة كريم، جودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص44.

4-مايخ شبيب الشمري، محمد جبار الشمري، التغيرات الهيكلية والتكيف الاقتصادي في اليمن دراسة قياسية للمدة (1986-2003)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، المجلد الثامن، 2006، ص106.

المعني بحجم الدين للاقتصادات المختلفة فأن الحدود الدنيا والأمنه هي ان يكون حجم الدين العام الخارجي والداخلي لا يتجاوز حدود 60% ، كلما زاد عن تلك النسبة يشكل خطر كبير يؤدي الى حدوث مشاكل اقتصادية ومن الممكن يكون الانذار المبكر لحالات حدوث أزمة اقتصادية محتملة بينما تشكل الحدود الدنيا بين 25% الى 30% من حجم الناتج المحلي الاجمالي⁽¹⁾.

ان حجم الدين العام يكون مقبول بين (25%-30%) خصوصاً في الدول النامية ومن الممكن ان يسهم في تعزيز معدل النمو الاقتصادي لا سيما في الدول التي تمر بمراحل التنمية الاقتصادية، ان سداد حجم الدين والفائدة يعني إعادة عملية الاستثمار في الداخل هو ما يصب في مصلحة الاقتصاد المحلي، اما فيما يخص الديون الخارجية لابد ان تكون هناك مزيد من الموارد لسداد الدين والفائدة وتحقيق نمو الناتج المحلي الاجمالي⁽²⁾.

1-سمير أبو مدلل و مازن العجة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2013)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 21، العدد 1، 2013 ، ص283 .

2- سميرة ابراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي ، دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، الاسكندرية، 2006، ص 102.

المبحث الثالث

التأصيل النظري لدور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي.

اولاً:- العمق المالي و نمو الناتج المحلي الاجمالي

ان جوهر العمق المالي يكمن في اعطاء دور مهم وريادي للقطاع المالي حسب رأي اغلب النظريات المالية من خلال التأثير على نمو الناتج المحلي الاجمالي، يمثل العمق المالي محركاً رئيساً في دعم نمو الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ان تحسين مؤشرات العمق المالي يكمن من خلال تعزيز البنية التحتية المالية الرصينة وهذا يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق مستوى رفاهية بشكل أفضل للأفراد⁽¹⁾.

اتسمت العلاقة بين العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي على المؤسسات المالية في حشد المدخرات المالية التي تحتاجها في عملية نمو الناتج المحلي الاجمالي، ان علاقة العمق المالي مع نمو الناتج المحلي الاجمالي، تساهم في التطور المالي الذي يعمل على تحفيز معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومن الممكن ان يتحقق في هذه الحالة ما يؤدي من خلاله العمق المالي الى توفير الخدمات المالية بمختلف الانواع ويساعد على افتتاح افاق جديدة للمستثمرين

1 - ايمان عبد المطلب حسن المولى، مصدر سابق، ص 121.

من خلال نقل الموارد من القطاع التقليدي غير المنتج الى قطاع منتج وفعال متأقلم مع التكنولوجيا الحديثة بشكل اكثر كفاءة وفعالية (1).

ان العلاقة بين العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي تعمل على زيادة إنتاجية الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية، في القطاع العام أو القطاع الخاص وهذا يحتاج الى نظام مالي حديث تستطيع الشركات الحصول على تمويل لزيادة معدلات الإنتاج، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة التي تقدمها المصارف للأفراد والشركات تساعد على تلبية احتياجاتهم المالية، و ثم تحسين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن ذلك ان الأنظمة المالية العميقة التي تعمل على تخصيص الموارد المالية بكفاءة عالية من خلال القنوات المختلفة منها الأسواق المالية أو المصارف، تعمل على تعزيز من الإنتاجية المحلية وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ان تقديم خدمات مالية ميسرة للأفراد، يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وهذا ينعكس بدوره على الاقتصاد الكلي، مثل توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يساهم في توفير فرص عمل اضافية ما يحسن من حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي ويقلل من حالات الفقر.

ان موضوع العمق المالي ودوره في تحفيز النشاط الاقتصادي أي رفع من معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي، هذا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى حسب تطور النظام المالي ومرونة جهازها الانتاجي، الكثير من الدراسات التي تناول العلاقة بينهما توصلت الى ان هناك أثر ايجابي للعمق المالي على النمو الناتج المحلي الاجمالي خاصة في الدول المتقدمة، أما حال الدول النامية يكون التأثير سلبياً، خصوصاً في المدى الطويل، إذ ان ضعف العمق المالي يعوق تحقيق معدل نمو جيد خاصة إذا كانت المؤسسات المالية غير قادرة على توفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (2).

هناك اهتمام كبير في الادبيات الاقتصادية للعلاقة بين العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ كانت اول الدراسات لكوند سميث في العام 1999 وتركزت على أهمية المؤسسات المالية من خلال حشد المدخرات التي تحتاجها ضمن عملية النمو وتوصل الى أن التمويل يكون من خلال المصارف واسواق الاسهم يكون لها آثار ايجابية على النمو الاقتصادي خصوصاً في المدى البعيد ،ان تلك الدراسات والابحاث تم دعمها بدراسات اخرى منها دراسة هيكس (Hicks)

1 - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة محمود حسن حسين ومحمود حامد ، دار المريخ الرياض ، 2006، ص 178.

2- جوادي علي و ضيف أحمد، مصدر سابق، ص 538.

1999 ، فضلاً عن ما تم توضيحه هناك بعض الدراسات والابحاث التي جاءت برأي آخر مثل دراسة لوكاس (Lucas) صاحب مدرسة التوقعات العقلانية الذي بدوره قلل من اهمية العلاقة بين العمق المالي و النمو الاقتصادي إذ يرى انه من الممكن ان تؤدي العوامل المالية دور سلبي خلال مدة النمو الاقتصادي ويستند في ذلك الى أن القطاع المالي يعد مسؤولاً عن تحفيز الازمات التي تعمل على أعاقه عملية النمو الاقتصادي⁽¹⁾، من الواضح ان العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي مهمة في تحقيق الحالة المثلى للاقتصاد الوطني، أذ توجد هناك العديد من الدراسات والبحوث بخصوص تلك العلاقة، ان عامل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي كان له العديد من الدراسات ومنها دراسة شومبيتر 1912 إذ أكد على التأثير الايجابي للعلاقة بينهما وهو ما يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي⁽²⁾.

أن كثير من دول العالم تسعى إلى إحداث تطور في اسواق المال لماله من دور فعال في زيادة معدلات الاستثمار وتحفيز وزيادة النمو الاقتصادي، ومن أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية المالية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء هي مؤشرات العمق المالي في الاسواق المالية، إذ يعبر من خلالها عن تحسن الظروف الاقتصادية من خلال زيادة الكفاءة التنافسية في الأسواق بما يعود بالفائدة بصورة مباشرة على القطاعات الاقتصادية، أن زيادة العمق المالي يساعد ويسهل على تعبئة المدخرات بشكل كفو، ويساعد في تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية المتاحة كما يساهم في توفير خيارات أكثر ملائمة من الخدمات المالية التي تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي على حد سواء ومن الجدير بالذكر أن تطور السوق المالي يساهم في جذب عملية الاستثمار والأعمال، وهذا يتطلب تطوير أسواق المال والمحافظة على مراكزها المالية العامة والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق كل من المودعين والمستثمرين، وإلى سوق أوراق مالية متمثلة ب(بورصة الأوراق المالية) والتي تعمل بشكل فعال وشفافية عالية بما يحقق ويكفل تمويل الاستثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وازدهاره بشكل جيد⁽³⁾.

ان الدور المهم الذي يؤديه العمق المالي في تعبئة الاموال وتقييم واختيار المشاريع ومراقبة رواد الاعمال فضلاً عن تسهيل المعاملات لابد النظر اليها على أنها عناصر حاسمة في تعزيز

1- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، الامارات ابو ظبي، 2007، ص 14.

2- مناد علي وآخرون، أثر العمق المالي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة أبي بكر، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 188.

3- صبحي حسون السعدي ، مصدر سابق، ص 218.

الابتكارات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، ان القطاع النقدي المتطور له اهمية كبيرة في دعم واسناد عمليات النمو الاقتصادي لذا فأن عدم كفاءة ذلك القطاع لا يؤدي الى تعرض التنمية المستدامة الى الخطر في الاجل الطويل فحسب بل يمكن ان يؤدي الى عدم الاستقرار ومن ثم الى حدوث أزمات اقتصادية لذا فأن الاهتمام بالقطاع المالي والنقدي حظي باهتمام كبير من دول العالم⁽¹⁾.

ثانياً:- العمق المالي والتضخم.

يعد موضوع العمق المالي والتضخم من اهم الموضوعات ذات الاهمية بالنسبة الى الاقتصاد الكلي، ان من أكبر التحديات التي تواجه الدول لاسيما ما يتعلق بتخفيض قيمة العملة والاثار التي ترافق ذلك، يكمن ذلك من خلال دور العمق المالي في معالجة حالات التضخم والعمل على تخفيضه مستقبلا الى أدنى مستوى معقول ومقبول اقتصاديا، إذ يعد الائتمان المصرفي نسبة من (GDP) من اهم مؤشرات العمق المالي تأثيرا في التضخم⁽²⁾.

يؤدي ارتفاع التضخم الى اعاقه كفاءة تخصيص الموارد سيما تشويه الاسعار الحقيقية لذا يكون ذات إثر سلبي في حجم النشاط الاقتصادي الحقيقي، ان العلاقة بينهما تكون أكثر تعقيدا ويكون للتضخم اثار ايجابية عند المعدلات المسيطر عليها والمنخفضة التي تكون بحدود 2% وهذا هو هدف السياسة النقدية اما المعدل المرتفع يكون ذات تأثير سلبي⁽³⁾. اوضح كينز ان الاقتصاد يمكن ان يعيش حالة من حالات التضخم حتى وان كان المعروض النقدي ثابت وأدى الى زيادة في الميل الحدي للاستهلاك او الميل الحدي للاستثمار عندها يكون حجم الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ، ان زيادة الميل الحدي للاستهلاك أو معدل الاستثمار لا تحدث فقط عند مستوى التشغيل الكامل، بل تكون أكثر تأثيراً في زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي خاصة عندما

1 - Khalil Mhadhbi& others: Banking sector development and economic growth developing، countries: A bootstrap panel Granger causality analysis، Preprint submitted on 27 May University of Gabes،University of Gabes 2017.p 20.

2- محمد جاسم محمد و عبدالله خضر عبطان، قياس وتحليل أثر العمق المالي في معدلات التضخم، مصر، للمدة (2020-) 1990، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، 2022، ص 39.

3- عبد الله خضر عبطان السبعواوي، قياس أثر العمق المالي في التضخم- تركيا نموذجا للمدة 1990-2018 ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق ، جامعة الموصل- كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 29، العدد 67، 2022، ص

يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، أما في حال التشغيل الكامل فإن أي الزيادة تؤدي بالأساس إلى حدوث التضخم وليس إلى معدل نمو حقيقي⁽¹⁾.

هناك العديد من النظريات الاقتصادية تناولت مساحات واسعة لتحليل وتفسير أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الاقتصاد المحلي، ومن بين أهم تلك المتغيرات نجد ان مؤشر العمق المالي والذي يقاس في أي نظام مالي بالاعتماد على مقاييس تقليدية عديدة تستند بالأساس إلى مؤشرات نقدية وائتمانية تمثل نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) فضلاً عن أسعار الصرف التي تعد من أكبر العوامل المحددة للقدرات التنافسية لأي اقتصاد وطني، لأنها الاداة الرئيسية المؤثرة بشكل مباشر على العلاقة بين الاسعار المحلية والخارجية. هناك العديد من دول العالم عملت على التحكم في التضخم لديها عند مستويات ومقبولة، وذلك يكون من خلال وضع سياسات النقد بأهداف ومعالم واضحة للتحكم في عرض النقود والائتمان وجعله تحت السيطرة باعتباره محدد رئيس لمؤشر العمق المالي، والجوانب الاخرى تكون لسعر الصرف وتحمل في طياتها تأثير إيجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي⁽²⁾.

ان ارتفاع حجم السيولة النقدية (أحد مؤشرات العمق المالي) ينذر السلطات النقدية (البنك المركزي) بخطر استخدام والتوسع في منح القروض ما يعني تعرض الاقتصاد الى ضغوط تضخمية كبيرة ما يستدعي استخدام السلطات النقدية ادواتها غير المباشرة للتأثير على كميات الائتمان ، مقدار الاحتياط النقدي الموجود لدى الجهاز المصرفي متمثلة في (سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياط القانوني وعمليات السوق المفتوحة) فضلاً عن استخدام الادوات المباشرة مثل سياسة الاقتناع الادبي أو المعنوي⁽³⁾.

ان النظام المالي الذي يعمل على خلق مصادر تمويل جديدة ومختلفة تتناسب مع حجم الاحتياجات المالية والتمويل اللازم للمجتمع يساهم في معالجة حالة التضخم، ومن من اهم الاسباب المشجعة لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية فضلاً عن تطوير الجهاز المالي وزيادة مدخراته من الودائع المالية والمصرفية، أذ يساهم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الوصول

1- عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، جامعة بغداد، 1990، ص 641.

2- سهام بو صبع و لزهو ساحلي، نمذجه قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) للمدة 1974-2018 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد، 2، 2020، ص 333 - 334.

3 - ليلي بديوي مطوق، التقلبات في مستويات السيولة وأثرها في التضخم، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 12، العدد 35، 2015، ص 70.

إلى مستويات منخفضة من حالة التضخم من توفير قنوات ادخارية واستثمارية جاذبة للمدخرات المالية المحلية والاجنبية أذ تمكنت العديد من الدول من زيادة مستويات العمق المالي من خلال تخفيض التضخم أو الوصول إلى مستويات مقبولة، أذ يعد التضخم أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي يعمل على تحسين بيئة العمل مع زيادة كفاءة الاسواق المالية التي تؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1).

ان ارتفاع التضخم يؤدي الى الحد من التوقيع على عقود مالية طويلة الأجل، وهذا الامر يجعل تلك العملية صعبة ولا بد من العمل على اتخاذ المؤسسات المالية ومنها الوسيلة العمل على تقديم تمويل طويل الأجل ومن ثم تكوين رأس المال المادي، والحد من رغبة عدد من المقرضين والمقترضين والقيام على توقيع عقود طويلة الأجل تشمل أرصدة نقدية (2).

هناك اساليب مختلفة تعمل الدول من أجل فرض قيود على القطاع المالي اثناء حدوث التضخم، تلك الاجراءات تعمل على فرض قيود على القطاع المالي، يكون الهدف منها هو حماية قطاعات معينة داخل الاقتصاد الوطني ممثله بوضع حد لأسعار الفائدة على الودائع والقروض، ايضا وضع معايير خاصة لتنظيم حالات الائتمان الممنوح لبعض الانشطة الاقتصادية وكذلك فرض ضرائب على نسبة من أرباح المؤسسات المالية الوسيطة، في هذه الحالة يلعب المعدل الحرج أو الحدي للتضخم دوراً مهماً يبين حاله التضخم وعلاقته بأداء القطاع المالي. وإذا كان التضخم السائد أكبر من التضخم الحدي ، فإن الزيادة في التضخم سوف تكون لها أثرا سلبي قوي على كل من أداء القطاع المالي والنمو الاقتصادي، الحالة الاخرى عندما يكون التضخم السائد أقل من المعدل الحدي للتضخم تكون الزيادة الطفيفة في التضخم التي تعمل على تحفيز النشاط الحقيقي وتشجع مؤشر العمق المالي (3).

ثالثا: العمق المالي والبطالة.

ان للعمق المالي دوراً مهماً وكبيراً في توسع حجم سوق العمل وهذا بدوره يؤدي الى توسع حجم الاستثمار ما يؤدي الى ارتفاع حجم النمو الاقتصادي، وقد اتجهت معظم دول العالم الى العمل على تحقيق العمق المالي لاسيما في العقد الاخير وذلك من خلال تحقيق

1 - محمد جاسم محمد الخفاجي و عبدالله خضر عبطان السبعوي، مصدر سابق ، ص 2.

2 - أسماء خضير ياس، تحليل محددات التضخم في العراق للمدة (2000-2010)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد36، 2013، ص 54.

3- مجدي الشوربجي، اثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد 8 – العدد 2 ، 2006 ، ص10.

التنمية الاقتصادية والعمل على تقليل معدلات البطالة وهو ما يحقق استقرار سوق العمل في تلك الدول، كما أن تطور النظام المالي يساهم في تقليل معدلات البطالة من خلال عدة آليات بالتالي، إن العمق المالي يعد شرطاً مساعداً وليس كافياً للتقليل من البطالة⁽¹⁾، يلعب العمق المالي دوراً مهماً في التقليل من البطالة ويكمن ذلك من خلال تعزيز الاستثمار، ودعم ريادة الأعمال، وتحسين استخدام الموارد فكلما كان هناك تطور في النظام المالي، زادت قدرته على تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، ما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة تقلل من معدل البطالة المرتفعة.

إن علاقة مؤشرات العمق المالي مع البطالة تشكل تحدياً كبيراً يوجب على واضعي السياسات الاقتصادية مراعاة مختلف الجوانب فضلاً عن توقع السلوكيات التي يمكن أن تحدث في الأمد المتوسط والطويل، ويختلف الدور الذي تضطلع به السياسة النقدية في معالجة حالات البطالة في أي دولة وذلك باختلاف النظريات الاقتصادية، إذ نادى الاقتصاديين بالحرية الاقتصادية منهم (ساي، مالثوس، ريكاردو) فضلاً عن عدم تدخل الدولة يكون من خلال الأنشطة الاقتصادية المختلفة وحالة التوازن تكون من خلال اليد الخفية التي تعمل على القضاء على البطالة⁽²⁾، فضلاً عن ما تقدم نادى أصحاب المدرسة الكينزية بضرورة تدخل الدولة عن طريق الانفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى زيادة في حجم الطلب الكلي ما يعني هناك زيادة في مستوى الانتاج وهذا يقوم بدور في زيادة في الطلب على الأيدي العاملة بمعنى يكون هناك انخفاض في مستوى البطالة يعني علاقة مستقرة وطويلة الأجل بين التغييرات في حجم السيولة النقدية (أحد مؤشرات العمق المالي)، فرأي المدرسة الكينزية يكون من خلال زيادة عرض النقد بمعنى وجود علاقة عكسية بين عرض الكتلة النقدية و البطالة وهذا يتمخض عنه اتخاذ سياسة توسعية من شأنها أن تنعكس على مستوى الأسعار ومنها أسعار الفائدة والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري يعني زيادة الطاقة الانتاجية متناغماً مع زيادة في حجم الطلب على الأيدي العاملة، السياسة

1- نسرين فايز أحمد البدوي، العمق المالي واستقرار سوق العمل في مصر للمدة (1991-2020)، مجلة الجامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، مصر، المجلد 61، العدد 3، 2024، ص 274.

2 - بيترسون والاس، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة برهان تيجاني، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص 123-126.

التوسعية التي يقوم بها البنك المركزي (في أي دولة) تحتاج الى مرونة في هيكل الجهاز الانتاجي⁽¹⁾.

رابعاً: العمق المالي وميزان المدفوعات.

للعرق المالي اهمية ودور كبير على ميزان المدفوعات وذلك عن طريق فتح افاق تجارية مع دول اخرى والمساهمة في تعزيز اهمية العمق المالي ودعم علاقته مع ميزان المدفوعات، قد اوضح Ardic ، كلما زاد العمق المالي زادت قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية سواء كانت المباشرة أو غير المباشرة وهذا ينعكس بشكل ايجابي في تحسن حالة الحساب المالي وهو ضمن ميزان المدفوعات، العمق المالي الجيد يساوي ميزان مدفوعات أكثر قوة واستقرار⁽²⁾.

ان النظام المالي الرصين يعني قدرة الدولة على جذب رؤوس الاموال والاستثمار من الخارج وتسهيل دعم الشركات المحلية من أجل تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، إذ تمتاز الدول ذات العمق المالي بأن لها القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار السلع والخدمات أو انخفاض التحويلات الخارجية من خلال الأدوات المالية الفعالة، ما يؤدي الى تخفيف الضغط الحاصل على ميزان المدفوعات ومن ثم تحقيق حالة من الاستقرار فيه، ويلعب العمق المالي دوراً مهماً في عملية الانتاج داخل البلد، إذ ان زيادة حجم الانتاج كما ونوعاً في القطاعات الاقتصادية داخل البلد يؤدي الى تحسن مستويات الانتاج ما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات بمعنى زيادة حجم الصادرات الى الخارج والحصول على العملة الأجنبية⁽³⁾.

ترتبط الدول بمعاملات اقتصادية بعضها مع الآخر وهذا الارتباط يكون فيه انتقال كل من الموارد المالية والافراد والاستثمارات وايضا رؤوس الاموال بين الدول ويترتب على هذا تحول حقوق و التزامات لكل دولة تجاه الاخرى، وتقوم هذه الدول بتسجيل كافة الحالات والعمليات الاقتصادية التي تتم فيما بينها في سجل خاص يطلق عليه ميزان المدفوعات، إذ توجد العديد من

1- غسان طارق ظاهر و سالم هاشم محمد، السيولة المصرفية وأثرها على البطالة في العراق للمدة (2004-2016) ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 9، العدد 1، 2019، ص 157.

2- أسماء احمد عزيز السنجري و زهراء احمد النعيمي، مصدر سابق ، ص 136.

3 - هجير عدنان زكي أمين، ضحى فائق محمود، الهيمنة النسبية للحساب الجاري في ميزان المدفوعات بدلالة الابعاد الخارجية للاختلالات البنوية مجلة الريادة للمال والاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، المجلد 3، العدد 3، 2022، ص 12.

الفصل الأول: الإطار النظري للعمق المالي والاستقرار الاقتصادي

المفاهيم الخاصة، ان ميزان المدفوعات يمثل البوابة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، متمثل بعلاقات تبادلية تزود فيها حالتها الدائن والمدين والتي تتضمن حركة انتقال كل من السلع والخدمات. ان رأس المال له اثر بالغ الاهمية على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة كونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي مع العالمي فضلاً عن انه يبين مركز الاقتصاد الوطني تجاه المحيط الخارجي له (1).

ان وجود ادوات نقدية متمثلة بالنظام المصرفي تساهم في تحقيق وضع أفضل لميزان المدفوعات إذ يعمل على رفع سعر الفائدة والذي بدوره يؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل البلاد فضلاً عن العمل على النظام المصرفي الذي يعمل على تشجيع الصادرات والتقليل من كميات الاستيرادات وعليه ان استخدام السياسة النقدية التي تعمل على تخفيض سعر الصرف لا بد ان تكون ضمن خطة اقتصادية متكاملة وتعمل على تحقيق اهداف واضحة منها دعم الصادرات ومعالجة حدوث ازمة ما وهو ما يجعل من الميزان التجاري بأفضل شكل يؤدي الى زيادة حجم الصادرات وتقليل من الاستيرادات (2).

ان الاجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تلعب دوراً مهماً في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير في حجم الطلب الكلي والذي بدوره يتحكم في تكلفة حجم الائتمان (3).

ان اتباع السياسة الناجحة التي تعتمد على تخفيض قيمة العملة تكون علاج فعال في معالجة حالات العجز في ميزان المدفوعات بمعنى ان تغيير سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الاخرى يؤدي الى تغييرات محددة في الاسعار المحلية للدولة التي تعمل على تخفيض قيمة عملتها، لقد اثبت (Liu others) عام 2015 ان للمصارف دوراً مهماً وضرورياً في معالجة حالات العجز التي تحدث في ميزان المدفوعات إذ يكون ذلك عن طريق زيادة في حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص ويكون هناك انخفاض في اسعار الفائدة والذي يكون

1- هجير عدنان زكي أمين، مصدر سابق ، ص 13.

2- هيل عجمي جميل الجناي، ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص 261.

3 - Anthony J. Makin، THE BALANCE OF PAYMENTS AND THE EXCHANGE RATE، INTERNATIONAL ECONOMICS، FINANCE AND TRADE – VoI.1، January، 2002، p 2-3.

دوره حيوي ومهم في تطوير معدل النمو الصناعي ومن ثم يعمل على زيادة حجم الصادرات الكلية وهو دعم كبير لميزان المدفوعات بسبب زيادة حجم الصادرات⁽¹⁾.

من خلال ما تم دراسته للعلاقة بين العمق المالي وميزان المدفوعات يكون للقطاع النقدي في هذه الحالة دور في النظام المصرفي لكونه العنصر البارز في أحداث التغيير الواضح في الاختلالات التي يمكن ان تحدث في ميزان المدفوعات لذا فإن الدول التي تمتلك نظام نقدي ومصرفي متطور يكون فيها ميزان المدفوعات في حالة الفائض لكن ليس ذلك شرطاً وتختلف عن بقية الدول التي تعتمد على نظام مصرفي ونقدي غير جيد ويعاني من مشاكل واسواق مالية ونقدية لا يمكن الوثوق بها حتما سيكون العجز في ميزان المدفوعات هو السمة البارزة⁽²⁾.

خامساً: العمق المالي وسعر الصرف.

ان مؤشرات العمق المالي وسعر الصرف تعد من أهم المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام الباحثين الاكاديميين فضلاً عن صناع القرارات على حد سواء لما له من تأثير كبير على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها، لذا حاولت العديد من الدراسات والبحوث تفسير العلاقة بين كل من العمق المالي وسعر الصرف⁽³⁾.

للعرق المالي دورا مهما في استقرار اسعار الصرف أذ يتبين ذلك من خلال السياسة النقدية على اعتبار انها جزء من السياسات الاقتصادية الكلية وتؤدي دورا فعالا من خلال تنظيم العرض النقدي والسيولة وحجم الائتمان وعليه يمكن من خلال الادوات التي تستخدم في معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد، ان استخدام السياسة النقدية يعني زيادة في حجم الارصدة النقدية ومن ثم زيادة الاحتياط النقدي أي استقرار نقدي وهذا ما يؤدي الى استقرار اسعار الصرف وأثر العمق المالي يتضح من خلال استخدام السياسة النقدية بشكل صحيح⁽⁴⁾.

1- Liu Hua& Zahra Idrees& Amna Nazee، Impact of exchange rate, inflation rate and interest rate on balance of payment: A study from India and Pakistan، American Journal of Business، Economics and Management ، VoI 5، 2015،p 2.

2 - محمد صالح القرشي و ناظم نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993، ص 270.

3- سهام بو صبع ولزهر ساحلي، مصدر سابق، ص 339.

4 - عبود عبد المجيد و لخضر دولي، أثر السياسة النقدية على استقرار اسعار الصرف في الجزائر للمدة (1990- 2015)، مجلة مجاميع معرفة ،جامعة محمد طاهري المجلد 4 ، العدد 1، 2018، ص 188.

يعمل العمق المالي على تعزيز استقرار اسعار الصرف من خلال نظام مالي متطور يكون فيه السوق أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية التي يمكن ان تحدث فضلاً عن اسواق مالية أكثر تقدماً توفر سيولة مالية جيدة ما يحد من التقلبات التي يمكن ان تحدث في اسعار الصرف ، العمق المالي يرتبط مع استقرار سعر الصرف بعلاقة ايجابية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، فالدول النامية التي لا تمتلك عمقاً مالياً كافياً يلاحظ ان أي تقلبات في اسعار الصرف تكون أكبر نتيجة الضعف الذي حصل في استخدام السياستين النقدية والمالية ، وعلية فأن التأثير يكون على المستثمر الخارجي بشكل اسرع في السوق، اما في الدول المتقدمة مثل اليابان او دول الاتحاد الأوروبي او الولايات المتحدة تكون فيها الأسواق المالية العميقة والسياسات المالية تكون مستقرة استقراراً أكبر لل عملات أذ يكون سعر الصرف أكثر استقراراً بسبب وجود أدوات مالية ونقدية تكون مرنة تؤدي إلى تعزيز الثقة بالاقتصاد بشكل عام (1).

من خلال تأثير علاقة العمق المالي وسعر الصرف يتضح أن سعر الصرف له أثر على محددات النشاط الاقتصادي، أذ يعمل البنك المركزي على استخدام السياسة النقدية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار في قيمة العملة مقابل العملات الاخرى من خلال الادوات التي تعكس اداء السياسة النقدية مثل قناة سعر الصرف او استخدام مزاد بيع وشراء العملات الاخرى، عند انخفاض قيمة العملة المحلية والتي يكون تأثيرها على القدرة الشرائية للمستهلكين وذوي الدخل المحدودة فضلاً عن التأثير على حجم الصادرات قياساً بأسعار الاستيرادات، يقوم البنك المركزي بالتدخل من خلال زيادة اسعار الفائدة يعني زيادة الايراد الذي يحصل عليه المستثمرين في تلك الدولة ومن ثم يقومون بشراء عملة تلك الدولة التي قامت برفع سعر الفائدة عند ايداع اموالهم او استثمارها يعني ان زيادة الطلب على العملة يؤدي الى زيادة قيمة عملتها أمام العملات الاجنبية الاخرى (2).

1- Mustafa Caglayan & Omar S. Dahi & Firat Demir, "Trade Flows, Exchange Rate Uncertainty, and Financial Depth: Evidence from 28 Emerging Countries," Southern Economic Journal, John Wiley & Sons, vol. 79, 2013, p 905.

2 - Gerald R. Jensen & Robert R. Johnson & Jeffrey M. Mercer: The Role of Monetary Policy in Investment Management: United States of America, Wiley, 2000, p2.

سادسا: العمق المالي وعجز الموازنة العامة.

العمق المالي يؤثر على عجز الموازنة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر بطرق مختلفة، العمق المالي يعمل على مساعدة الحكومة في تمويل عجز الموازنة من خلال القنوات المحلية، مثل الاسواق المالية والبنوك التجارية، بمعنى عندما يكون هناك قطاع مالي عميق ومتطور يكون لدى الحكومة القدرة على إصدار سندات حكومية عامة أو من خلال القيام بعملية الاقتراض بأسعار فائدة تكون منخفضة نسبياً، وفي حال وجود أسواق مالية متطورة فإن الحكومة تستطيع العمل على توجيه الاستثمار في السندات الحكومية العامة بشكل فعال وهو ما يساعد التقليل من الحاجة إلى التمويل أو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي⁽¹⁾.

ان وجود قطاع مالي عميق يساعد في تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية، وبالتالي تعزز من معدل الإنتاجية ومن ثم زيادة الإيرادات الحكومية العامة (من الضرائب أو عوائد الأنشطة الاقتصادية) والتي تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات.

العمق المالي يعمل على تعزيز قدرة الحكومة على جذب الاستثمار الأجنبي بصورة مباشرة او التدفقات المالية الأخرى من الخارج، هذه الاستثمارات قد يؤدي إلى تحسين الإيرادات العامة من الضرائب او زيادة العملة الأجنبية المتاحة لديها من جهة أخرى، اما في حال عجز في الموازنة العامة بسبب تراجع حجم الاستثمار الأجنبي، تضطر الحكومة من اللجوء إلى التمويل الخارجي تكون فيها أسعار فائدة مرتفعة ما يزيد من عبء العجز في حجم الموازنة العامة⁽²⁾.

العمق المالي يساهم بشكل كبير في تخفيف أعباء عجز الموازنة العامة من خلال:

1. يعمل على توفير التمويل الداخلي بأسعار فائدة تكون منخفضة.
2. القدرة على إصدار السندات الحكومية.
3. تسهيل إدارة الدين العام بشكل أكثر كفاءة.

1 -THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL DEPTH AND CURRENT ACCOUNT DEFICIT IN TURKEY،Research Article، Journal of Management Economics and Business، Vol. 13، No 3،2017، p511.

2-N. Gregory Mankiw،Principles of Macroeconomics،Cengage Learning،Harvard University،USA،1997،p 21.

4. تحفيز معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة في حجم الإيرادات.
5. يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق استقرار في الأسواق المالية.

ان السياسة النقدية التي يعمل عليها البنك المركزي يمكن استخدامها من اجل القطاعات الاقتصادية المختلفة أذ يكون لها أثر واضح على الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة والتي تساهم في معالجة حالات العجز في الموازنة العامة للدولة فضلاً عن خلق روح المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص⁽¹⁾.

يلعب الاستثمار دور رئيس في معالجة حالات العجز في الموازنة العامة لا سيما في الدول التي تعاني من حالات عجز مستمر في الموازنة العامة وبالتالي فأن الاستثمار يعني زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الطلب الكلي والتشغيل وهذا يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية ما يؤدي الى زيادة الإيرادات الحكومية بشكل كبير ويساعد على معالجة العجز في الموازنة العامة وهو ما يساهم في تحسين وضع الموازنة العامة للبلد بمعنى ان للعمق المالي دور مهم في معالجة العجز في الموازنة العامة.

1- سهى المغاوري جوهري، دور بيئة الائتمان المحلي في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة مصر المعاصرة، مصر كلية الاقتصاد والادارة، جامعة 6 أكتوبر، المجلد 24، العدد 549، 2015، 143.

الفصل الثاني

تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة
والعراق

المبحث الاول : تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي
تجربة الجزائر للمدة (2004-2022).

المبحث الثاني : تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي
تجربة الاردن للمدة (2004-2022).

المبحث الثالث : تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي
تجربة العراق للمدة (2004-2022).

تمهيد: -

يهدف هذا الفصل الى توضيح دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق خلال المدة (2004-2022) من خلال تحركات السلسلة الزمنية لمؤشرات العمق المالي والتي تتمثل في تطور عرض النقد (M2) نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وتحليل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، واجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تتمثل في معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي و التضخم و البطالة وحالة ميزان المدفوعات. ان تلك التحليلات والتحركات بينهما من أجل معرفة كفاءة وتطور اداء جانب العمق المالي ومدى إكثانيته في جذب المدخرات وقدرته على منح الائتمان لكي يكون مساهماً فاعلاً في تحقيق اهداف الاستقرار الاقتصادي فضلاً عن الاستثمار والعمل على ضبط مستويات الاستهلاك بمعنى انه يتم توجيه الائتمان العام والخاص والعمل من أجل تنشيط الاهداف الاستثمارية الامر الذي يؤدي الى زيادة كميات الانتاج ورفع حجم الادخار.

تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث إذ تناول المبحث الاول تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في الجزائر اما المبحث الثاني تناول تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في الاردن اما المبحث الثالث فقد تضمن تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في العراق.

المبحث الاول

تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة

(2004-2022)

اولاً- نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد الجزائري

يعد الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط، وهو ما جعل الجزائر من أكثر الدول تأثراً بتقلبات أسعار النفط وتعرضها إلى أزمات اقتصادية ومالية حادة لا سيما بعد انهيار أسعار النفط بصورة مفاجئة عام 2014، ما أدى إلى حدوث عدة تغيرات جرت على الوضع الاقتصادي في الجزائر ومنها ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

يمثل الاقتصاد الجزائري أوجه مختلفة في الماضي والحاضر، ان توجه الاقتصاد في الجزائر بعد الاستقلال كان نحو النموذج الاشتراكي فضلاً عن سياسة الصناعات الثقيلة والاعتماد على قطاع المحروقات. ان مسار التصنيع في تلك المدة كان متخبطاً خاصة بعد انخفاض اسعار النفط والذي يعد الاساس في تمويل الموازنة العامة للدولة ما أدى الى استعانة السلطات بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية منها الخصخصة واصلاح النظام المصرفي وتنويعه في الاقتصاد الجزائري⁽¹⁾.

عملت الحكومة على القيام ببعض الاصلاحات الاقتصادية اللازمة بأشكال مختلفة وعلى مراحل عديدة كان لها الاثر الكبير في السياسة النقدية ونشاط البنك المركزي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد⁽²⁾.

المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري منها:-

1- مشاكل اقتصادية منها :-

أ- انخفاض اسعار النفط أثر وبشكل مباشر على الميزان التجاري أذ يبدو جلياً ان تعافي الإيرادات بشكل مباشر يكون من خلال تعافي اسعار النفط في الاسواق العالمية.

1- وافيه تيجاني، واقع و تحديات الاقتصاد الجزائري ي: دراسة تحليلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، الجزائر، جامعة باتنة، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص 105.

2- كاظم سعد الاعرجي، حيدر صاحب صالح، تحليل العلاقة بين تغيرات عرض النقد والناج المحلي الاجمالي في الجزائر، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية، العراق ، جامعة المصطفى الامين، المجلد 12، العدد 8، 2023، ص

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

ب- ميزان المدفوعات، ان التراجع المستمر في اسعار النفط أثر بشكل مباشر على مواجهة الجزائر للصدمات الخارجية على ميزان المدفوعات لكونه يعتمد بشكل كبير على احتياطات الصرف الاجنبية، ونتيجة عدم استقرار أسعار النفط العالمية ما يخلق اختلال توازن في ميزان المدفوعات الذي يمثل الواجهة الرئيسية لمعرفة الوضعية الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة⁽¹⁾.

2-مشاكل اجتماعية منها:-

أ- المشاكل الاجتماعية في الجزائر التي تحدث نتيجة انخفاض أسعار النفط والتي تؤدي الى ارتفاع في معدل البطالة والفقر وضعف مستوى الخدمات العامة ما يؤثر على حالة السلم المجتمعي وحدوث مشاكل واضطرابات داخل البلاد⁽²⁾.

ثانيا: تحليل مؤشرات العمق المالي في الجزائر للمدة (2004-2022).

ان وجود قطاع مالي متطور جيد يساهم في تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يستلزم تحقيق الشروط اللازمة من أجل تعزيز حالات الاستثمار، أذ يكون ذلك من خلال التخصيص الفعال للموارد المتاحة من خلال تبادل السلع والخدمات بطريقة ميسرة مثل تعبئة المدخرات وتخفيض تكاليف التمويل وتيسير إدارة المخاطر الناجمة خلال تلك المرحلة.

ويمكن توضيح اهم مؤشرات العمق المالي في الجزائر خلال مدة البحث، اذ يمكن توضيحها من خلال المؤشرات التي يتم تحليلها ضمن المدة المحددة وهي كالتالي :-

- 1- عرض النقد (M2) نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP).
- 2- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP).
- 3- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

1 - بلغربي فاطيمة ، مداحي محمد، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال المدة (1990-2020)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة العميد أكلي، الجزائر، المجلد 6، العدد 2022، ص 602.

2- علي بلارو، الازمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر الاسباب والاثار والحلول المقترحة، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 11، 2019، ص437.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

جدول (1) مؤشرات العمق المالي في الجزائر للمدة (2004-2022) بالأسعار ثابتة،
(مليون دينار جزائري).

المسنوات	عرض النقد الواسع M2	عرض النقد نسبة M2 من GDP	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى GDP	اجمالي الودائع المصرفية	اجمالي الودائع المصرفية الى GDP	الناتج المحلي الاجمالي اسعار ثلثة سنة اساس 2010
2004	4515861.2	63.9	1876579.9	26.5	1600123.9	22.6	7068426
2005	4976039.1	57.5	1034963.3	11.9	1853911.9	21.4	8640550
2006	5767741.9	60.2	718399.0	7.5	2492592.5	26.0	9570011
2007	6906221.1	67.9	13940.0	0.13	3397580.6	33.4	10161785
2008	7643846.1	66.9	1111868.1	9.7	3763626.3	32.9	11417362
2009	7456444.9	77.5	418295.2	4.3	3237837.8	33.6	9617671
2010	8162800.0	72.5	242800	2.1	3539900.0	31.4	11243900
2011	9501626.7	72.6	306124.4	2.3	4373397.1	33.4	13076746
2012	9679349.7	74.8	837961.3	6.4	4155711.7	32.1	12927240
2013	10162978.7	77.8	1634808.5	12.5	4294297.8	32.9	13049702
2014	11320678.2	83.7	3732258.0	27.6	4916542.5	36.3	13516790
2015	10816495.6	75.0	6191554.8	42.9	4067166.5	28.2	14408445
2016	10249480.7	80.8	7857640.9	62.0	3642284.8	28.7	12672181
2017	10515870.7	80.5	9530828.6	73.0	3896839.8	29.8	13053089
2018	11203164.9	81.1	10977845.1	79.4	4361818.1	31.5	13811111
2019	10902642.0	81.3	9980000.1	74.5	3657595.7	27.3	13397622
2020	11393290.3	90.6	10325000.2	82.2	3718387.0	29.5	12563225
2021	17699470.4	94.9	12500000.8	67.0	6070697.2	32.5	18648014
2022	20278533.5	96.4	13500000.1	64.2	7047349.8	33.5	21015459

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1) ص 225، % سنة أساس 2010 .

1- عرض النقد (M2) نسبة من الناتج المحلي الاجمالي

سجل مؤشر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي تغيرات (تذبذب)، يلاحظ من الجدول (1) بدا عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض بتغيرات بسيطة مقارنة مع العام 2006 بـ(60.2%) ومن ثم الارتفاع مجددا عام 2008 بـ(66.9%)، هناك عدة اسباب ادت الى زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي هو زيادة الارصدة النقدية الصافية الخارجية وعملية خلق النقود فضلاً عن برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصصت له الجزائر

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

7 مليار دولار ما يعادل (520000) مليون دينار ⁽¹⁾، في العام 2009 وبعد تخطي أزمة الرهن العقاري وأثرها على الاقتصادات العالمية ومنها الجزائر شهد الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة من حالة الاستقرار الاقتصادي إذ سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (77.5%) وهو اعلى نسبة يصل لها عرض النقد بعد عام 2004، بعدها شهد ارتفاع الى العام 2022 أذ سجل (96.4%) نهاية مدة البحث، كان من بين اهم اسباب ارتفاع عرض النقد هو الارتفاع المستمر في اسعار النفط ما ادى الى تزايد عرض النقد M2 رغم الازمة المالية عام 2008 والتي احدثت ازمة في القطاع المالي والمصرفي العالمي. ان تلك المدة التي عاشها الاقتصاد في الجزائر هو نتيجة مرونة الانظمة المالية الخارجية للجزائر (صافي الموجودات الخارجية) التي كانت بارتفاع مستمر بفضل الايرادات النفطية التي حققها الاقتصاد الجزائري ⁽²⁾، خلال هذه المدة ساهمت العديد من الظروف في زيادة عرض النقد في الجزائر منها (ازمة اسعار النفط، الاصدار النقدي 2017، جائحة كورونا (2019) ما ساهم في سياسة ضخ السيولة ولجوء المصارف الى اعادة التمويل لدى بنك الجزائر من أجل تدعيم السيولة المصرفية والتوسع في حالة الاقتراض ⁽³⁾، ان الاصلاحات الاقتصادية التي حدثت في الجزائر بين الاعوام 2004-2001 تطلبت ضخ كميات كبيرة من الاموال في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل حالات التنمية وبرامج دعم الناتج المحلي الاجمالي بين (2005-2009) وكذلك برامج توظيف النمو (-2014) 2010 ⁽⁴⁾.

2- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

يظهر تحليل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي من الجدول (1)، أذ يلاحظ من الجدول (1) في العام 2004 سجل (26.5%) اما في الاعوام التي جاءت بعده سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً من العام

1- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء والفاعلية، الملتقى الوطني المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، المجلد 7، العدد 7، 2006، ص3.

2- ورتي شهرة، دور الائتمان المصرفي في دعم الاقلاع الاقتصادي في الجزائر للمدة 2000-2021، اطروحة دكتوراه، جامعة الشهيد العربي التبسي، الجزائر، 2023، ص 63.

3- المصدر نفسه، ص 69.

4- شرقي عبير، أثر العمق النقدي على فاعلية السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للمدة 1990-2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 39.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

2005 (11.9%) وفي العام 2007 سجل (0.13%) أقل نسبة خلال مدة البحث، بدا بالارتفاع بعدما كان (13%) عام 2007 ثم اخذ بالانخفاض عام 2010 أذ سجل (2.1%) أذ يرجع ذلك الى أزمة الرهن العقاري التي حدثت عام 2008 والقت بظلالها على اغلب الاقتصادات في العالم ومنها الاقتصاد الجزائري، ان التسهيلات المصرفية التي تقدم للقطاع الخاص لأجل مزاولة عمله بشكل أكبر يكون بسبب حجم الوساطة المالية المتبعة فيها، سجل الانتماء الممنوح للقطاع الخاص ارتفاع في العام 2011 الى (2.3%) استمر الانتماء الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في الارتفاع أذ سجل اعلى نسبه له عام 2020 (82.2%) اما في العام 2021 شهد تراجع جديد الى (67.0%)، ان سبب ارتفاع القروض والذي اخذ منحى تصاعدي يعود بالدرجة الاساس الى المشاريع الاستثمارية الكبيرة فضلاً عن قروض السلع المعمرة لكونها تساهم في تحسين اقامة أنشطة استثمارية منتجة في الاقتصاد الجزائري⁽¹⁾، ان التوسع القوي في القروض الممنوحة للاقتصاد و معدل نموها التي سميت (بالبحبوحة المالية) في الجزائر ناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود والشروط المالية المواتية فضلاً عن دعم الدولة لتسهيلات القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و قروض الاستثمار للقطاع الخاص⁽²⁾.

3- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي.

يلاحظ من الجدول (1) ان حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل عام 2004 (22.6%) استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالمحافظة على الاستقرار النسبي خلال مدة البحث من العام 2004 الى العام 2022 ، في العام 2007 بدأ اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع أذ سجل (33.4%)، واستمر الى العام 2014، إذ سجل (36.3%) بعدها اخذ بالانخفاض التدريجي وفي العام 2015 سجل (28.2%)، إذ من اهم اسباب انخفاض حجم الودائع هو ضعف قدرة الجهاز المصرفي على جذب الودائع ونتيجة ضعف درجة المنافسة في الاجهزة المصرفية نتيجة الهيمنة التي تحتلها البنوك التجارية على السوق المصرفي فضلاً عن تخصيص كل بنك بخدمة معينة لقطاع معين في الاقتصاد، والعامل الاهم هو ضعف استخدام الاجهزة الحديثة (التكنولوجية) كآلية لتطوير من عمل المؤسسات

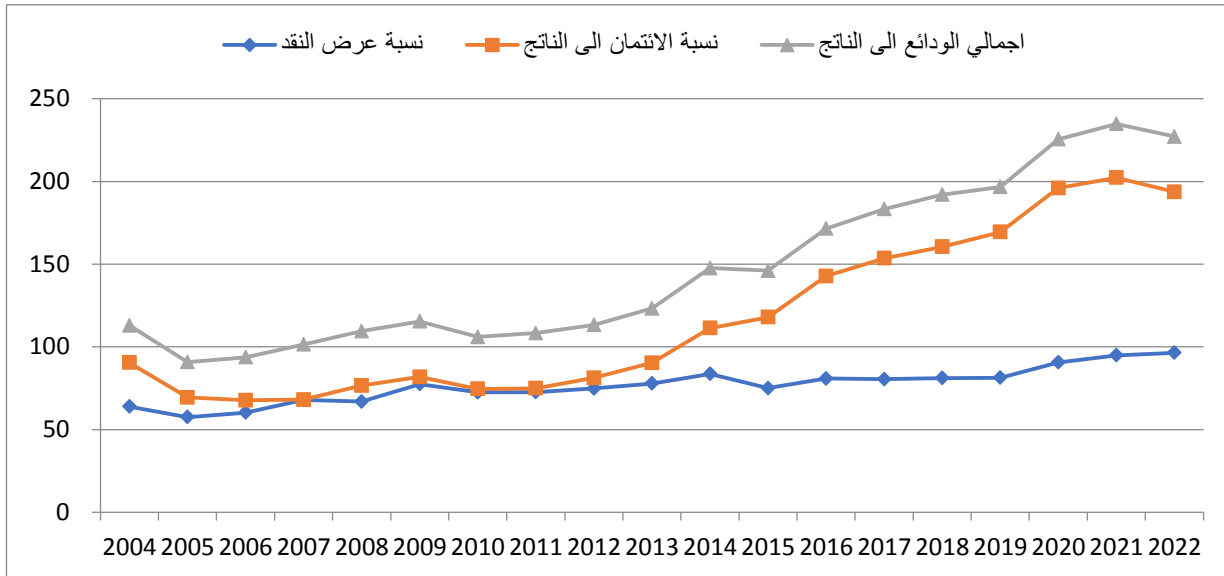
1- خديجة تافاسست، تحرير القطاع المالي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي دراسة قياسية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017 ، ص 22.

2- كريمة رباط وعبدالقادر بريش، مجلة التنظيم والعمل، أثر الانتماء المصرفي الخاص على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة (1990-2014) الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2018، ص 52.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

المصرفية⁽¹⁾، في العام 2018 سجل نسبة حجم الودائع ارتفاعا سجل (31.5%) ، اما العام 2022 سجل ارتفاعا الى (33.5%) ، ان سبب الارتفاع في حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي يعود الى استراتيجية البنك في عملية جذب الودائع مثل الحسابات الموجهة الى المؤسسات الاجنبية⁽²⁾.

شكل (1) مؤشرات العمق المالي في الجزائر للمدة (2004-2022) .%



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يبين الشكل (1) تطور مؤشرات العمق المالي في الجزائر خلال المدة (2004-2022)، أذ يلاحظ أن مؤشرات العمق المالي شهدت تغيرات بسيطة ضمن مدة البحث، سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي من عام 2004 الى نهاية العام 2022 (باستثناء عامي 2005-2006) شهد منحى اتجاه تصاعدي ، اما مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي من العام 2004 و لغاية العام 2022، اخذ بالانخفاض التدريجي من العام 2007 الى العام 2012، بعدها استمر من العام 2013 اخذ بعدها مسارا تصاعديا لغاية العام 2022، اما مؤشر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل ارتفاعا في العام 2004 استمر بشكل تدريجي الى نهاية مدة البحث عام 2022 باستثناء الاعوام 2015 الى العام 2017 سجل انخفاض بشكل متفاوت.

- 1 - وفاء حمدوش ، تقييم قدرة البنوك التجارية الجزائرية على جلب الادخار خلال المدة (1998-2010) ، مجلة رؤى الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر ، العدد 7 ، 2018 ، ص 38
- 2 - أو صغيره الويزة، استراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها، مجلة الاستراتيجية والتنمية، الجزائر، المجلد 8، العدد 15، 2018، ص 101.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022).

جدول (2) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022) %.

السنوات	نمو الناتج المحلي الاجمالي %	التضخم سنة أساس 2010 %	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	معدل البطالة %	سعر الصرف الرسمي	حالة ميزان المدفوعات اسعار ثابتة/ مليون دينار سنة اساس 2010
2004	---	---	80.7	17.7	72.06	825973.9
2005	22.2	1.36	81.8	15.3	73.36	1517482.8
2006	10.8	2.32	83.7	12.5	72.64	1538859.0
2007	6.2	3.70	86.8	13.8	66.82	2358974.6
2008	12.4	4.83	91	11.3	71.18	2625184.6
2009	15.8-	5.71	96.2	10.2	72.64	291420.3
2010	16.9	3.95	100	10	74.4	1140040
2011	16.3	4.40	104.5	10	72.85	1405781.8
2012	1.1-	8.90	113.8	11	77.55	821486.2
2013	0.9	3.25	117.5	9.8	79.38	9066.723
2014	3.5	2.90	120.9	10.6	80.56	-391898.2
2015	6.6	3.70	126.7	11.2	93,24	5644798.7
2016	12.0-	6.40	134.8	10.5	110.52	5395808.6
2017	3.0	5.63	142.4	11.7	114.93	5148328.6
2018	5.8	4.28	148.5	11.7	118.29	5383427.6
2019	3-	1.95	151.4	11.4	119.15	4840924.7
2020	6.2-	2.37	155.0	14.1	132.13	4588916.1
2021	3.8	2.6	113.3	12.71	138.83	17632833.1
2022	12.7	0.08-	113.2	9.3	137.22	2316607.7

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (2) ص 226. معادلة معدل النمو الاقتصادي $R = \frac{Pt - Pt-1}{Pt-1} * 100$

1- نمو الناتج المحلي الاجمالي.

يمكن تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة (2004-2022)، أذ شهد تغيرات كبيرة خلال مدة البحث. ويلاحظ من الجدول (2) ان نمو الناتج المحلي الاجمالي سجل عام 2005 (22.2%) بعد ذلك شهد انخفاض من العام 2006 وحتى عام 2008، إذ سجل (10.8%- 12.4%) نتيجة انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات ما أثر بشكل سلبي على

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

نمو الناتج المحلي الاجمالي⁽¹⁾، في العام 2009 سجل الناتج المحلي الاجمالي تراجع بمعدل (-15.8%) وهو أقل معدل يصل له الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر نتيجة الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) عام 2008 وما احدثته من مشاكل وازمات أثرت على طبيعة الاقتصادات على مستوى العالم ومنها الاقتصاد الجزائري ما احدث فجوة كبيرة بين الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصاد الجزائري.

اما عامي 2010 و2011 سجل الناتج المحلي الاجمالي نمو بمعدل (16.9- 16.3%) ، نتيجة الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع اسعار النفط ، استمر الناتج المحلي الاجمالي في التذبذب بمعدلات كبيرة وارتفاع قليل أذ سجل بين الاعوام 2012- 2020 (-1.1%- 6.2%) لها عدة اسباب منها التقلبات الاقتصادية في اسواق النفط العالمية وهو ما أثر على طبيعة الاقتصاد الجزائري بشكل سلبي نتيجة هيمنة هذا المورد على قطاعات الاقتصاد فضلاً عن ذلك ، كان لظهور جائحة كوفيد 19 الاثر الكبير على الاقتصاد الجزائري. اما عامي 2021-2022 شهد ارتفاعاً في معدل النمو نتيجة زيادة النمو في القطاعات غير النفطية وتعافي الاقتصاد من حالة الركود بسبب جائحة كورونا.

2- التضخم

يلاحظ من الجدول (2) سجل معدل التضخم في العام 2005 (1.36%) ، استمر معدل التضخم بالارتفاع أذ سجل (2.32%) عام 2006، في العام 2007 سجل (3.70%) أذ يرجع سبب الارتفاع الى عدة عوامل منها زيادة حجم المصروفات من الرواتب والاجور وعدم وجود زيادة انتاجية حقيقية والامر الاخر هو ارتفاع عرض النقد M2⁽²⁾، واصل الارتفاع المستمر في معدل التضخم في العام 2009 أذ سجل (5.71%) على الرغم من الطابع الداخلي للظاهرة التضخمية في الاقتصاد الجزائري أذ كان للسياسة النقدية دوراً نشطاً في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي رغم أن التضخم كان هدفاً صريحاً للسياسة النقدية ليتولاه البنك المركزي الجزائري من خلال الأدوات الملائمة وارتفع معدل التضخم بشكل كبير، اما في العام 2010 سجل معدل التضخم انخفاض (3.95%) نتيجة قيام البنك المركزي في الجزائر بعملية امتصاص من حجم السيولة النقدية المتوفرة ما قلل من حجم الضغوط التضخمية مع استقرار

1- يعيش عادة و عرار خولة، أثر السياسة التجارية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة 1990-2023، رسالة ماجستير ،جامعة محمد البشير الابراهيمى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2023، ص 55.

2- وليد بشبيشي وسليم مجلح، أثر السياستان النقدية والمالية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، المجلد 4، العدد 7، 2017، ص 55.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

اسعار الطاقة والمواد الاساسية، في عام 2012 أذ سجل (8.90%). أن عملية استهداف حالات التضخم لا تزال تواجه العديد من الصعوبات والمشاكل التي تحول دون تحقيق المعدل المنخفض المستهدف من التضخم وهو (4%-5%)⁽¹⁾، بعد الارتفاع القوي في معدل التضخم عام 2012 ساهم في تراجع اسعار المواد الغذائية⁽²⁾، في تراجع معدل التضخم عام 2013 أذ سجل (3.25%) اما في العام 2014 سجل معدل التضخم 2.90% انخفاض. بعدها اخذ معدل التضخم عام 2015 بالارتفاع أذ سجل (4.8%) واستمر الى العام 2016 أذ سجل 6.4%، بعدها شهد معدل التضخم تراجع من العام 2017 أذ سجل (5.63%) واستمر الى العام 2020 أذ سجل (2.37%)، وهذا يعود الى مجموعة من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال السنوات السابقة (تخفيض الانفاق وزيادة الضرائب)، إذ ان التقشف المالي يعد من الادوات الناجحة للاستقرار الاقتصادي فضلاً عن التطورات والتغيرات الخارجية وخطوات اصلاح الاقتصادي النقدي مثل تعزيز استقلالية البنك المركزي ومنحه دور أكبر في اتخاذ القرارات وادارة السياسات النقدية بشكل اكثر فاعلية واستقلالية⁽³⁾، عام 2021 سجل معدل التضخم (2.6%) بسبب تدهور قيمة العملة المحلية عام 2020 فضلاً عن زيادة حجم الكتلة النقدية وحالة الركود الاقتصادي الذي سببته الازمة الصحية كوفيد (19)⁽⁴⁾، في العام 2022 سجل التضخم انخفاض كبير الى (-0.08%)، استمر الاقتصاد الجزائري بحالة التذبذب نتيجة الصدمات والتحديات الداخلية والخارجية، ان اسعار السلع والخدمات العامة شهدت انخفاض كبير في الاسعار نتيجة كورونا وما تبعها من تأثيرات ساهمت في انخفاض الاسعار في البلاد وزيادة الطلب على السلع والخدمات العامة.

3- البطالة.

تعد مشكلة البطالة من اهم التحديات في الوقت الراهن التي تواجه الاقتصادات في عديد من دول العالم، ان حدوث البطالة يؤدي الى حدوث ازمة الفقر لفئات عديدة من المجتمع الجزائري على وجه التحديد، يلاحظ من الجدول (2) في العام 2004 سجل معدل البطالة (17.7%) استمر

1- وليد بشيبشي وسليم مجلح، مصدر سابق، ص 110-111.

2 - البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013، ص 41.

3- بن دققال كمال، اثر بعض المؤشرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الإحصائية، جامعة تيارات، الجزائر، المجلد 7، العدد 7، 2016، ص 12.

4 - عابي وليد وجدي أمنة، دراسة اقتصادية تحليلية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف والتضخم في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، 2024، ص 70.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

بالانخفاض الى العام 2006 و سجل(12.5%) يعود ذلك الى عدة اسباب منها زيادة عدد المشاريع التي يعود مصدرها الى البرنامج التي تتبناها الدولة مثل برنامج الانعاش الاقتصادي بين الأعوام (2001-2004) وايضا برنامج دعم الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن ارتفاع اسعار البترول كانت احد الاسباب التي شجعت الدولة على العمل والمساهمة في تخفيض البطالة. وبعد انخفاض اسعار النفط أذ وصل سعر برميل النفط الى 40 دولار عام 2004 وهو ما أثر على الطلب والاسعار وحجم الانتاج فضلاً عن الاستثمار. اما عام 2007 سجل معدل البطالة (13.8%)، في العام 2009 سجل البطالة انخفاض إذ وصل الى (10.2%) استمر الانخفاض نتيجة تأثير الانفاق الحكومي والبرامج التي قامت الدولة بها خلال المدة 2001-2010 وتحسن الوضع الأمني و الاقتصادي الداخلي للبلاد، والتي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بشكل كبير مخطط دعم الانعاش الاقتصادي⁽¹⁾، في العام 2012 سجل معدل البطالة ارتفاع متذبذب في الجزائر نتيجة تغيرات كبيرة أثرت بشكل سلبي على حالة الاقتصاد الجزائري ما دفع الدولة الى تعزيز الاجراءات الكفيلة والعمل على المحافظة على معدل البطالة بأقل معدل ممكن لما يسببه من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية على الوضع العام في البلاد أذ استمر الى العام 2013 بشكل متذبذب سجل (9.8%). وفي عام 2022 سجل معدل البطالة (12.5%)⁽²⁾، كان احد اسباب ارتفاع البطالة في الجزائر هو تخلي الدولة عن توفير فرص عمل للخريجين وانخفاض الانفاق العام الموجه للقطاعات العامة مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة ما جعل الطلب على الايدي العاملة اقل ما يمكن هو الامر الذي شكل زيادة في معدل البطالة فضلاً عن سياسة الدولة في مساعدة الشباب العاطلين عن العمل ومنهم المراهقين ما جعل بعض الشباب تتكاسل في الحصول على فرصة عمل ما شكل تأثيراً سلبياً على ميول الافراد اتجاه الحصول على فرص العمل⁽³⁾، ان حجم التغيير في معدل البطالة كان بسبب تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي منها حجم الانفاق العام ما زاد من تفاقم ازمة البطالة في الجزائر لاسيما بعد تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي الذي

1- زينب طواف ، وفاء تنقوت، نمذجة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للمدة (1985-2022) ، مجلة الباحث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، الجزائر، المجلد 10، العدد2، 2023، ص 110.

2- بوقجام وسام وواضح فواز، دراسة تحليلية لاثار جائحة كورونا (COVID-19) على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص 195.

3 - مالك بن بني ، القضايا الكبرى ، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر والتوزيع ، لبنان، 1991، ص 51.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

حقق نتائج سلبية وإيجابية على وضع الاقتصاد في الجزائر ومنها تقليص حجم الاستثمارات في داخل البلاد (1).

4- ميزان المدفوعات.

يلاحظ من الجدول (2) في عام 2004 سجل ميزان المدفوعات فائض يقدر بـ (825973.9) مليون دينار نتيجة زيادة العوائد النفطية فضلاً عن زيادة التحويلات المالية للجزائريين من الخارج والتي تقدر بـ 24 مليار دولار خلال المدة بين 2004-2015، استمر ميزان المدفوعات بالارتفاع و سجل عام 2005 ايضاً فائض يقدر (1517482.8) مليون دينار، اما في العام 2006 سجل فائض يقدر (1538859.0) مليون دينار بفائض عن العام 2004 (621464) مليون دينار يرجع سبب الفائض الى ارتفاع اسعار النفط ما ساهم بشكل كبير في دعم ميزان المدفوعات ما جعل وضعية الاقتصاد الجزائري جيدة

وفي العام 2006 ونتيجة لتحسن المؤشرات الأساسية لميزان المدفوعات ما جعل الاخير في وضعية جيدة (2)، استمر الفائض في ميزان المدفوعات في الجزائر في العام 2008 إذ سجل أعلى فائض أذ سجل (2625184.6) مليون دينار خلال مدة البحث، عام 2009 سجل ميزان المدفوعات فائض لكن أقل من عام 2008 أذ سجل (291420.3) مليون دينار بفارق كبير عن الاعوام التي تلت عام 2009، في العام 2010 عاد ميزان المدفوعات بالارتفاع أذ سجل فائض يقدر (1140040) مليون دينار، يرجع ذلك الفائض الى تحسن اسعار النفط أذ وصل سعر البرميل الى \$92.82 (3)، واصل الفائض في ميزان المدفوعات الى العام 2013 أذ سجل فائض يقدر (9066.7) مليون دينار، في عام 2014 سجل ميزان المدفوعات عجزاً يقدر بـ (-391898.2)، ان تراجع رصيد ميزان المدفوعات وتسجيله عجزاً يرجع الى انخفاض اسعار النفط ما ادى الى حدوث انعكاس سلبي على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات (4). على الرغم ما قامت به السلطات في الجزائر من اجراءات لغرض تحسين وضعية ميزان المدفوعات

1 - بن حسين ناجي وآخرون، البطالة في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2002، ص 118.

2 - رحموني سيد احمد، تطور حالة ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (1988-2007)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2012، ص 303.

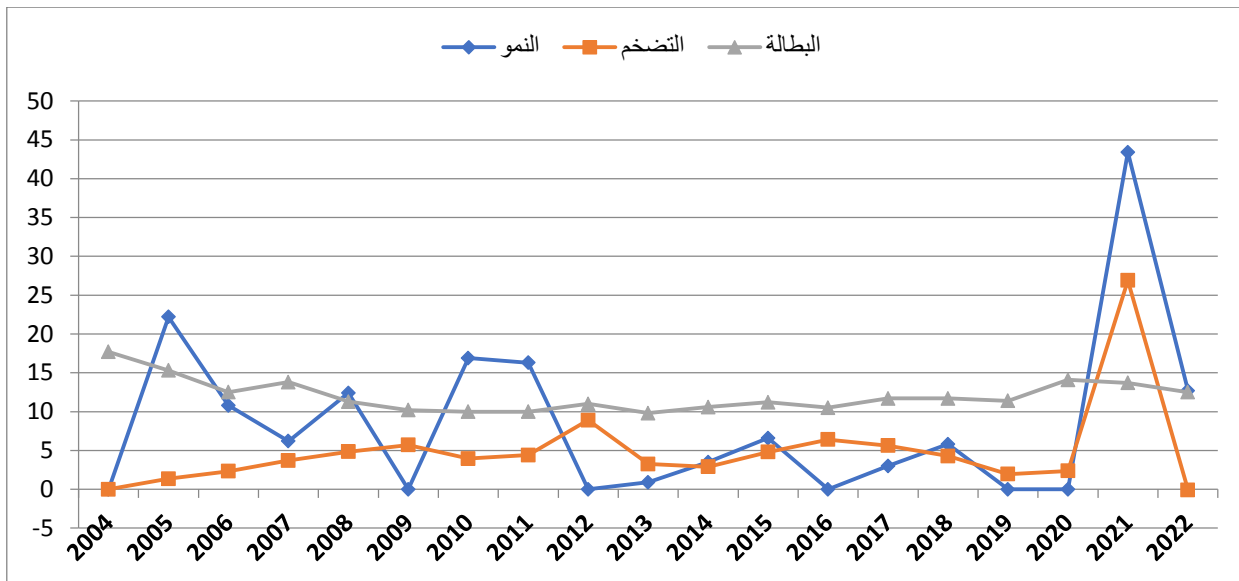
3 - البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2010، ص 58.

4 - بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، المجلة المالية والاسواق، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، 2016، ص 252.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

منها تخفيض قيمة العملة المحلية وانتهاج سياسة التقشف ومنع بعض السلع من الاستيراد منها سلع كمالية لكن تلك الاجراءات لم تأتي ثمارها، سجل ميزان المدفوعات في العام 2020 (4588916.1) مليون دينار⁽¹⁾، سجل ميزان المدفوعات فائض في عام 2022 بمقدار (2316607.7) مليون دينار نتيجة انحسار فايروس كورونا ما أثر بشكل ايجابي على واقع الاقتصاد الجزائري وساهم في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات في الجزائر بسبب ارتفاع اسعار النفط.

شكل (2) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) .

يبين الشكل (2) تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (2004-2022)، أذ يلاحظ ان المؤشرات شهدت تغيرات متذبذبة ضمن مدة البحث، مؤشر نمو الناتج المحلي الاجمالي عام 2005 كان مرتفع الى العام 2008، ثم بدا بالانخفاض الى العام 2009 بعدها ارتفع في عامي 2010-2011 واستمر الى نهاية مدة البحث بالتذبذب التدريجي حتى سجل اعلى نسبه له في عام 2021 ، اما مؤشر التضخم عام 2005 شهد منحى متذبذب الى عام 2021 وسجل اعلى نسبه له ، اما مؤشر البطالة بدا بالارتفاع من العام 2004 الى العام 2012 سجل اعلى معدل، بعدها استمر بالارتفاع التدريجي الى عام 2022.

1 - بلوفة ايمان و قادري علاء الدين، أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة 1990-2020، مجلة الاقتصاد والبيئة ، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2023، ص20.

رابعاً:- تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022).

1 - تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي و نمو الناتج المحلي الاجمالي

يمكن تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي و الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال مدة البحث بالاعتماد على الجدولين (1-2) كما يلي:-

أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي و نمو الناتج المحلي الاجمالي

في العام 2005 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (57.5%) و نمو الناتج المحلي الاجمالي (22.2%) ايضا عام 2005، اما في العام 2006 بدا عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع اذ سجل (60.5%) ونمو الناتج المحلي الاجمالي شهد انخفاض اذ سجل (10.8%) اي علاقة عكسية بين عرض النقد ونمو الناتج المحلي، يتضح ان زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ان لم يقابلها اي زيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات بصورة عامة ولا بد من تحديد طبيعة السياسة الاقتصادية للدولة حتى يكون هناك ترابط بين تلك السلع والخدمات وعرض النقد ، أن الاخير له تأثير مباشر على تلك السلع والخدمات العامة⁽¹⁾.

أن عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي يؤثر على التغيرات في سعر الفائدة في حالة امتلاك المصارف القدرة الائتمانية المرنة (يستجيب لمتطلبات الطاقة الاستثمارية سوف يزداد الطلب على القروض لا غرض الاستثمار - العلاقة الكينزية العكسية بين سعر الفائدة والطلب على الاستثمار) ومن ثم تزداد كفاءة أداء مضاعف الاستثمار الذي يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي حسب مؤشر الناتج المحلي الاجمالي، عندما تزداد كفاءة أداء مضاعف الاستثمار سوف تنمو القيمة المضاعفة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ، الامر الذي يعني زيادة معدل النمو في بيئة الاقتصاد الكلي، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع في العام 2009 اذ سجل (77.5%) اما الناتج المحلي الاجمالي تراجع بشكل كبير اذ سجل (-15.8%) للعام نفسه اذ يعود السبب في ذلك الى عوامل مهمة في الجزائر منها

1- محمد بخاري، تأثير عرض النقد على نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1970-2018)، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، الجزائر، المجلد 76، العدد 1، 2021 ،ص1078.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الازمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل الاصول الخارجية فضلاً عن الودائع تحت الطلب⁽¹⁾، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2015 أذ سجل(75.0%) اما الناتج المحلي الاجمالي سجل لنفس العام (6.6%)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2022 إذ سجل (96.4%) فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام (12.7%) شهد الناتج المحلي الاجمالي حالة تذبذب وعدم الاستقرار من اهم اسبابها هو التغيرات الخارجية التي تحصل بسبب تقلب اسعار النفط وهو ما أثر بشكل سلبي على حالة الاقتصاد في الجزائر فضلاً عن زيادة صافي الاصول الاجنبية (الاحتياط الصرف بالدينار)⁽²⁾.

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من نمو الناتج المحلي الاجمالي و نمو الناتج المحلي الاجمالي

اما نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي والذي يعمل على تحفيز الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل، أذ سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في العام 2005 (26.5%) اما نمو الناتج المحلي الاجمالي سجل عام 2005 (22.2%)، استمر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض أذ سجل عام 2008 (9.7%) اما نمو الناتج المحلي الاجمالي سجل بداية ارتفاع لنفس العام (12.4%) واستمر الى العام 2010، اما في العام 2014 ارتفع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي أذ سجل(27.6%) اما الناتج المحلي الاجمالي شهد ارتفاع أذ سجل للعام نفسه (3.5%)، ان سبب التراجع أي العلاقة السلبية بين القطاع المصرفي والناتج المحلي الاجمالي يعود الى سيطرة المصارف بشكل عام على الجهاز المصرفي والذي يشكل 90% من اجمالي حجم الاصول المالية، سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 (82.2%) وهو اعلى نسبة له ، في العام 2021 سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا الى (67.0%) اما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي سجل للعام نفسه نمو بمعدل (43.4%). ان زيادة نسب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي والذي تخصصه المصارف الجزائرية يزيد من حجم الاستثمارات وبالتالي تتصاعد اعمال القطاعات الحقيقية وهذا يؤدي

1 - Bank of Algeria ، évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport، Algeria، 2009, p66.

2 - البنك المركزي الجزائري، البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2023، ص 42.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري على الرغم من تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي لبعض السنوات منها (2010-2011-2012-2016-2020-2021) أذ يرجع السبب الى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية منها تراجع اسعار النفط وتراجع الاحتياط النقدي ما زاد من الضغوط على قيمة الدينار والتضخم وضعف مناخ الاستثمار وظهور جائحة كورونا 2021⁽¹⁾.

ج- اجمالي حجم الودائع الى نمو الناتج المحلي الاجمالي و نمو الناتج المحلي الاجمالي

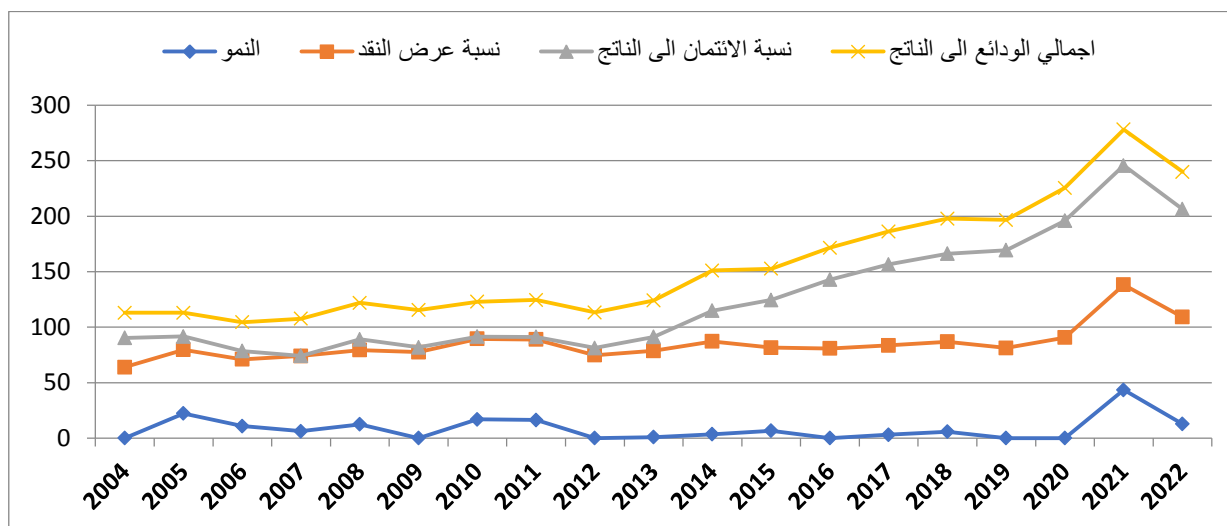
اما حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات المعبرة عن حجم التعامل المصرفي أذ يمثل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي عنصر مهم مع الناتج المحلي الاجمالي، يلاحظ ان أي زيادة في اجمالي تلك الودائع يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، في العام 2005 سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (21.4%) استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع أذ سجل في العام 2015 (28.2%) فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي (6.6%)، في العام 2016 استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع أذ سجل (28.7%) فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي عام 2016 (12.0%) استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2022 أذ سجل (33.5%)، فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي عام 2022 (12.7%)، تمثل نسبة الودائع المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي لدى البنوك نسبة كبيرة بمعنى ارتفاع هذه النسبة يؤدي الى مقدار أكبر من حجم الاستثمارات اي زيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي، عملت بعض الدول على زيادة مستويات العمق المالي و تحسّن بيئة و كفاءة اسواقها والعمل على إحداث تسارع في التطور المالي ومن ثم تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي، ان دعم القطاع الخاص من خلال منحه مختلف القروض والتسهيلات سيكون له أثر ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي وعليه أن تحسّن أداء القطاع المالي سوف يعزز الناتج

1- بلهوشات محمد الامين و فوزي محيريق و علي قابوسه ، أثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة 1980-2028، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، جامعة الوادي، المجلد 13، العدد1، 2020، ص79.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

المحلي الاجمالي من خلال تحسين نمو إنتاجية عوامل الانتاج، والعكس فإن انخفاض مستويات الادخار والاستثمار على الصعيد المحلي ما يؤثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الاجمالي⁽¹⁾.

شكل (3) مؤشرات العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (2-1).

من خلال الشكل (3) تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي يتضح ان مؤشرات العمق المالي شهدت نوع من الارتفاع المستمر تقريبا ، أذ سجل نسبة عرض النقد من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع من العام 2004 الى نهاية مدة البحث في العام 2022، اما مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي شهد ارتفاع من العام 2004 الى العام 2012 بعدها وفي العام 2013 سجل ارتفاع و استمر ذلك من العام 2014 الى العام 2020 بينما سجل نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي انخفاض في العامين 2021 - 2022 ، بينما سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع في العام 2004 باستثناء عامي (2005-2006) شهد انخفاض، بعدها سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع من العام 2007 الى العام 2022، اما نمو الناتج المحلي الاجمالي بدأ في العام 2004 بالارتفاع الى العام 2008 ، اما في العام 2009 شهد انخفاض كبير جدا ولكن عاود الارتفاع مجددا ومن ثم شهد مرة اخرى تراجع بين الاعوام 2012 - 2016 - 2019 - 2020 ، اما عامي 2021-2022 شهد اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع اعلى بعدها اخذ مسارا تصاعديا.

1- البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017، ص

2 - تحليل مؤشرات العمق المالي والتضخم.

أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم

ان علاقة مؤشر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع معدل التضخم يوضح من خلال بيانات الجدولين (1-2) اذ يلاحظ ان ارتفاع عرض النقد كان بسبب قيام الدولة بتمويل عجز الموازنة العامة عن طريق سياسة النقد الرخيص ما يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم بالمقابل انخفاض قيمة العملة المحلية، في العام 2004 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (63.9%)، وفي العام 2005 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (57.5%) في حين سجل معدل التضخم في العام 2005 (1.36%)، ان زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2006 يؤدي في الاجل القصير الى زيادة الدخل والناتج بالمقابل يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الاجل الطويل بمعنى أن أي زيادة في عرض النقد في بداية الامر يؤدي الى تحفيز الموارد العاطلة عن العمل وهذا يؤدي الى زيادة الناتج والدخل بمعنى هناك علاقة عكسية بين زيادة عرض النقد وانخفاض التضخم لبعض السنوات، ان سبب زيادة الارصدة النقدية الخارجية في الجزائر هو نتيجة تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف بسبب نمو الكتلة النقدية في جانب النقود القانونية⁽¹⁾، أذ تميل الأسعار إلى الثبات والاستقرار في الاجل الطويل يتم استخدام الموارد الاقتصادية عند مستوى التشغيل الكامل، وعليه فإن أي زيادة في عرض النقد لا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الحقيقي، هذا ينعكس بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار ما يؤدي الى التضخم.

أن زيادة معدل التضخم يرجع بسبب الانخفاض الى تراجع اسعار المواد الغذائية وعودة اسعار النفط الى وضعها الطبيعي⁽²⁾، عندما تعتمد الدولة على سياسة نقدية توسعية تهدف من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي تعمل على انخفاض سعر الفائدة الامر الذي يؤدي الى تفعيل القاعدة الكينزية والتي تؤكد على وجود علاقة كينزية عكسية بين سعر الفائدة والطلب على القروض وهذا يعني زيادة جديدة في عرض النقد والحصيلة تكون ارتفاع معدل التضخم لان

1- دبات امينه، أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، الجزائر، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس ، العدد 1، 2017، ص142.

2 - Fatiha Talahite, Ahmed Hammadache ، économie algérienne dans le contexte de la crise financière internationale l'économie algérienne aux défis de la globalisation, journée d'étude, Grenoble, mardi 8 février، 2011, p 75.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

فريدمان يؤكد على أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة (عرض النقد هو مصدر التضخم) ولمعالجة هذه الحالة تتبنى الحكومة سياسات مالية ونقدية انكماشية.

ايضا سجل معدل التضخم في العام 2007 ارتفاع الى (3.70%) والسبب في الارتفاع يعود الى التضخم المستورد الذي حدث عام 2008 نتيجة ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية خصوصا ان الجزائر تعتمد على الاستيرادات بنسبة 60% من حجم التعامل الخارجي⁽¹⁾، اما عام 2013 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا إذ سجل (77.8%) هو معدل مرتفع بالمقارنة مع الاعوام التي سبقت عام 2013 بينما معدل التضخم شهد انخفاض في عام 2013 (3.25%) ، في العام 2018 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (81.1%) اما حجم التضخم سجل عام 2018 (4.28%). استمر معدل التضخم الى العام 2020 وسجل (2.37%) نتيجة سعي الدولة الى تخفيض معدل التضخم من خلال التحكم في معدل الاسعار⁽²⁾، في العام 2022 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا الى (96.4%) وسجل التضخم (-0.08%) وهو ايضا أقل معدل وصل له معدل التضخم تقريبا ، من خلال التحليل ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم وجود علاقة طردية لبعض السنوات بسبب ضعف الانتاج طبع النقود دون مقابل حقيقي والاعتماد الكبير على الواردات من تصدير النفط وحسب رأي اصحاب المدرسة الكينزية التي ترى أن حدوث حالة التضخم هي ناتجة عن حجم الطلب الكلي الناجم عن الزيادة في مستوى العام للأسعار وزيادة حجم السيولة المصرفية⁽³⁾.

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من نمو الناتج المحلي الاجمالي والتضخم

مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2004 سجل (26.5%)، وفي العام 2005 سجل انخفاض الى (11.9%) اما التضخم سجل في العام 2005 (1.36%) اما في العام 2007 سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج

1 -le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009 ministre des finances,(direction générale de la prévision et des politiques, Algérie2009, p12.

2 - البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2018، ص5.

3 - jon, H. G, Essays in monetary Economics, George Allen and unwinn, Ltd, London,1996، p17.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

المحلي الاجمالي أقل نسبة له (0.13%)، أن ضعف دور البنوك في تمويل القطاع الخاص يعد من أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وعدد من الدول النامية نتيجة عدم مساهمة المؤسسات المصرفية بشكل فعال في دعم وتمويل المشاريع الخاصة، وهو ما انعكس سلباً على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص⁽¹⁾، فيما سجل التضخم عام 2007 ارتفاع الى (3.70%)، استمر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع وفي العام 2012 سجل (6.4%) و يعود هذا الارتفاع بالدرجة الاولى الى إنشاء صناديق ضمان القروض و تدخل الدولة في منع البنوك من رفض الملفات المدروسة لتعزيز روح العمل و إنشاء مشاريع جديدة تسعى من خلالها لابتكار واستغلال الفرص⁽²⁾، اما التضخم سجل عام 2012 (8.9%) ودور البنك المركزي يكمن من خلال التحكم بكمية حجم الاحتياط ما يعني تقلص حجم الائتمان وانخفاض حجم الاستثمار ومعدل التوظيف ومن ثم انخفاض الطلب أي انخفاض الاسعار.

في العام 2014 سجل معدل التضخم انخفاض الى (2.90%) اما الائتمان الخاص الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي حقق ارتفاع في العام 2014 الى (27.6%) يعود الارتفاع في حجم الائتمان الخاص الى قيام البنك المركزي بتخفيض سعر اعادة الخصم بالمقابل يكون هناك تخفيض في سعر الفائدة في السوق ما يجعل اقبال الافراد والمؤسسات كبير على القروض وهو ما يؤدي الى زيادة حجم الائتمان ومن ثم زيادة حجم الاستثمار والاخير بدوره يؤدي الى زيادة انتاج السلع والخدمات وتوفيرها ما ساهم في انخفاض معدل التضخم⁽³⁾، يعني ان حجم القروض المصرفية التي يمنحها الجهاز المصرفي يعد مؤشرا هاما على حجم النشاط الاقتصادي في البلاد⁽⁴⁾، استمر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض الى العام 2022 أذ سجل (64.2%)، اما معدل التضخم سجل في العام 2022 انخفاض جديد الى (-0.08%) ان ارتفاع نسبة الائتمان الخاص مع انخفاض التضخم خصوصا في حال منح الائتمان الخاص زيادة في القطاعات مثل (الزراعة - الصناعة -

1 - القرصوا وفاء ، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر، المجلد 9، العدد 16، 2019، ص 305.

2 - المصدر نفسه، 2019، ص 308.

3 - زكريا الدوري و يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، الطبعة الاولى، دار البيازوري العلمي، الاردن، 2013، 193.

4 - البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2019، ص308.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الخدمات) هذا يساهم في زيادة الانتاج المحلي وتحسن السلع والخدمات بوفرة ما يعني تخفيف من حده الضغوط التضخمية المرتبط بندرة جانب العرض (زيادة في جانب العرض تفوق تواكب جانب الطلب ما يؤدي الى استقرار الاسعار.

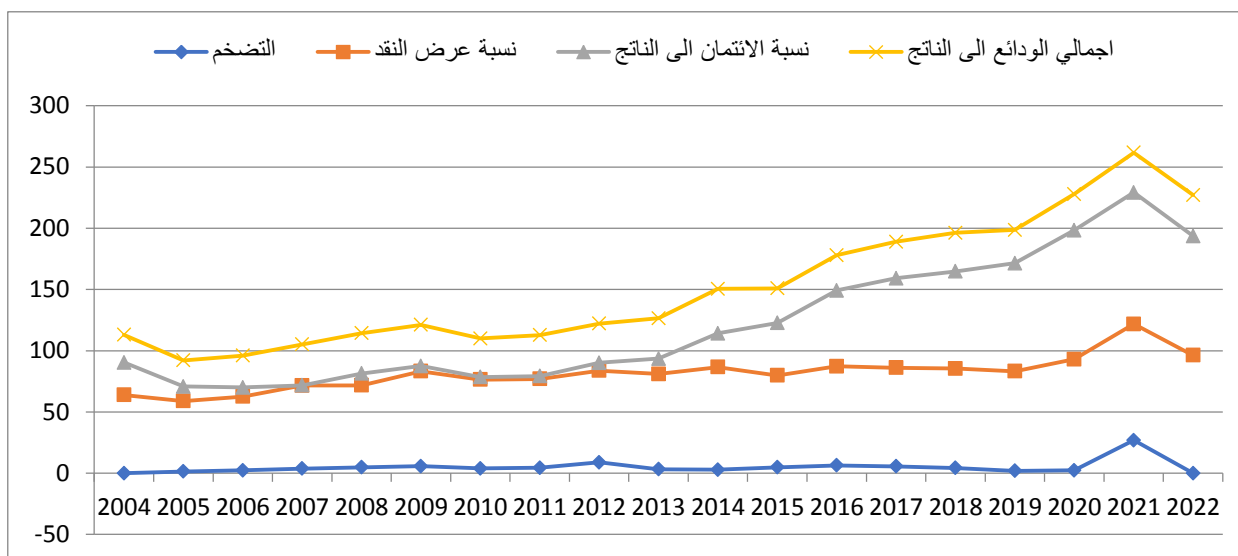
ج- اجمالي حجم الودائع الى نمو الناتج المحلي الاجمالي والتضخم

اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي في العام 2005 سجل (21.4%) اما معدل التضخم سجل (1.36%) عام 2005، استمر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع اذ سجل في العام 2007 (33.4%) فيما سجل معدل التضخم عام 2007 (3.70%)، استمر الى العام 2014 اذ سجل التضخم انخفاض الى (2.90%) بينما سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 (36.3) بالارتفاع وعلى الرغم من الارتفاع الذي حصل في إجمالي الودائع المصرفية، إلا أن معدل التضخم ظل منخفضاً نتيجة السياسات النقدية المتحفظة العاملة في الجزائر منها زيادة مزادات حجم الودائع وخفض اسعار الفائدة ما ساهم في تخفيض وامتصاص السيولة دون ان يؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية، و النمو الاقتصادي المستدام والطلب المحدود على حجم الائتمان، وعليه ان هذه العوامل ساعدت في الحفاظ على استقرار الأسعار في الاقتصاد الجزائري خلال هذه المدة (1)، بعدها سجل انخفاض بشكل بسيط الى العام 2022 إذ سجل (33.5%) ، اما معدل التضخم سجل انخفاض كبير إذ سجل (-0.08%) عام 2022، ان طبيعة العلاقة بين اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي والتضخم هي علاقة طردية بمعنى كلما زاد اجمالي الودائع زاد معدل التضخم وتفسير ذلك ضعف حجم الانتاج وطباعة النقود دون ان يقابل ذلك أي انتاج حقيقي مع الاعتماد بشكل كبير على حجم الواردات.

1 - بوعلاء مولاي ، محمد سفير ، اثر البطالة و التشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة البويرة ، الجزائر المجلد3، العدد2، 2018، ص 265.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

شكل (4) مؤشرات العمق المالي والتضخم في الجزائر للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدولين (2-1).

الشكل (4) يوضح طبيعة العلاقة بين مؤشرات العمق المالي ومعدل التضخم أذ يتضح ان مؤشرات العمق المالي شهد الارتفاع متذبذب مع الانخفاض، أذ سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع من بداية العام 2004 الى عام 2022 نهاية مدة البحث ، اما مؤشر نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي استمر بالارتفاع من بداية مدة البحث في العام 2004 بعدها اخذ بالانخفاض الى عام 2012 ، اما العام 2013 سجل ارتفاعا الى العام 2020 اما عامي 2021-2022 سجل الائتمان الخاص انخفاض وبنسب متفاوتة ، فيما سجل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع بدأ من العام 2004 الى العام 2014 باستثناء عامي 2005-2006 سجل انخفاض متفاوت اما في العام 2015 سجل الارتفاع الى العام 2022، فيما سجل معدل التضخم ارتفاع من العام 2004 بشكل مستمر الى العام 2021 باستثناء عام 2019 أذ سجل انخفاض، اما العام 2022 سجل انخفاض كبير.

3- تحليل مؤشرات العمق المالي والبطالة.

ان العلاقة بين التطور المصرفي ومعدل البطالة تعد من اهم المؤشرات ذات الاهتمام من قبل الاقتصاديين فمن خلال الجدولين (2-1) بين العمق المالي ومعدل البطالة يتضح ان المؤشرات شهدت تغيرات خلال مدة البحث.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

أ- عرض النقد نسبة من نمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة

في عام 2004 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (63.9%) فيما سجل معدل البطالة في العام نفسه (17.7%) استمر الارتفاع في عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي عام 2009 الى (77.5%) بينما سجل معدل البطالة (10.2%)، وفي العام 2013 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (77.8%)، اما معدل البطالة سجل انخفاضا الى (9.8%)، اما في العام 2015 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (75.0%) فيما سجل معدل البطالة ارتفاع بالمقارنة مع عام 2009 أذ سجل (11.27%)، اما العام 2020 وصل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي اعلى معدل له أذ سجل (90.6%) اما البطالة شهد ارتفاع كبير الى (14.1%) ، بينما سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2022 (96.4%) ارتفاع عن عام 2020 بينما سجل معدل البطالة انخفاض وصل الى (12.5%) لعام 2022، في حالة وجود بطالة في الاقتصاد تتبنى الحكومة زيادة في القدرة الائتمانية للمصارف والتي تؤدي الى انخفاض معدل البطالة باتجاه مضاعف ميل الاستثمار ، ومن ثم العمل على امتصاص القوة العاملة الفائضة في المشاريع الجديدة بسبب زيادة الطلب على العمل.

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والبطالة

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2004 سجل (26.5%) بينما معدل البطالة سجل (17.7%). اما في العام 2009 سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي انخفاض الى (4.3%) بينما سجل البطالة عام 2009 هو الاخر انخفاض الى (10.2%) العام 2009 كان هناك ارتباط جوهري غير مباشر بين معدل البطالة وضعف الائتمان الخاص بسبب ضعف البيئة التمويلية التي ساهمت في تقييد حركة ونمو القطاع الخاص خصوصا الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل محركا اساسيا على خلق فرص العمل ما جعل من معدل البطالة مرتفعا وغير مستقر في هذه الحالة أن طبيعة الاقتصاد يكون غير مفعّل لا مكانيته الانتاجية بشكل كامل ما جعل معدل البطالة مرتفعة، وعليه نجد ان الاستثمار الخاص له تأثير مباشر على معدل البطالة من خلال العلاقة السببية بينهما، ان قلة الائتمان الخاص يعني الاستثمار الخاص يكون منخفض بمعنى انخفاض في المشاريع الجديدة هذا يؤدي الى انخفاض في خلق الوظائف وبالتالي انخفاض الطلب

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

على الايدي العاملة⁽¹⁾، وفي العام 2014 ازداد نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي وسجل(27.6%) فيما سجلت البطالة (10.6%)، استمرت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي الى العام 2022 بالانخفاض الى (64.2%) بينما شهدت البطالة عام 2022 ارتفاعا الى (12.5%)، ان ارتفاع نسبة الائتمان الخاص يعني زيادة العملية الاستثمارية والاخير هو المسؤول عن زيادة التوظيف بمعنى (زيادة الائتمان الخاص يؤدي الى توفير سيولة مالية للمؤسسات والشركات ومن ثم يؤدي الى توسع في الانتاج والاخير يعني زيادة الطلب على الايدي العاملة). ان من أهم اسباب ارتفاع معدل البطالة في الجزائر هو تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تم تطبيقه بعد التفاوض مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية بخصوص إعادة جدولة المديونية الخارجية منها إذ تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ما أدى إلى تخفيض معدل الاستثمار في ظل عدم وجود طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الايدي العاملة العاطلة وتقليص حجم الانفاق الحكومي مثل التعليم والصحة والسكن⁽²⁾.

جـ- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي والبطالة

اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل في العام 2004 (22.6%) فيما سجل معدل البطالة عام 2004 (17.7%) استمر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بين الزيادة والانخفاض الى العام 2014 أذ سجل ارتفاعا الى (36.3%) اما معدل البطالة سجل ارتفاع الى (10.6%)، نتيجة الزيادة التي تحصل في عرض النقد يتحتم عليها انخفاض اسعار الفائدة ما يعني زيادة في حجم الودائع والذي يعمل بدوره على تحفيز قدرة المصارف الائتمانية للجهاز المصرفي، وبما ان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار يعني توجه تلك القروض على الاستثمار في مشاريع جديدة ممكن ان تزيد الطلب على الايدي العاملة الامر الذي يعمل على تخفيض معدل البطالة، على الرغم من زيادة حجم الودائع لا ان ارتفاع معدل البطالة في الاعوام (2005-2010-2014-2017-2019-2020) أذ يفسر ذلك على انه وجود ودائع للأفراد او المؤسسات في البنوك دون الاستفادة منها وتحويلها الى استثمارات منتجة فلن تولد فرص عمل للأفراد العاطلين عن العمل بمعنى السيولة الراكدة لا تخلق وظائف جديدة اضافة الى ذلك ان السياسة النقدية في الجزائر لها تأثير محدود على انخفاض معدل البطالة في الجزائر.

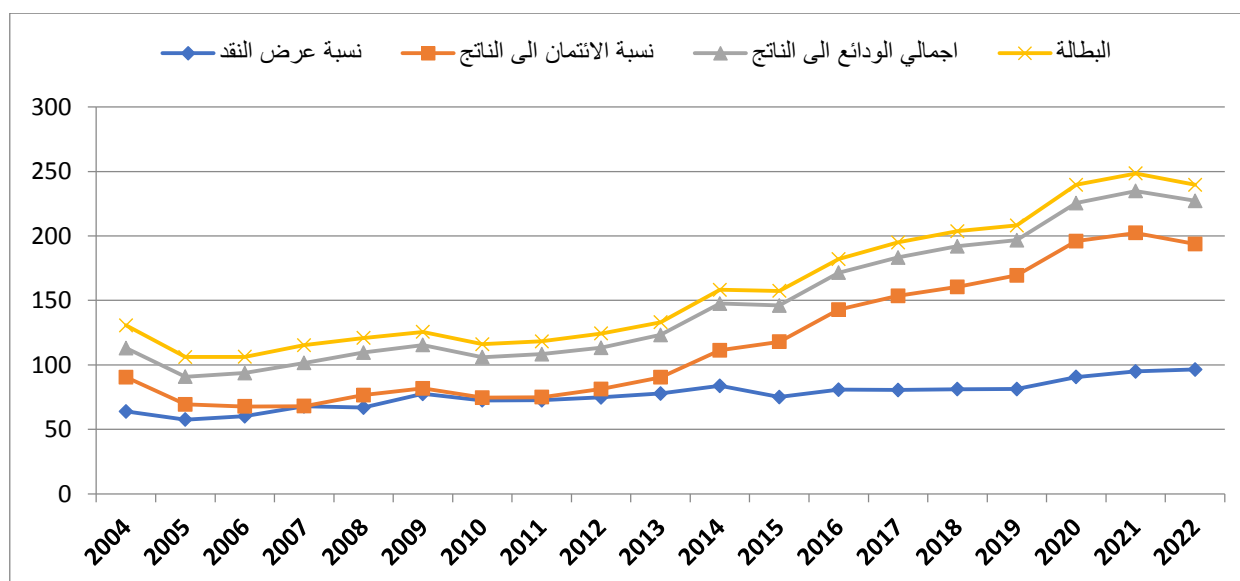
1 - بن دققال كمال، مصدر سابق، ص 1.

2 - ناجي بن حسين وآخرون، البطالة في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2008، ص 119.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

وفي العام 2022 سجل حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي الى (33.5%) فيما سجل معدل البطالة عام 2022 ارتفاع (12.5%)، ان اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي تعني قدرة الوسيط المالي على تعبئة الموارد المختلفة لكون ان عملية الاقراض ترتبط بشكل دقيق بحجم الودائع⁽¹⁾.

شكل (5) مؤشرات العمق المالي والبطالة في الجزائر للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدولين (2-1).

الشكل (5) يوضح العلاقة بين مؤشرات العمق المالي ومعدل البطالة أذ يتضح ان مؤشرات العمق المالي شهدت نوع من عدم الاستقرار بين الانخفاض والارتفاع التدريجي الى العام 2022، شهد عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي من العام 2004 الى العام 2022 ارتفاع تدريجي باستثناء عامي (2005-2006) أذ شهد نوع من الانخفاض عن العام 2004، اما مؤشر نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بدا بالانخفاض من العام 2005 الى العام 2007 بعدها شهد ارتفاع من العام 2008 واستمر بشكل تدريجي الى العام 2022، فيما سجل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ايضا ارتفاع في العام 2004 باستثناء عامي 2005-2006 سجل انخفاض متفاوت، بينما بقية الاعوام شهدت ارتفاع من العام 2007 الى العام 2022، اما معدل البطالة شهدت انخفاض مستمر تقريبا من العام 2005 الى العام 2013 اما في 2014 سجل بداية ارتفاع جديد الى نهاية العام 2022.

1- طارق خاطر و صالح مفتاح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 8، العدد 16، 2014، ص 140.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

4- تحليل مؤشرات العمق المالي وميزان المدفوعات.

أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات

من خلال تحليل البيانات الخاصة في ميزان المدفوعات في الجزائر لأعوام مختلفة قد شهد ميزان المدفوعات فائض، أذ سجل في العام 2004 (825973.9) مليون دينار وفي العام 2013 سجل (9066.7) مليون دينار ، اما عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ايضا شهد ارتفاعا في العام 2004 إذ سجل (63.9%)، ان علاقة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات في حالة توسع في عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات وهذا يحصل عند زيادة عرض النقد وحصول عجز في ميزان المدفوعات لكن ليس بالضرورة دائما أذ يعتمد على سياق الاقتصادي للدولة أذ لم يكن هناك أي نمو في حجم الصادرات او الاستثمارات الاجنبية بصورة مباشرة والتي تعمل على تقليص الفجوة بينهما.

اما عام 2008 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (66.9%) استمر بالارتفاع الى العام 2014 سجل (83.7%) ثم بدأ بعدها بين الارتفاع الطفيف والانخفاض الى العام 2022 وسجل (96.4%) استمر في الارتفاع وبنسب مختلفة، اما ميزان المدفوعات سجل في العام 2008 (2625184.6) مليون دينار وفي العام 2014 سجل ميزان المدفوعات حالة عجز مقداره (-391898.2) مليون دينار ومنها انخفاض اسعار النفط و ضعف تنويع الصادرات مع ارتفاع في حجم الاستيرادات وانخفاض الاستثمار الاجنبي.

شهد عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي تقلبات ملحوظة متأثرا بالأحداث الامنية والسياسية التي حدثت في البلاد ، بدا عرض النقد بالارتفاع في العام 2015 أذ سجل (75.0%) في المقابل شهد ميزان المدفوعات فائضا مقداره عام 2015 أذ سجل (5644798.7) مليون دينار من ضمن اهم الاسباب في ارتفاع عرض النقد وميزان المدفوعات هو تبني الحكومة سياسة نقدية توسعية ساهمت في تلك الزيادة، في العام 2019 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع الى (81.3%)، اما ميزان المدفوعات سجل فائض مقداره (4840924.7) مليون دينار، في العام 2022 شهد ميزان المدفوعات حالة فائض ايضا سجل (2316607.7) مليون دينار،

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

وزيادة عرض النقود تعني زيادة القدرة المالية أو الشرائية لمن يملكها من الأفراد والشركات والمستثمرين، فعند ما يزداد عرض النقد (السياسة النقدية التوسعية) فإن المستثمرين يعتقدون باستمرارية الانخفاض وسيقومون بزيادة استثماراتهم هذا يؤدي إلى زيادة حالة الفائض في ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي سجل في العام 2004 (26.5%)، وميزان المدفوعات سجل في العام 2004 (825973.9) مليون دينار، اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي شهد انخفاض أذ سجل عام 2009 (4.3%) في المقابل سجل ميزان المدفوعات (291420.3) مليون دينار وهو فائض في ميزان المدفوعات، فيما سجل العام 2014 ميزان المدفوعات عجزاً مقداره (-391898.2) ان تقليل العجز في ميزان المدفوعات يكمن من خلال قيام البنك المركزي المتمثل باستعمال ادوات السياسة النقدية العمل على تقليل الاحتياط النقدي او رفع سعر الفائدة لدى المصارف وهو ما يؤدي الى تقليل حجم الائتمان بالمقابل يكون هناك انخفاض الطلب الكلي وانخفاض الاسعار في الداخل الامر الذي يشجع المنتجين على تصدير منتجاتهم الى الخارج من جهة اخرى انخفاض الطلب على السلع المستوردة لكون ان الاسعار اصبحت اعلى من اسعار السلع المحلية في الداخل بالتالي يؤدي الى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الاستيرادات ومن ثم انخفاض العجز في ميزان المدفوعات⁽²⁾.

استمر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع حتى نهاية مدة البحث أذ سجل عام 2022 (64.2%) بينما سجل ميزان المدفوعات ايضا هو الآخر ارتفاع في العام 2022 سجل (2316607.7) مليون دينار أذ تشير البيانات الواردة في الجدول (2) الى وجود علاقة طردية بمعنى زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤدي الى زيادة في ميزان المدفوعات ب استثناء عام 2014 سجل حلة عجز ميزان المدفوعات، من خلال التأثير الواضح على تحركات ميزان المدفوعات سبب ارتفاع سعر الفائدة على الايداع وكلف الاقتراض

1 - D . S . Gianaros and B. Kolluri، Deficit spending , money and inflation،some International Empirical Evidence،Journal of macroeconomics. VOL. 7، NO 3،1985،P 43.

2- صالح مفتاح، التمويل النقدي والسياسة النقدية (المفهوم، الاهداف، الادوات)، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، لبنان، 2005، ص 141 .

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

(بسبب برامج المنظمات الدولية من أجل نقل الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد السوق فضلاً عن تفشي كوفيد 19 (كورونا).

ج- اجمالي حجم الى الودائع الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات

اما مؤشر اجمالي حجم الى الودائع الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات يمكن تحليل ذلك من خلال البيانات في الجدولين (1-2)، أذ سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي في العام 2004 (22.6%) اما ميزان المدفوعات قد سجل في العام 2004 (825973.9) مليون دينار ، في العام 2014 سجل ميزان المدفوعات عجز مقداره (-391898.2) مليون دينار اما اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل ارتفاع الى (36.3%)، أذ يعود سبب الانخفاض (العجز في ميزان المدفوعات) والذي يعود بالدرجة الاولى الى تدهور اسعار المحروقات تدهورا كبيرا وهو ما ادى الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ان عملية تشجيع الافراد على الادخار يأتي من خلال رفع اسعار الفائدة على حجم الودائع وهذا الامر يدفع الى تحفيز الاستثمار ومن ثم يحدث هناك فائض في جانب العرض يتم امتصاصه من خلال قطاع التجارة الخارجية (الصادرات) بالتالي فأن ميل ميزان المدفوعات يتجه نحو الاستقرار او عملية الاخلال الموجب (الفائض)، بعدها سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع في العام 2020 إذ سجل (29.5%) بينما سجل ميزان المدفوعات حالة فائض لعام 2020 مقداره (4588916.1) مليون دينار، اما في العام 2022 بدأ اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع أذ سجل عام 2022 (33.5%) اما ميزان المدفوعات استمر بالارتفاع حتى سجل عام 2022 فائضا مقداره (2316607.7) مليون دينار، ان الفائض المحقق في ميزان المدفوعات يأتي من خلال الزيادة في اسعار المحروقات للمدة (2004-2013)، كما أن اصلاح القطاع المصرفي له تأثير واضح على تحسن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر وذلك بسبب انخفاض اسعار الفائدة ولكن ليس بالضرورة ان الانخفاض يؤدي الى تحسن في ميزان المدفوعات نتيجة طبيعة الاقتصاد في الجزائر على النفط، ان الایداع وكلف الاقراض هي نتيجة البرامج الاصلاحية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية من أجل نقل الاقتصاد في الجزائر للحالة المثلى واعتماد اليات السوق بدل الية التخطيط المركزي، ان ارتفاع مؤشرات العمق المالي وحالة الفائض في ميزان المدفوعات لبعض الاعوام يعود الى قوة المالية البارزة للوضع الخارجي وتقليص حجم الدين العام وسلامة ميزان المدفوعات كقاعدة جيدة من خلال نمو حجم الاحتياطات في الجزائر⁽¹⁾.

1- البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية ، تقرير التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2022، ص 83.

المبحث الثاني

تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي تجربة الاردن للمدة (2004-2022)

اولا: نبذه مختصرة عن واقع الاقتصاد الاردني.

الاردن بلد صغير من حيث المساحة ومحدود الموارد، ومع أن اقتصاده في تحسن مستمر نوعا ما منذ إعلان استقلاله، تم اعتماد الحكومة الاردنية على برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يركز بالدرجة الاولى المحافظة على سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية الاخرى واعادة احتياطات البنك المركزي الاردني من العملات الاجنبية واستعادة التوازن الداخلي والخارجي، فضلا عن تحقيق معدل نمو مناسب من الناتج المحلي الاجمالي والسيطرة على معدل التضخم والبطالة في الاقتصاد الاردني.

أن ارتفاع التكاليف الانتاج وارتفاع أسعار الطاقة تؤثر على تنافسية المنتجات المحلية لصالح السلع الأجنبية، كما يواجه اقتصاد الاردني جملة من المعوقات منها :- الطاقة والمياه والرقعة الزراعية وعدم استقرار الأسواق المحلية، يعتمد الاقتصاد المملكة الاردنية بشكل رئيس على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وعلى بعض الصناعات الاستخراجية مثل الاسمدة والادوية، فالأردن بلد فقير بالموارد الطبيعية باستثناء مناجم الفوسفات جنوب البلاد، جاعلة من الأردن ثالث أكبر دولة مصدّر لهذه المادة في العالم، ومن أهم الموارد المستخرجة الأخرى ايضا هو البوتاس والأملاح والغاز الطبيعي والحجر الكلسي التي تعد من الموارد الطبيعية، يقوم الاردن وبشكل مستمر باستيراد النفط والغاز الطبيعي من دول عدة منها العراق أذ يقوم باستيراد ما يقارب 25% - 30% من حاجاته الفعلية، وهناك العديد من الاتفاقيات التي جرى عقدها مثل اتفاقية الغاز (offshore Gas) مع عدة دول مختلفة، وان ما يمثلها القطاع الزراعي 4.3% والقطاع الصناعي 29.9% وقطاع الخدمات 65.8% من الناتج المحلي الاجمالي. ان النظام الاقتصادي في الاردن يميل الى السوق المفتوح⁽¹⁾. بذلت الحكومة الأردنية جهودا كبيرة ومتواصلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتميزت هذه الجهود بمرحلتين مختلفتين، الأولى هي المرحلة التي سبقت النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي وتميزت بأسلوب

1- خالد واصف الوزني، الاقتصاد الاردني رؤية مستقبلية قضايا معاصرة ، الطبعة الاولى، طبع مؤسسة عبد الحميد شومان ، الاردن ، 2001 ، ص 19-20.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

التخطيط الاقتصادي والتدخل الحكومي الواسع هذه الحالة هي عكس المرحلة الثانية التي تلت النصف الثاني من عقد الثمانينات اذ اعتمدت على برامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي⁽¹⁾.

1- مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الثالثة، مطبعة البنك العربي، عمان، 1998، ص 155.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

ثانياً:- تحليل مؤشرات العمق المالي في الاردن للمدة (2004-2022)

جدول (3) مؤشرات العمق المالي في الاردن للمدة (2004-2022) اسعار ثابتة، سنة اساس 2010، مليون

دينار اردني%

السنوات	عرض النقد الواسع M2	عرض النقد M2 نسبة من GDP	الائتمان الممنوح للتقطاع الخاص	نسبة الائتمان الممنوح للتقطاع الخاص الى GDP	اجمالي الودائع المصرفية	اجمالي الودائع المصرفية الى GDP	الناتج المحلي الاجمالي اسعار ثابتة
2004	14481.3	86.9	8050.6	48.3	11092.8	66.5	16660
2005	16354.4	90.75	10143.7	56.2	12879.2	71.4	18020
2006	17571.2	90.2	11888.4	61	14030.7	72	19470
2007	18579.5	88.17	13083.5	62	14879.7	70.6	21070
2008	19007.4	84.5	13082.9	57.9	14841.2	65.6	22590
2009	21022.3	88.6	13333.4	56.2	17076.3	72	23720
2010	22306.7	91.9	13612.7	56	18343.9	75.5	24270
2011	23102.3	92.6	14295.9	57.3	19066.8	76.4	24930
2012	22843.5	89	14609.5	57.2	18669.4	73	25540
2013	23732.3	90.5	14937.1	56.9	19250.4	73.4	26210
2014	24906.6	91.9	15206.8	56.1	20423.1	75.3	27090
2015	27152.4	97.7	16069.1	57.8	22164.7	79.8	27770
2016	28464.2	100.5	17827.0	62.9	23335.8	82.4	28320
2017	27625.8	95.1	18881.6	65	22561.8	77.7	29020
2018	26751.6	90.4	19013.3	64	21607.4	73	29580
2019	27842.1	92.4	19717.9	65.5	22525.5	73.8	30100
2020	28938.1	97.2	20532.8	68	22557.6	75.7	29770
2021	30939.0	100.2	21581.0	69.9	24266.3	78.6	30860
2022	32222.7	101.7	23141.7	73	27554.8	87	31670

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3) ص 227 .

1- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

يلاحظ من الجدول (3) ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن سجل عام 2004 (86.8%) ، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع ، وفي العام 2006 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (90.2%) ضمن مدة البحث، ان زيادة عرض النقد دون وجود أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤدي الى حدوث حالة التضخم (ضغوط تضخمية) لذا فأن النظريات الاقتصادية قد حددت الزيادة في حجم الاصدار النقدي يجب ان يكون بمقدار النصف أي زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 10% يقابله زيادة

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

في عرض النقد بمقدار 5% من أجل تحقيق التوازن⁽¹⁾، في هذه الحالة السياسة النقدية اتخذت الاجراءات النقدية التوسعية ما يؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة وهو ما يدفع الى زيادة في حجم الاستثمار، وفي الاعوام 2007-2009 أخذ عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع البسيط وسجل (84.5%-88.6%)، ان طبيعة عرض النقد يعود الى السياسة النقدية الانكماشية التي اتخذت من قبل البنك المركزي في الاردن في هذه الحالة يمكن ان يؤدي الى انخفاض في معدل التضخم وارتفاع في اسعار الفائدة وانخفاض حجم الاستثمار ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والدخل بمقدار المضاعف ما يعني انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي.

اما الاعوام التي تلت عام 2009 أذ شهد عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا بدا من العام 2010 أذ سجل (91.9%) استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى العام 2022 وسجل (101.7%) وهو اعلى نسبة سجلها عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ضمن مدة البحث، يعني ذلك ان الكتلة النقدية التي انخفضت في التداول إذ يساهم في الركود الاقتصادي والتقليل من شراء السلع والخدمات (نتيجة السياسة النقدية الانكماشية) وعليه يساهم في التأثير على النشاط الاقتصادي في الأمد القصير، استمر عرض النقد في الارتفاع خلال مدة البحث ونسب مختلفة⁽²⁾.

2 - الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

الائتمان المصرفي يعد بمثابة الثقة التي يعطيها المصرف لفرد او مؤسسة او شركة معينة يعني ان متلقي الائتمان هو أحد افراد القانون الخاص، أن التوسع في الائتمان يمكن أن يعزز من حجم الطلب المحلي ومن ثم زيادة نسب الأسعار، يلاحظ من خلال الجدول (3) ان نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ضمن مدة البحث (2004-2022) ، في العام 2004 سجل (48.3%) ما يعني ان ارتفاع معدل التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك يعد مؤشرا مهما يدل على حالة النشاط الاقتصادي وحجم التوسع الاقتصادي والنقدي فيه، وهذا يعني ان المساهمة الممنوحة في التسهيلات المصرفية للقطاع الخاص تحقق معدلات ايجابية خلال تلك المدة، ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف عند توجيهها بشكل سليم الى المشاريع الاستثمارية تعمل على دعم حالة الاستثمار المحلي وتنشيط الاقتصاد ما يدفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام وعليه فأننا نستنتج من خلال

1 - علي كنعان ، النقود والمصارف والسياسة النقدية ، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني ، بيروت، 2012، ص 397.

2 - محمد صالح تركي القريشي، علم الاقتصاد والتنمية، الطبعة الاولى، أثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 56.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

التحليل ان حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لها دور كبير في تنشيط بيئة الاستثمار ومن ثم دعم النمو الاقتصادي.

أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سجل حالة من عدم الاستقرار بانخفاض بسيط وسجل في العامين 2010-2012 أذ سجل (56%) (57.2%)، ان من اسباب تراجع حجم الائتمان في الاردن يعود الى ارتفاع اسعار الفائدة ومعدل التضخم المرتفع فضلاً عن عملية الاقراض التي يقوم بها الاردن من خلال اصدار سندات الحكومية العامة، اما في العام 2016 سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (62.9%)، اما في العام 2020 سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي معدل مرتفع قليلا الى (68%) على الرغم من ارتفاع نسبة القروض للقطاع الخاص خلال الاعوام لكن الانخفاض في بعض الاعوام يرجع الى الازمة الصحية (جائحة كورونا) التي أثرت على طبيعة الاقتصادات العالمية ومنها الاردن.

اما في العام 2022 سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (73%) وهو اعلى نسبة سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي نتيجة تعافي الاقتصاد من حالة الانخفاض التي مر بها، أن زيادة القدرة الائتمانية للجهاز المصرفي يعمل على تحفيز كفاءة اداء مضاعف الاستثمار ومن ثم تعظيم القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي.

3- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي .

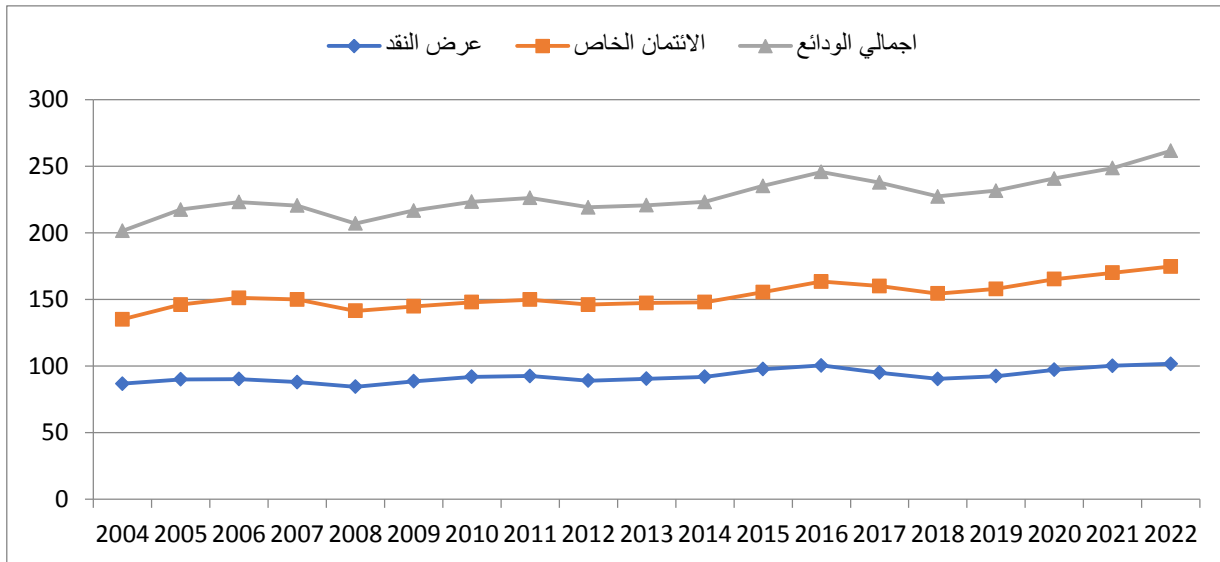
من خلال الجدول (3) والذي يوضح اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال مدة البحث (2004-2022) أذ شهد اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي في الاردن تغيرات مختلفة من عام الى اخر، في العام 2004 سجل (66.5%) ، اما عام 2006 سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع الى (72%)، بينما في الاعوام التي تلتها اختلف اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ، في العام 2012 سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (73%) اما في العام 2015 ارتفع الى (79.8%)، خلال تلك الاعوام استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع حتى سجل في العام 2022 (87%)، ان سبب الارتفاع يعود الى انخفاض الانفاق الحكومي وزيادة البطالة والمديونية الخارجية يضاف الى ذلك العجز في ميزان المدفوعات والمساعدات الخارجية التي يحصل عليها الاردن من الخارج، فضلاً عن النقاط التي ذكرت ايضا يضاف اليها

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

اجراءات البنك المركزي الاردني تمثلت في العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والعمل على توفير بيئة استثمارية جذابة والمحافظة على استقرار التضخم وسعر الصرف⁽¹⁾.

ان ارتفاع حجم الودائع يعكس مدى التطور الذي يحصل في قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة الودائع، فكلما زادت قدرة المصارف على تعبئة هذه الودائع كلما زادت هذه المصارف من عملية التسهيل ومنح الائتمان ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي⁽²⁾، فكلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة دللت على ثقة الافراد والشركات بالمصارف وبالعكس، ان ارتفاع مقدار الودائع يعني زيادة في نسبة الوعي المصرفي بمعنى كانت هناك ثقة للأفراد بالجهاز المصرفي في ايداع اموالهم في تلك المصارف.

شكل (6) مؤشرات العمق المالي في الاردن للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

يبين الشكل (6) تطور مؤشرات العمق المالي في الاردن خلال المدة (2004-2022)، أذ يلاحظ ان مؤشرات العمق المالي شهدت تغيرات خلال مدة البحث، في العام 2005 والعام 2006 شهد مؤشر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع اما في العام 2007 - 2009 شهد انخفاض بعدها من العام 2010 استمر بالارتفاع الى العام 2022 ولكن بنسب متفاوتة ، اما مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في العام

1- طالب عوض، الاقتصاد الاردني- نظرية مستقبلية، المرصد الاقتصادي ، عمان ، الاردن، 2011، ص 4-5.

2 - علي حسين زاير ونهاد عبد الكريم العبيدي، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة اداء المصارف التجارية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة ، المجلد 10، العدد33، 2015، ص 279.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

2005 شهد حالة من الارتفاع استمر الى العام 2007 اما العام 2008 الى العام 2015 شهد انخفاض بنسب متفاوتة، من العام 2016 الى العام 2022 شهد ارتفاع بشكل تدريجي ، اما مؤشر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي من العام 2004 الى العام 2022 استمر بارتفاع وبشكل متذبذب.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

ثالثاً: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2004-2022).

جدول (4) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2004-2022) اسعار ثابتة، 2010 سنة

اساس، مليون دينار اردني %

السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي %	التضخم سنة اساس 2010 %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل البطالة %	سعر الصرف الرسمي	حالة ميزان المدفوعات / اسعار ثابتة / مليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي / اسعار ثابتة
2004	---	---	73.0	12.5	1.4118	79.6-	16660
2005	8.2	3.4	75.6	13.4	1.4118	172.1	18020
2006	8.0	6.2	80.3	14.4	1.4118	1195.1-	19470
2007	8.2	4.7	84.0	13.1	1.4118	686.8-	21070
2008	7.2	13.9	96.3	12.7	1.4104	839.9-	22590
2009	5.0	0.6-	95.2	12.9	1.4104	1458.2	23720
2010	2.3	5.0	100	12.5	1.4118	1040.0	24270
2011	2.7	4.4	104.4	12.9	1.4106	789.5-	24930
2012	2.4	3.2	109.2	12.2	1.4110	2463.1-	25540
2013	2.6	14.9-	115.3	12.2	1.4110	301.1	26210
2014	3.3	2.8	117.4	12.6	1.4109	1392.4	27090
2015	2.5	0.8-	116.4	11.9	1.4109	349.7	27770
2016	1.9	0.7-	115.5	15.3	1.4109	356.0-	28320
2017	2.4	3.2	119.3	18.3	1.4109	592.5-	29020
2018	1.9	16.2-	124.7	18.6	1.4109	1351.1-	29580
2019	1.7	0.25-	125.6	19.0	1.4109	797.1-	30100
2020	1.1-	0.12	127.9	23.2	1.4109	893.1-	29770
2021	3.7	1.4	127.7	24.1	1.4104	524.1-	30860
2022	2.6	4.3	128.6	18.8	1.4103	557.8-	31670

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (4) ص 228.

1 نمو الناتج المحلي الاجمالي. يمكن تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاردن للمدة (2004-2022) وفق الجدول (4).

شهد الناتج المحلي الاجمالي اختلاف في معدل النمو وبنسب كبيرة وهذا شيء طبيعي خصوصاً لاقتصاد يعتمد على المساعدات الخارجية والمنح من دول العالم. في العام 2005 سجل الناتج المحلي الاجمالي نمو بمعدل (8.2%) وفي العام 2006 حافظ على مستواه وسجل الناتج

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

المحلي الاجمالي نمو بمعدل (8.0%) وحتى العام 2007، اما في العام 2008 سجل الناتج المحلي الاجمالي انخفاض بسيط الى (7.2%) إذ انه لم يتأثر كثيراً في الازمة المالية العالمية لان ليس لديه ارتباط مباشر بالازمة فضلاً عن انه ليس بلد نفطي، لكن وقع حالات تضرر على أثرها اغلب الاقتصادات في العالم ومنها الاقتصاد في الاردن، في العام 2009 سجل الناتج المحلي الاجمالي انخفاض الى (5%) تباطأ نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية استمر الانخفاض الى العام 2019 أذ سجل (1.7%).

استمر الناتج المحلي الاجمالي الى العام 2020 أذ سجل معدل منخفض الى (-1.1%) ان سبب الانخفاض يعود الى ضعف تباطؤ الطلب المحلي والذي بدوره ساهم في انخفاض معدل النمو الاقتصادي⁽¹⁾ فضلاً عن انتشار جائحة كورونا وهذا التراجع في الاقتصاد يضر بالوضع الاقتصادي، ان انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي في بعض الاعوام هو نتيجة استمرار حالة عدم اليقين في المنطقة الناجمة عن الاضطرابات السياسية والامنية لبعض دول الجوار والتي ساهمت بانخفاض تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة من جهة و التباطؤ في اداء قطاع الصناعات الاستخراجية من جهة اخرى⁽²⁾، اما العام 2021 سجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع الى (3.7%) بعدها سجل الناتج المحلي الاجمالي انخفاض أقل في العام 2022 الى (2.6%) نتيجة التعافي من الوضع الذي مر به الاردن بسبب أثر جائحة كورونا واعادة الاقتصاد الى وضعه الطبيعي وهو معدل جيد نوعاً ما بالمقارنة مع الاعوام التي سبقت العام 2022، عملت الحكومة في الاردن على جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الحوافز التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي مثل الإعفاءات الضريبية وإنشاء مناطق حرة جديدة.

2-التضخم.

من خلال تحليل البيانات في الجدول (4) التي تمثل معدل التضخم في الاردن للمدة (2004-2022) يتضح ان معدل التضخم شهد تغيرات ضمن مدة البحث، في العام 2005 سجل معدل التضخم (3.4%) استمر معدل التضخم في الارتفاع وسجل في العام 2006 (6.2%)، ان من احد اسباب ارتفاع معدل التضخم كان نتيجة ارتفاع الاسعار في معظم القطاعات الانتاجية ومنها القطاع الزراعي ما سبب ارتفاع في اسعار منتجاته بنسبة كبيره وكذلك

1 - غرفة تجارة عمان، التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الاردني للعام 2019، قسم الدراسات والرصد الاقتصادي، الاردن، 2020، ص 2.

2- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الابحاث، الاردن، 2021، ص 8.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الحال لبقية القطاعات ومنها الصناعة الاستخراجية والنقل والمواصلات وغيرها⁽¹⁾، شهد معدل التضخم عام 2007 انخفاضا أذ سجل (4.7%)، بعدها أخذ معدل التضخم بالارتفاع بمستوياته الى العام 2008 أذ سجل (13.9%) وهو أعلى معدل سجله التضخم في الاقتصاد الاردني يعود نتيجة عوامل كثيرة ساهمت في ارتفاع معدل التضخم في الاردن وهذا يعود بالأساس الى استخدام الاردن سياسات نقدية أكثر توسعية ما زاد من عرض النقد في الاسواق يضاف له قيام الحكومة رفع يدها عن سياسة دعم المشتقات النفطية ما ضاعف من ارتفاع اسعار النفط والمواد الغذائية وارتفاع الطلب المحلي المتنامي فضلاً عن استخدام السياستين المالية والنقدية التوسعتان.

اما في الاعوام التي جاءت بعد عام 2008 شهد معدل التضخم انخفاض كبير أذ سجل في العام 2009 (-0.6%) نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية والسلع الاساسية وهو ما يعد ان الازمة المالية لها أثر ايجابي على الاقتصاد في الاردن، أن الازمة الاقتصادية العالمية تترك آثاراً ايجابية على الاقتصاد الأردني أبرزها تراجع نسب معدل التضخم، وان الاقتصاد الأردني في المدى القصير استفادة من خلال تخفيض معدل التضخم و تراجع أسعار النفط العالمية والمواد الغذائية والسلع بما ينعكس بشكل إيجابي، اما عامي (2015-2016) سجل فيها معدل التضخم بين (-0.8%) (-0.70%) وهو على التوالي معدل منخفض يرجع ذلك الانخفاض الى الاصلاحات الاقتصادية التي اتخذها البنك المركزي خلال الاعوام الاخيرة وهو ما ساهم في انخفاض معدل التضخم خلال اعوام ضمن مدة البحث⁽²⁾، فيما سجل معدل التضخم ارتفاع في العام 2022 الى (4.3%) نتيجة التسارع في جانب الطلب على السلع والخدمات من دون أن يكون هناك زيادة في جانب العرض ونتيجة ظهور جائحة فيروس كورونا في بدايتها ادى الى انخفاضاً مفاجئاً وحاد في طلب الشركات والمصانع على المواد والسلع الوسيطة.

1- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الابحاث، الاردن، 2007، ص 19.

2- مشهور هذلول محارمه وآخرون، جامعة البلقاء التطبيقية، أثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة المجلد 31، العدد 31، 2012، ص 134.

3- البطالة.

شهد معدل البطالة في الاردن نسب مختلفة وهي حالة طبيعية في أي اقتصاد في العالم، في العام 2004 سجل معدل البطالة (12.5%) واستمر معدل البطالة في الارتفاع لعامي 2005 و 2006، أذ سجل (13.4%- 14.4%) اما في العام 2007 سجل (13.1%) والسبب في ارتفاع معدل البطالة يعود الى عدم التوازن في سوق العمالة في الاردن فضلاً عن ارتفاع اعداد العمالة الاجنبية عن عدد الايدي العاملة عن العمل من الاردنيين⁽¹⁾، في العام 2008 سجل معدل البطالة انخفاضاً نسبياً الى (12.7%) استمر بعدها معدل البطالة بالاستقرار والمحافظة على مستواه الى العام 2015 أذ سجل (11.9%)، اما في العام 2016 سجل معدل البطالة ارتفاعاً الى (15.3%)، وهذا له تأثير سلبي على حالة الاقتصاد الاردني خلال تلك المدة أذ يؤدي الى نتائج وتأثير كبير على حالة المجتمع وتأثيراته الاجتماعية، استمر معدل البطالة بالارتفاع الى العام 2021 أذ سجل (24.1%) وهو ما يعني ان البطالة في الاردن تكون غير مستقرة الامر الذي يعود بالتأثير على واقع الاقتصاد الذي تعيشه منذ اعوام من ارتفاع بنسب عالية بالمقابل انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ومع تضخم مرتفع الذي مر بها الاقتصاد المحلي، ونتيجة تداعيات جائحة كورونا التي ادت الى حدوث مشاكل وكبح في العرض والطلب معاً من خلال استغناء الشركات عن العمال فضلاً عن ضعف استقطاب الاستثمارات الاجنبية، في العام 2022 سجل معدل البطالة انخفاض الى (18.8%) بعد تعافي الاقتصاد من جائحة كورونا واستعادة الاقتصاد الى وضعه الطبيعي.

ان الارتفاع الكبير في معدل البطالة يعني ان القطاع العام (الانتاجي) والقطاع الخاص غير قادرين على تقليل نسب معدل البطالة ما يعني ان الوضع يستمر بالتدهور وهو ما ينعكس سلباً على حياة الافراد القادرين على العمل والراغبين في الحصول على فرصة عمل لتلبية متطلبات الحياة اليومية، وعليه ان نسبة البطالة الطبيعية تتراوح بين 3-4%. الاقتصاد الاردني يواجه كبقية الدول مشكلة البطالة والتي تعد من اهم التحديات التي تواجه الحكومات المتعاقبة خصوصاً ان سوق العمل في الاردن لا يستطيع توفير فرص العمل وهي مشكلة كبيرة متمثلة في ارتفاع

1-Mohyi Al Din Abu Al Houli ، The Jordanian Economy Between Reality and Expectations، Jurnal Antarabangsa Kajian Asia Barat، International Journal of West Asian Studies،Universiti Kebangsaan Malaysia ، Vol. 2 ،No. 1، 2010 ،p 59.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

اعداد الموظفين في القطاع العام بشكل كبير ما سبب ترهل في القطاع الانتاجي بشكل واضح وأثره الاداري المتفاقم في ادارة الدولة (1).

4-ميزان المدفوعات.

يوضح الجدول (4) الخاص بتحليل حالة ميزان المدفوعات في الاردن ان اغلب اعوام مدة البحث شهدت عجز في ميزان المدفوعات في العام 2004 سجل ميزان المدفوعات عجز مقداره (-79.6) مليون دينار بينما في العام 2005 سجل ميزان المدفوعات فائض مقداره (172.1) مليون دينار، اما في العام 2008 سجل ميزان المدفوعات عجز مقداره (-839.9) مليون دينار بسبب الازمة العالمية وما تبعها من احداث ادت الى تضرر الاقتصاد الاردني منها حالة اللجوء من سوريا وما تبعها من اضرار على الاقتصاد في الاردن.

اما في العامي 2009 -2010 شهد ميزان المدفوعات في الاردن حالة فائض مقداره (1458.2) مليون دينار و(1040.0) مليون دينار ما يوضح ان حالة الفائض هو نتيجة اتخاذ مجموعة من التدابير والسياسات للحد من أثار تلك الازمة المالية أذ قامت الحكومة في الاردن ممثلة بالبنك المركزي بضمان جميع الودائع لدى البنوك العاملة في الاردن وبدون سقف محدد مثل الودائع التابعة للمواطنين وودائع لغير العاملين في الاردن وودائع حكومية مركزية من أجل تحفيز معدل النشاط الاقتصادي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات (2)، والتي تأثر بها الكثير من دول الخليج العربي لكون اغلب الاستثمارات الموجهة تأتي من هذه الدول ما ادى حدوث في عجز في ميزان المدفوعات (3)، سجل ميزان المدفوعات حالة من العجز في العامي 2011 و 2012 الى (-789.5 - 2463.1) مليون دينار، سجل ميزان المدفوعات فائضا خلال المدة من العام 2013 مقداره (301.1) وهو ما يعني ان جانب المدفوعات اقل من جانب المقبوضات، وعام 2016 (-356) عجزاً مليون دينار، نتيجة الانتعاش القوي في قطاع السياحة وقطاع الصادرات في الاقتصاد الاردني، وهو ما دفع الى انتعاش قوي لقطاع السياحة الوافدة إلى

1- عدنان عبد الكريم ذيابات وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وأثره على النمو في الناتج المحلي الحقيقي ومعدلات البطالة والصادرات، جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة ، المجلد 54، العدد 2، 2017، ص 13.

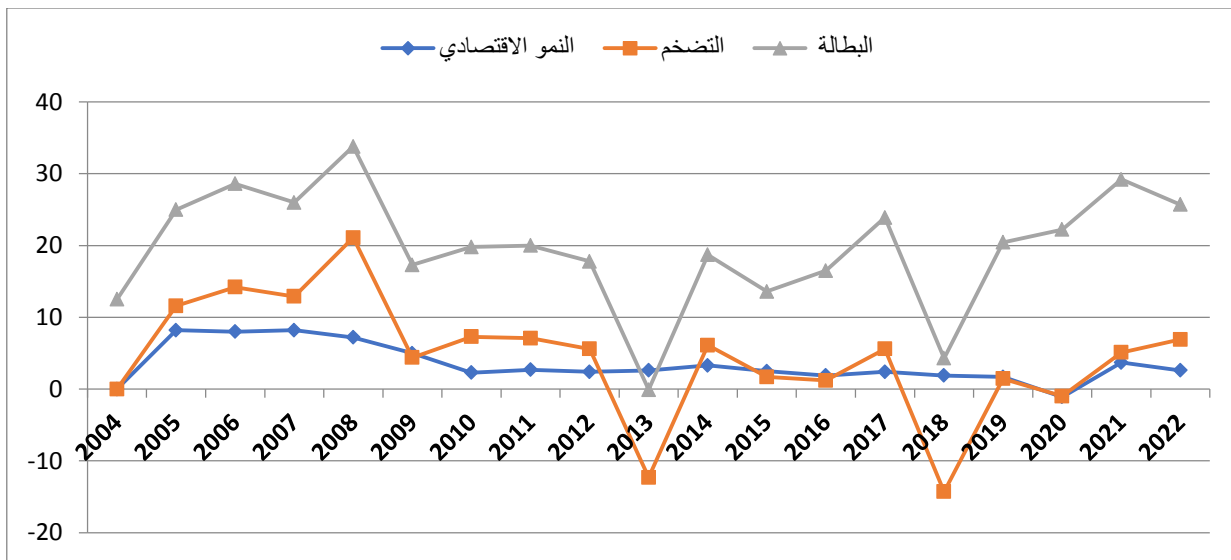
2 - سهيل مقابلة و محمود هيلات، دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الازمات المالية العالمية تجارب بعض الدول مع التركيز على الاردن، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة اليرموك ، الاردن ، المجلد 19، العدد 1، 2018، ص111.

3 - البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الابحاث، الاردن، 2009، ص 33.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الأردن، استمر العجز في ميزان المدفوعات من العام 2017 أذ سجل (-592.5) مليون دينار، الى العام 2022 أذ سجل ميزان المدفوعات عجزاً مقداره (-557.8) مليون دينار بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والتعافي الذي يعيشه الأردن بعد انتهاء جائحة كورونا وزيادة حجم الصادرات الى الخارج وعودة المستثمرين الخليجيين والاستثمار في الاقتصاد الأردني⁽¹⁾، وإعادة الانفتاح الكامل للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتخفيف القيود المتعلقة بأزمة جائحة كوفيد (19) وتحسن أداء جانب الصادرات ما أدى الى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات⁽²⁾، يتضح من خلال تحليل بيانات ميزان المدفوعات في الجدول (4) في الأردن ان اغلب الاعوام شهدت حالات عجز في ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض حجم الصادرات خصوصاً عام 2020 أثناء انتشار جائحة كورونا وتراجع تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج 10% لكون ان تلك التحويلات تأتي من الدول المصدرة لنفط التي تأثرت بجائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط⁽³⁾.

شكل (7) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

يبين الشكل (7) تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن خلال المدة (2004-2022)، أذ يلاحظ ان المؤشرات شهدت تغيرات متذبذبة ضمن مدة البحث، مؤشر الناتج المحلي

1 - جمعية البنوك الاردنية ، مصدر سابق، 2022، ص 25.

2- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 53.

3- ميمونه مصطفى محمود و اخرون ، الايرادات السياحية وميزان المدفوعات حالة دراسية في الاردن ، مجلة الباحث، الاردن ، المجلد 24، العدد 1، 2024، ص 145.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الاجمالي عام 2005 استمر المحافظة على مستواه الى العام 2007 اما العام 2008 سجل انخفاض الى العام 2019 وفي العام 2020 سجل انخفاض فيما سجل ارتفاع في العام 2021 و 2022 ، اما معدل التضخم من العام 2005 حتى العام 2008 سجل ارتفاع بينما في العام 2009 سجل انخفاض بعدها عاود الارتفاع بين اعوام 2010-2011-2012 وفي العام 2013 سجل انخفاض واستمر الى العام 2019 ، اما في العام 2020 الى العام 2022 سجل معدل التضخم ارتفاعا اعلى.

اما معدل البطالة سجل في العام 2004 بداية ارتفاع بشكل طفيف الى العام 2007، اما العام 2008 حافظ على معدلاته الى العام 2014 استمر بالارتفاع التدريجي وسجل اعلى معدل له عام 2021 وشهد انخفاض في عام 2022.

رابعاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2004-2022).

1- تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والناتج المحلي الاجمالي.

أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي

من خلال الجدولين (3-4) الخاصين في تحليل مؤشرات العمق المالي و نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ، يتضح ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن سجل عام 2004 (86.8%) استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع ، وفي العام 2006 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع الى (90.2%) اما نمو الناتج المحلي الاجمالي سجل عام 2006 (8%) ضمن مدة البحث بمعنى ان قدرة المصارف الائتمانية المرنة التي تستجيب للمتطلبات الطاقة الاستثمارية ما يعني زيادة الطلب على الاستثمار (زيادة كفاءة مضاعف الاستثمار الذي يؤدي الى زيادة في كفاءة اداء مضاعف الاستثمار وهو ما يوضح ان هناك زيادة في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي زيادة في معدل نموه، ان زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي يؤثر في سعر الفائدة وهذا يعتمد على قدرة المصارف الاعتماد على الطاقة الائتماني التي تمتلكها.

في عامي 2008-2009 أخذ عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع البسيط وسجل (84.5%-88.6%)، اما نمو الناتج المحلي الاجمالي شهد بين عامي 2008-2009 (7.2%-5%) انخفاضاً كبيراً في معدل نموه، أن انخفاض عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي عن طرق البنك المركزي يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الطلب الاستثماري

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

والاستهلاكي أذ كان يعتمد على القروض الامر الذي يعني انخفاض مستوى الاسعار تدريجيا ومن ثم انخفاض معدل التضخم وهنا كان دور السياسة النقدية فعال أكثر من السياسة المالية في معالجة معدل التضخم.

اما الاعوام التي تلت عام 2009 شهد عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا بدا من العام 2010 أذ سجل (91.9%) ، اما نمو الناتج المحلي الاجمالي سجل انخفاض عام 2010 الى (2.3%) ، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2022 أذ سجل (101.7%) وهو اعلى نسبة سجلها عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بينما سجل نمو الناتج المحلي الاجمالي عام 2022 (2.6%) ، يعني ذلك ان الكتلة النقدية في التداول شهدت انخفاض ما يساهم ذلك في الركود الاقتصادي والتقليل من شراء السلع والخدمات (نتيجة السياسة النقدية الانكماشية) وعليه يساهم في التأثير على النشاط الاقتصادي في الأمد القصير، استمر عرض النقد في الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث وبنسب مختلفة، ان دور عرض النقد في النشاط الاقتصادي مهم وحيوي بمعنى ان أي زيادة في عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار فضلاً عن انخفاض اسعار الفائدة ومن ثم زيادة حجم الاستثمار والانتاج وزيادة في الطلب الكلي ما ينعكس ايجابا على حجم النشاط الاقتصادي ولكن هذه الزيادة ليس دائماً بمعنى العلاقة تكون في بعض السنوات عكسية⁽¹⁾، يتضح من خلال مؤشري عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي على وجود علاقة بينهما عند قيام السلطات بسياسة نقدية توسعية فأنها تعمل في هذه الحالة على انخفاض سعر الفائدة اي زيادة في حجم الاستثمار ما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ثم زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعنى هناك علاقة طردية بينهما، عندما يزداد حجم الطلب الكلي، يعني زيادة في الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يدفع المنتجين إلى زيادة مستوى الإنتاج، هذا يدفع الى ارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في المدى القصير لكن بشروط منها وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة في الاقتصاد وعدم وجود مشاكل في جانب العرض منها نقص المواد او ضعف في البنى التحتية.

1- ريم محمد سعيد بني وهاني احمد ابراهيم الملاوي، أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الأردن، مجلة مؤتم للبحوث العلمية والاجتماعية والانسانية، الاردن، المجلد 31، العدد 2، 2016، ص 79.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي سجل عام 2005 (56.2%) فيما سجل نمو الناتج المحلي الاجمالي (8.2%)، اما الاعوام بين 2011- 2012 سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي استقرارا (57.3%) (57.2%)، وفي العام 2015 سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع بسيط الى (57.8%) اما نمو الناتج المحلي الاجمالي سجل (2.5%)، ان علاقة الائتمان الخاص مع نمو الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة مباشرة بحالة الاستثمار، ان تلك الزيادة في نسب الائتمان الخاص يعني زيادة في حجم الخدمات العامة لكن بصورة غير مباشرة وتعتمد على كيفية ادارة الدولة لسياساتها وحسن استخدامها (زيادة الائتمان الخاص يعني زيادة في الاستهلاك والاستثمار وهذا يؤدي الى نمو في الناتج المحلي الاجمالي بمعنى وجود علاقة طردية بينهما) او الشركة بين القطاع العام والخاص، اما في العام 2022 سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (73%) اما نمو الناتج المحلي الاجمالي سجل (2.6%)، ان زيادة القدرة الائتمانية للجهاز المصرفي التي تعمل على تحفيز كفاءة اداء مضاعف الاستثمار ما يؤدي الى زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ج- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي

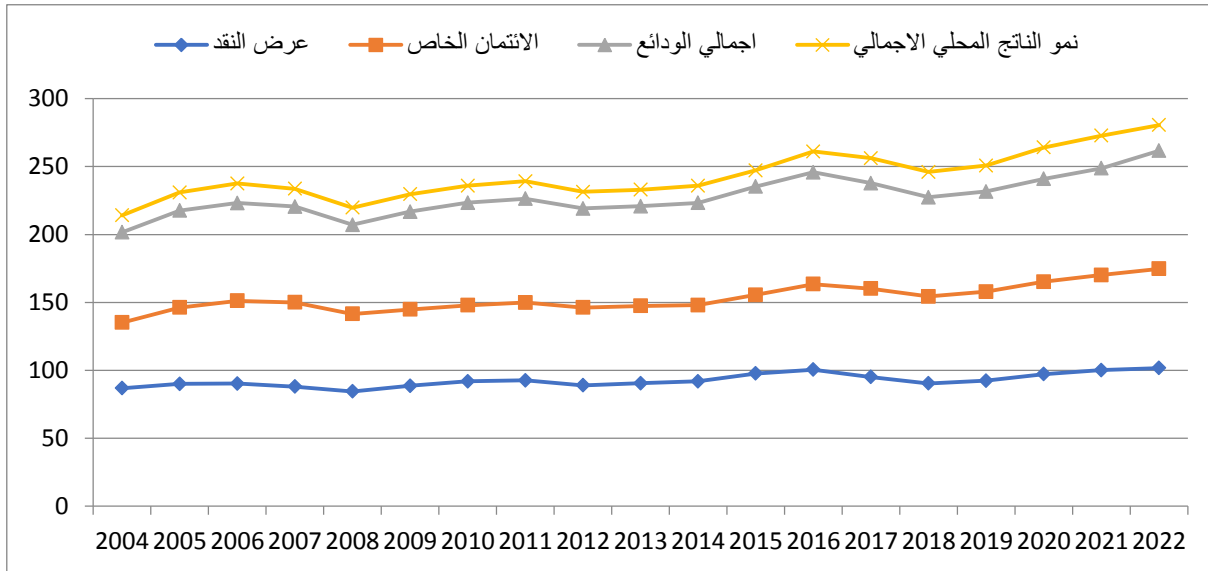
اما بالنسبة الى اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل في العام 2005 (71.4%) اما لنمو الناتج المحلي الاجمالي سجل (8.2%)، وفي العام 2006 سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (72%) ونمو الناتج المحلي الاجمالي سجل (8.0%)، استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالتراجع اذ سجل في العام 2008 (65.6%) اما نمو الناتج المحلي الاجمالي هو الاخر سجل نمو بمعدل (7.2%)، سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي في العام 2022 (87%) اما نمو الناتج المحلي الاجمالي سجل (2.6%) ان التراجع الذي شهده مؤشر العمق المالي في الاردن مع نمو الناتج المحلي الاجمالي نتيجة عدة اسباب منها الازمة المالية العالمية ومن ثم ازمة جائحة كورونا التي اجتاحت العالم والامر الاخر هو ضعف اداء الاقتصادات على مستوى العالم⁽¹⁾ ان زيادة الطاقة الاستيعابية

1 - محمد سعيد النابلسي، مستقبل الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، الطبعة الاولى، مؤسسة فريد ريش للطباعة والتوزيع، الاردن ، 1999، ص 21.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

للمصارف تكمن من خلال زيادة حجم الودائع والذي يؤدي الى زيادة تحفيز مضاعف الاستثمار وبدوره يعمل على زيادة القيمة المضاعفة للقطاعات الاقتصادية وهو ما يسهم في زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي.

شكل (8) مؤشرات العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (4-3).

يوضح الشكل (8) العلاقة بين مؤشرات العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ يتضح ان مؤشرات العمق شهدت نوع من الارتفاع المستمر، أذ سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع من بداية العام 2004 الى نهاية مدة البحث باستثناء الأعوام (2007-2008-2009) سجل حالة من الاستقرار، اما مؤشر نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي استمر بالارتفاع من بداية مدة البحث الى العام 2022 وبنسب متفاوتة باستثناء 2008 الى العام 2012 سجل حالة من الانخفاض، فيما سجل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ايضا ارتفاع من العام 2004 الى العام 2022، اما الناتج المحلي الاجمالي سجل ارتفاع متذبذب بدا من العام 2004 وسجل انخفاض بين الأعوام من 2008-2019 اما في العام 2020 سجل انخفاض كبير نتيجة عدة اسباب منها جائحة كورونا اما في العامين 2021-2022 سجل ارتفاع نتيجة التعافي الذي شهدته الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصاد في الاردن⁽¹⁾.

1- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي التاسع والخمسون ، دائرة الابحاث، الاردن، 2022، ص 2.

2- تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والتضخم.

أ - عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم

ان علاقة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم تتضح من خلال تحليل المؤشرات، في العام 2005 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (90%) اما معدل التضخم سجل (3.4%) استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع بسيط في العام 2006 أذ سجل (90.2%) اما معدل التضخم سجل (6.2%)، في العام 2008 شهد عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً سجل (84.5%) فيما سجل معدل التضخم ارتفاع كبير الى (13.9%) وهو معدل مرتفع جداً بمعنى ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (كمية النقود) يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي هو المسؤول عن زيادة معدل التضخم⁽¹⁾، في العام 2010 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (91.9%) اما معدل التضخم سجل (5.0%)، اما في الاعوام 2015-2016 شهد مرة اخرى معدل التضخم تراجعاً كبيراً أذ سجل (-0.8%) (-0.7%) على التوالي، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع أذ سجل في العام 2022 (101.7%) اما التضخم شهد هو الآخر ارتفاعاً سجل (4.3%)، ان ارتفاع التضخم في الاردن يرجع الى ارتفاع اسعار السلع الاساسية بالدرجة الاساس، ان علاقة عرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع معدل التضخم تكون علاقة عكسية بمعنى ان زيادة عرض النقد تؤدي الى انخفاض في المستوى العام للأسعار وانخفاض عرض النقد يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار لنصف مدة البحث تقريباً وهذا يحصل في الامد القصير وفي حال ثبات العوامل الاخرى ومن ثم التضخم مالم يكن هناك جهاز انتاجي مرن⁽²⁾.

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم

ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي سجل عام 2005 (56.2%) اما معدل التضخم سجل (3.4%) استمر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى

1 - عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في عينة من الدول المتقدمة ، مجلة الغري ، العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 2 ، العدد 22 ، 2009 ، ص 10.

2 - Ackley، Gardner، Macro Economics : theory and policy ، (CollMacmillan Publishers)، London، 1988 ، p426.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

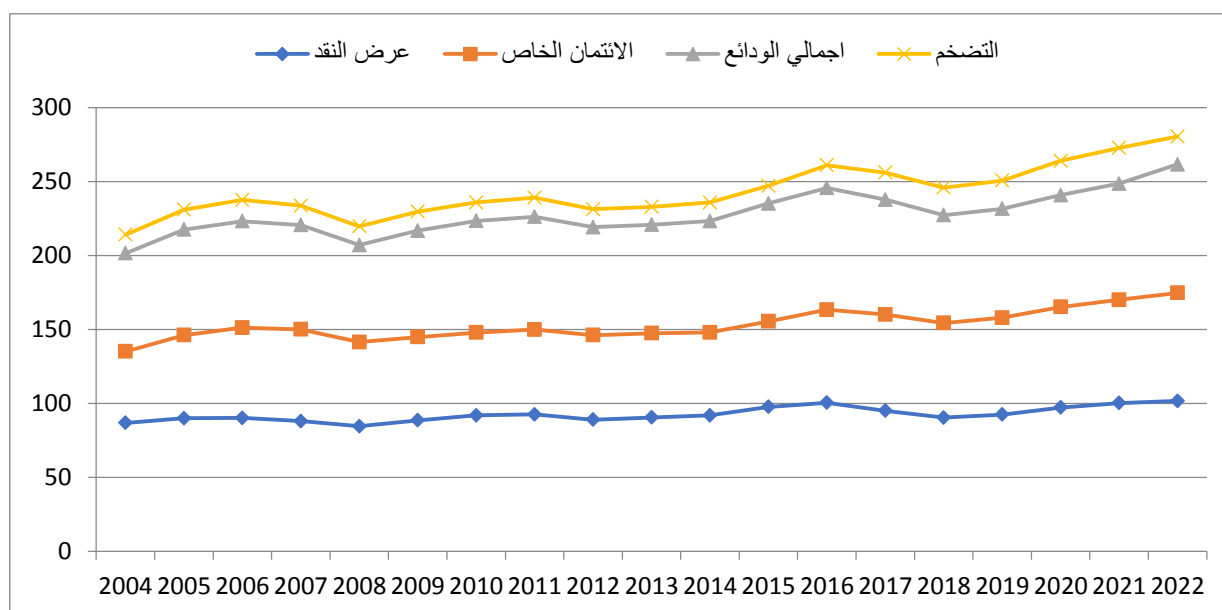
الناتج المحلي الاجمالي بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض أذ سجل في العام 2015 (57.8%) فيما سجل معدل التضخم لنفس العام (-0.8%)، استمر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع وسجل في العام 2017 (65%) اما العام 2022 سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (73%) اما معدل التضخم سجل عام 2022 (4.3%)، أن زيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار أي زيادة مستوى الانتاج وهو ما يعني انخفاض المستوى العام للأسعار (انخفاض معدل التضخم)، في حال ارتفاع معدل التضخم تمارس الحكومة سياسة اقتصادية انكماشية من أجل تخفيض الفائض في عرض النقد لكون ان التضخم ظاهرة نقدية (فريدمان) ومن أجل معالجة الفائض أذ يكمن الحل من خلال رفع معدل الفائدة على ادخارات القطاع الخاص ومن ثم ميل بيئة الاقتصاد نحو الاستقرار وتراجع معدل التضخم ويحصل العكس في حال وجه الائتمان نحو الاستهلاك فانه يؤدي الى زيادة معدل التضخم.

ج- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي والتضخم

اما اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل في العام 2005 (71.4%) فيما سجل معدل التضخم (3.4%) استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2007 أذ سجل (70.6%)، اما معدل التضخم سجل (4.7%) وفي العام 2008 بدأ اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض الى (65.6%)، فيما سجل معدل التضخم عام 2008 اعلى معدل له (13.9%) ، في هذا الحالة وعند ارتفاع معدل التضخم تلجأ الحكومة الى استخدام سياسة نقدية انكماشية عن طريق استخدام احدى ادواتها وهي الزام البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة أكبر من احتياطياتها ما يقلل من كمية النقود المتداولة ما يؤدي الى تراجع معدل التضخم اتجاه حالة الاستقرار ، غالبا ما تكون هناك علاقة عكسية بين اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم بمعنى كلما ارتفع معدل التضخم انخفضت الودائع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح ،اما العام 2009 سجل معدل التضخم انخفاض الى (-0.6%) وفي العام 2022 سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (87%) اما معدل التضخم في العام 2022 سجل انخفاض الى (4.3%).

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

شكل (9) مؤشرات العمق المالي والتضخم في الاردن للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (4-3).

الشكل (9) يوضح العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والتضخم أذ يتضح ان مؤشرات العمق المالي شهدت نوع من الارتفاع المستمر ، سجل عرض النقد ارتفاع منذ بداية العام 2004 الى نهاية مدة البحث باستثناء الأعوام (2007-2008) سجل حالات انخفاض بسيط، اما مؤشر نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي استمر بالارتفاع من بداية مدة البحث الى العام 2022 وينسب متفاوتة ، فيما سجل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ايضا ارتفاع في العام 2004 سجل ارتفاع متفاوت باستثناء عام 2008 واستمر بقية الاعوام بالارتفاع الى العام 2022، اما معدل التضخم سجل ارتفاع بدا من العام 2005 الى 2008، في العام 2009 سجل التضخم معدل سالب بعدها اخذ بالانخفاض من العام 2010 الى العام 2012 وفي العامي 2013-2019 سجل معدل التضخم معدل سالب باستثناء عامي 2014-2017 سجل معدل موجب، في العام 2020 بدا معدل التضخم بالارتفاع الى العام 2022 وبشكل تصاعدي .

3- تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والبطالة.

أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والبطالة

ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي سجل في العام 2004 (86.8%) اما معدل البطالة سجل (12.5%)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع في العام 2006 أذ سجل (90.2%) بينما معدل البطالة سجل عام 2006 هو الاخر ارتفاع الى (14.4%)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الارتفاع الى العام 2016 أذ

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

سجل (100.5%) اما معدل البطالة سجل عام 2016 (15.3%) اما عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2022 سجل (101.7%) وهو معدل مرتفع سجله عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي اما معدل البطالة سجل للعام 2022 ارتفاع الى (18.8%)، ان استمرار عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومع ارتفاع في معدل البطالة، قد تتجه الدولة أو السلطات النقدية إلى زيادة نسبة الائتمان الموجه إلى المصارف، ما يؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة. يشجع هذا الانخفاض على زيادة الاستثمار الخاص بفضل ارتفاع معدل مضاعف الاستثمار ما يشير الى وجود علاقة عكسية بين عرض النقد والبطالة، ومن ثم زيادة الطلب على الأيدي العاملة ثم مشاريع إنتاجية جديدة تُساهم في رفع مستوى التشغيل وتقليل من معدل البطالة في الاقتصاد.

ب - الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والبطالة

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي سجل في العام 2004 (48.3%) بالمقابل سجل معدل البطالة عام 2004 (12.5%)، اما في العام 2011 سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع الى (57.3%) فيما سجل معدل البطالة في العام 2011 (12.9%)، خلال العام 2017 سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع الى (65%)، ان ارتفاع نسبة الائتمان الخاص يعني زيادة ادخارات القطاع الخاص ومن أجل معالجة البطالة يستوجب على الحكومة القيام باتباع سياسة اقتصادية توسعية تعمل على زيادة الادخار ما يزيد من حجم الودائع ومن ثم زياد القدرة الائتمانية للجهاز المصرفي في قطاع الاستثمار اي زيادة فرص عمل جديدة ومن ثم انخفاض معدل البطالة، والعكس في حالة انخفاض نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي. استمر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع أذ سجل عام 2022 (73%) اما معدل البطالة سجل عام 2022 ارتفاع الى (18.8%). لم تنجح السياسات الاقتصادية في الاردن في معالجة مشكلة البطالة نتيجة ضعف اداء القطاع المصرفي وعدم سيطرته على الزيادة المضطربة في عدد السكان المتزايد⁽¹⁾.

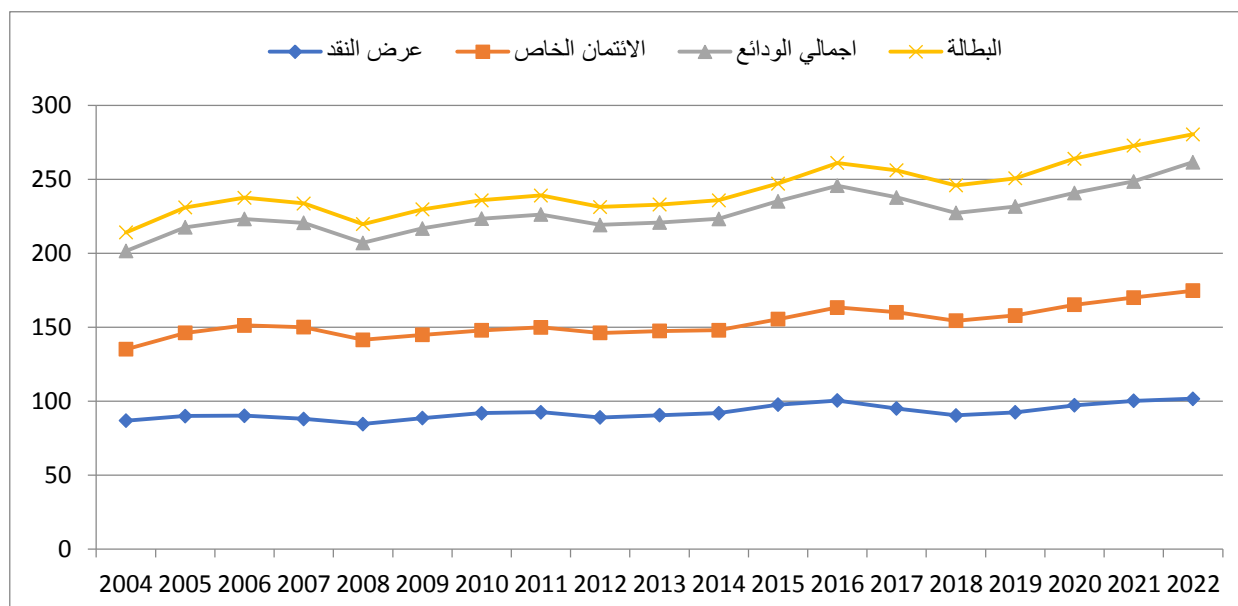
1- نضال العزام وآخرون، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، دائرة الابحاث، الاردن، المجلد 1، العدد 2، 2022،

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

جـ - اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي والبطالة

اما اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي في العام 2004 سجل (66.5%) بالمقابل سجل معدل البطالة (14.4%) استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي الى عام 2007 بالارتفاع أذ سجل (70.6%) فيما سجل معدل البطالة عام 2007 انخفاض طفيف الى (13.1%)، اما المدة من 2010 الى نهاية عام 2021 سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع بالمقابل سجل معدل البطالة تغيرات متذبذبة، اما في العام 2021 سجل معدل البطالة ارتفاع الى (24.1%) وهو اعلى معدل له، وفي العام 2022 سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع الى (87%) اما معدل البطالة بلغ انخفاضا الى (18.8%) ، مع ارتفاع حجم الودائع وارتفاع في معدل البطالة في الأردن في العام 2022 تعكس هذه الحالة الركود الاقتصادي، يفضل الأفراد توجيه أموالهم الى الادخار بدلاً من استثمارها ومع غياب فرص العمل يجب على الدولة تبني سياسة اقتصادية تهدف إلى تحفيز وزيادة النمو الاقتصادي، والعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة، وتوفير من خلالها فرص عمل جديدة تخفض معدل البطالة⁽¹⁾.

شكل (10) مؤشرات العمق المالي والبطالة في الاردن للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (4-3).

1- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الابحاث، الاردن ، 2023، ص71.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الشكل (10) يوضح العلاقة بين مؤشرات العمق المالي ومعدل البطالة أذ يتضح ان مؤشرات العمق المالي شهدت نوع من الارتفاع المستمر، سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع من بداية العام 2004 الى نهاية مدة البحث باستثناء الأعوام (2007-2008) سجل حالات انخفاض بسيط، اما مؤشر نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي استمر بالارتفاع من بداية مدة البحث الى العام 2022 وبنسب متفاوتة ، فيما سجل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ايضا ارتفاع في العام 2004 سجل ارتفاع متفاوت باستثناء عام 2008 واستمر بقية الاعوام بالارتفاع الى العام 2022، اما معدل البطالة سجل ارتفاع من العام 2005 الى العام 2007 ثم سجل استقرار بدا من العام 2008-2015، استمر بالارتفاع مجددا الى العام 2022.

4-تحليل مؤشرات العمق المالي وميزان المدفوعات.

أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات

ان الدور الذي يمارسه العمق المالي على ميزان المدفوعات يتضح من خلال اهمية مؤشرات العمق المالي على حالة ميزان المدفوعات، ومن خلال الجدولين (3-4) اللذان يوضحان بيانات العمق المالي وحالة ميزان المدفوعات أذ سجل في العام 2004 عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (86.8%) اما ميزان المدفوعات سجل عجز بمقدار (-79.6) مليون دينار في الاردن في العام 2004، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بين الارتفاع والانخفاض وسجل في العام 2007 (88%) اما ميزان المدفوعات سجل عام 2007 عجز بمقدار (-686.8) مليون دينار، في حالة زيادة عرض النقد يؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة وهو ما يساهم في ارتفاع الاستهلاك والاستثمار ومن ثم ارتفاع معدل الايرادات، عند قيام البنك المركزي برفع اسعار الفائدة يعني زيادة في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل ما يساهم في معالجة العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم يحسن من وضع ميزان المدفوعات وتحقيق فائض فيه لكن هذا يعتمد على عدة عوامل منها زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية من أجل تعزيز الوضع المالي في الاردن منها السياسة النقدية بصورة صحيحة وفي الوقت المطلوب وزيادة التحويلات من المغتربين من الاردنيين في الخارج وتحويلها الى دينار اردني (زيادة عرض النقد)⁽¹⁾، بعد عام 2007 استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي

1 - البنك المركزي الاردني ، مصدر سابق ، 2007، ص 34.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الاجمالي بالارتفاع وسجل في العام 2018 (90.4%) فيما سجل ميزان المدفوعات عجز مقداره (1351.1) مليون دينار، في العام 2022 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (101.7%) اما ميزان المدفوعات سجل عجز بمقدار (557.8) مليون دينار، ان علاقة سعر الصرف المحلي والصادرات عكسية (انخفاض سعر الصرف يؤدي الى زيادة الصادرات) لكون ان اسعار الصادرات في السوق الدولية تنخفض هذا له علاقة بقانون الطلب (القدرة التنافسية) وفي هذه الحالة يتجه ميزان المدفوعات الى حالة الاستقرار.

ب - الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات

اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي و ميزان المدفوعات أذ سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2004 (48.3%) فيما شهد ميزان المدفوعات عجز للعام نفسه بمقدار (-79.6) مليون دينار، استمر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2011 وسجل (57.3%) فيما شهد ميزان المدفوعات عام 2011 عجز بمقدار (-789.5) مليون دينار، ان زيادة حجم القروض يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وهو ما يؤدي الى زيادة في تحفيز الطلب المحلي ومن ثم زياد في حجم الاستثمار وحجم الاستهلاك ، ان ما حصل العكس هو ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات مع زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بمعنى وجود علاقة طردية بينهما.

اما في العام 2018 سجل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي أعلى نسبه وسجل (64%) بينما سجل ميزان المدفوعات عجز بمقدار (1351.1) مليون دينار بعدها أخذ نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض التدريجي وسجل في العام 2022 (73%) اما ميزان المدفوعات شهد عجز بمقدار (557.8) مليون دينار، اما اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات في العام 2004 سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (66.5%) بينما سجل ميزان المدفوعات عام 2004 عجزا (-79.6) مليون دينار، استمر حجم الودائع بالارتفاع وفي العام 2009 سجل (72%) فيما شهد ميزان المدفوعات فائض بمقدار (1458.2) مليون دينار، استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2022 أذ سجل (101.7) بينما سجل ميزان المدفوعات عام 2022 عجزا (-557.8) مليون دينار، أن ارتفاع حجم الودائع يعزز من حجم السيولة النقدية المحلية بمعنى قدرة المصارف على تقديم القروض

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

والاستثمارات ما يساعد على زيادة تحفيز الاقتصاد المحلي ومن ثم زيادة في حجم الصادرات وانخفاض العجز في ميزان المدفوعات، في حال زيادة حجم الودائع يتمكن البنك المركزي من تحويل هذه السيولة في معالجة التضخم وسعر الفائدة وبدورة يؤدي الى استقرار ميزان المدفوعات.

جـ - اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات

سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2004 (66.5) اما ميزان المدفوعات سجل عام 2004 حالة عجز أذ بلغ (-79.6) استمر حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2016 بالارتفاع أذ سجل (82.4) اما ميزان المدفوعات عام 2016 سجل حالة عجز (-356.0)، شهد اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً أذ سجل في عام 2017 (77.7%) اما ميزان المدفوعات شهد عجزاً بمقدار (-592.5) مليون دينار، بعدها أخذ اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع وسجل في عام 2022 (87%) اما ميزان المدفوعات شهد عجزاً بمقدار (-557.8) مليون دينار، ان زيادة حجم عرض النقد بما يفوق معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي حتما سيؤدي الى فجوة الطلب التي تؤدي الى التضخم في الدولة وان اي زيادة في الاسعار تؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم يؤثر على اداء ميزان المدفوعات ⁽¹⁾. وعلية يمكن القول انه كلما كان النظام المالي متطور وأكثر كفاءة ادى الى زيادة توجيه الموارد النادرة للبلد استخدام اكثر انتاجية وعند حدوث ذلك يمكن ان يصل الاقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية هذا الامر يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الى الامام نحو التخصص الامثل لموارد القطاعين المالي والحقيقي ⁽²⁾.

1- عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، مصدر سابق، ص11.

2- Hshin- Yu Liang, Alan Reichert, THE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC GROWTH AND BANKING SECTOR DEVELOPMENT, Banks And Bank Systems, Business Perspectives, Volume1, Issue 2, 2006, p20.

المبحث الثالث

تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي تجربة العراق للمدة (2004-2022).

اولاً:- نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي

ان التحول الكبير الذي حصل في العراق بعد عام 2003 يمثل نقطة الانطلاق في اعادة صياغة الفلسفة الاقتصادية والتي يقوم عليها النظام الاقتصادي في العراق، اذ ادرجت ضمن فقرات الدستور الجديد بعد عام 2003 وكان الهدف ان يكون النظام الاقتصادي اقتصاد السوق لاسيما انه يعاني من مشاكل عديدة، يحتاج الهيكل الاقتصادي في العراق الى تغيير وفق اسس المدارس الفكرية الاقتصادية الرأسمالية، أذ تأثر الاقتصاد العراقي بالتشوهات التي تحدث في هيكل الاقتصاد ولعل اهمها هو الاعتماد على تصدير النفط والحروب التي شهدها العراق قبل عام 2003. إن نقطة التحول المنشودة تكون من خلال قطاع المصارف وايضا الاسواق المالية وذلك لدورها الكبير في تعبئة المدخرات وتوفير التمويل اللازم من أجل النهوض بالاقتصاد، إذ تم تشريع قانون أسس سوق العراق للأوراق المالية والهيئة المنظمة للسوق على غرار الهيئة الامريكية للأوراق المالية 2003⁽¹⁾، شهد اقتصاد العراق نقطة تحول في مختلف مؤشرات الاقتصاد والسياسات التي تأثرت بالتطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية، ان تلك التغيرات المتعلقة بأسواق السلع على المستوى العالمي ومن ثم تداعياتها على اسعار السلع الاساسية المهمة منها، ان الاقتصاد العراقي بعد 2003 اعتمد بالدرجة الاساس على النفط، ما ادى الى تزايد الأعباء على أفراد المجتمع العراقي ولاسيما من ذوي الدخل المنخفض بسبب تقلبات اسعاره، وغياب الدعم عن القطاعات الاقتصادية الاخرى وهو ما يترتب عليه تدهور رأس المال البشري وتزايد اعداد الأفراد الذين أصبحوا تحت مستوى خط الفقر، وما تترتب عليه من سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية العراقية الراهنة، ومن الاسباب المهمة ايضا الى جانب الضغوط التي شهدتها السياسات الكلية تبني سياسات توسعية موجهة لدعم القطاعات التعليمية والصحية والفئات المتضررة كأجراء استباقي للتخفيف من الآثار المترتبة على انتشار جائحة كورونا، واستجابة لدعم التعافي الاقتصادي الذي حدث على المستوى العالمي⁽²⁾.

1- عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المؤشرات الاقتصادية الراهنة، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2005، ص 34.

2- صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي ،الولايات المتحدة الامريكية، واشنطن، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، 2020، ص 1.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

ثانياً:- تحليل مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2022).

ان الهدف من دراسة العمق المالي في العراق خلال مدة البحث (2004-2022) هو لمعرفة مدى

اهمية العمق المالي في بيئة الاقتصاد العراقي اذ يمكن توضيح تلك المؤشرات و كما يلي:-

جدول (5) مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2022) اسعار ثابتة، سنة اساس 2010، مليون

دينار عراقي %.

السنوات	عرض النقد الواسع M2	عرض النقد M2 نسبة من GDP	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى GDP	اجمالي الودائع المصرفية الى GDP	اجمالي الودائع المصرفية الى GDP	الناتج المحلي الاجمالي اسعار ثابتة سنة اساس 2010
2004	34402021.34	20.5	2275696.238	1.35	2985681	1.78	167354162
2005	30102501.03	17.8	3242509.225	1.9	2286288	1.35	168809915
2006	28200668.9	19.6	3532378.595	2.4	4491961	3.13	143202928
2007	27562372.19	21.5	3519861.963	2.7	7489467	6.0	127626013
2008	34777412.61	19.85	4535089.135	2.5	9697432	5.5	175135023
2009	46555327.87	31.0	5420771.516	3.6	15524351	10.3	149904976
2010	60386000	33.26	9413153	5.1	27401297	15.1	181503601
2011	68415165.88	29.6	12325296.68	5.3	34186568	14.83	230487970
2012	67386373.78	26.5	18546856.86	7.2	33142224	11.6	254225491
2013	76864206.19	28.6	20666545.1	7.6	38835511	14.45	268591722
2014	78423372.81	30.4	22262389.14	8.6	36620855	12.2	257824448
2015	70982296.32	37.8	22726157.61	12.1	34757894	16.1	187373409
2016	77673220.57	41.0	22852783.55	12.0	33448722	15.2	189350136
2017	78966748.87	37.4	23649684.5	11.2	36643275	14.8	211110200
2018	80737198.48	31.6	21311730.85	8.36	37330917	12.4	254899406
2019	87137562.13	33.4	22269786.88	8.5	39132397	12.6	260526290
2020	99136833.4	48.7	25578629.19	12.5	43366458	21.3	203489627
2021	112025306.3	41.4	28858239.77	10.6	48417963	14.3	270089686
2022	128436999.2	39.2	22072426.16	10.1	64456183	19.6	327401709

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحقين (5-6).

1- عرض النقد (M2) نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

من خلال الجدول (5) الخاص بعرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي

(M2/GDP)، أذ سجل في العام 2004 عرض النقد ما نسبته (20.5%) وفي عام 2005 سجل

عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي انخفاض الى (17.8%)، استمر عرض النقد نسبة

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

من الناتج المحلي الاجمالي في الارتفاع أذ سجل عام 2008 (19.8%)، ان المدة بين 2004-2008 والتي سجل فيها عرض النقد ارتفاع متذبذب، والذي هو نتيجة سيطرة البنك المركزي العراقي واستخدام السياسة النقدية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم⁽¹⁾، المدة بين العام 2009 - 2010 سجل فيها عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا الى (31.0%) و(33.2%) أن السبب في زيادة عرض النقد يعزى إلى استقلالية وتحرر السياسة النقدية ولم تعد اداة من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة يضاف الى ذلك انتعاش العملة المحلية في العراق، الامر الذي أدى إلى استقرار في حجم عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، الاعوام بين 2011 -2014 سجل نسبة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا الى عام 2011 (29.6%) و 2012 (26.5%) و 2013 (28.6%) و 2014 (30.4%) على التوالي، في العام 2015 عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي سجل ايضا ارتفاع الى (37.8%)، بعدها شهد عرض النقد تغير بين الارتفاع و الانخفاض البسيط الى العام 2022 أذ سجل (39.2%)، ان حجم الارتفاع الذي شهده عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي يعود الى زيادة مكونات الخزائن المتضمنة (الودائع الجارية ، صافي العملة في التداول)، وكذلك الارتفاع هو نتيجة زيادة حجم الودائع الثابتة فضلاً عن ارتفاع حجم ودائع التوفير في القطاع الخاص⁽²⁾.

2- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

من خلال الجدول (5) يمكن تحليل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في العام 2004 (1.35%) فيما سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في العام 2005 ارتفاع الى (1.9%) استمر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع في العام 2006 وسجل (2.4%)، ان حجم الارتفاع في الائتمان الخاص جاء نتيجة اصدار قانون الذي اقره البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 (المعدل)، والذي بموجبه حصل بعض التطور باتجاه استقلال السياسة النقدية في العراق الامر الذي اثر على فاعلية السياسة

1- عمر محمود عكاوي و زهير حامد سلمان ، دور مزاد العملة الاجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة 2003-2011، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة ديالى ، المجلد 39، العدد 101 ، 2014، ص 69.

2- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد، 2022 ، ص 23 .

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الائتمانية⁽¹⁾، استمر الارتفاع الى العام 2016 أذ سجل (12.0%) وهو معدل مرتفع سجله الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، ان ارتفاع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي ومن ثم زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي لكون ان الائتمان يوفر التمويل الضروري للاستثمار في المشاريع الانتاجية وهو ما يعني زيادة في التشغيل والانتاج⁽²⁾، اما في العام 2017 سجل نسبة الائتمان الخاص انخفاض الى (11.2%) استمر الائتمان الخاص بالانخفاض وفي العام 2019 سجل (8.5%) ، ما يعني انخفاض حجم الوساطة المالية والخدمات المالية فضلاً عن انخفاض تطوير القطاعات الانتاجية وهو ما ينعكس على ضعف حجم الاستثمار والنمو الاقتصادي⁽³⁾، في العام 2020 سجل اعلى نسبه له (12.5%) أما العام 2022 سجل انخفاض الى (10.1%)، بعد نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي من أبرز انماط الائتمان وهو نتيجة طبيعية لنشأة المصارف التجارية والتي تمثل مؤسسات مالية وسيطة بين اصحاب الاموال (الفائض) والاشخاص الذين لديهم الامكانية (المستثمرين) على تنفيذ المشاريع الانتاجية التي تعطي ربح جيد⁽⁴⁾، بالرغم من تغير الفلسفة الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق والعمل على تشجيع القطاع الخاص الا ان الضوابط الخاصة في منح الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لا تتناسب مع التوجه العام نحو اقتصاد السوق، ان اي عقبات تمثل عائق امام كفاءة النظام المالي نتيجة عدم الكفاءة في التخصيص، وان تلك العقبات والضوابط تشكل تحديات كبيرة ما تسهم في انخفاض معدل كل من الادخار والاستثمار على الصعيد الداخلي وهو ما يشكل تحدياً كبيراً على الناتج المحلي الاجمالي في العراق⁽⁵⁾.

- 1- مازن عيسى الشيوخ راضي ورسول عبد الزهرة صافي، مسار الائتمان المحلي واثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 15 ، العدد 4، 2018، ص 4.
- 2- هندرين حسين حسن، دور السياسة النقدية في تعزيز الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق ، العدد 65 ، 2022 ، ص 115.
- 3- اسماء احمد السنجري و زهراء احمد النعيمي، قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي التطبيق في العراق ومصر، مجلة تنمية الريفين، جامعة الموصل، المجلد 41 ، العدد 135 ، 2022 ، ص 139.
- 4- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 134.
- 5- أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة المجلد 10 ، العدد 33 ، 2012 ، ص 136.

3- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي .

يلاحظ ان اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي قد اختلفت خلال مدة البحث، ان نمو اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي يعكس مدى تطور قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات بشكل أفضل بمعنى عندما تزداد قدرة المصارف على التكيف بشكل جيد كلما ارتفعت من قدرة المصارف للحد من الاستهلاك ومنح الائتمان وزيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي⁽¹⁾، من خلال تحليل البيانات يلاحظ ان اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل في العام 2004 (1.78%) اما في العام 2005 سجل انخفاضاً الى (1.35%) وبينما عاود الارتفاع عام 2006 (3.13%).

سجل اجمالي الودائع تذبذباً واضحاً بالارتفاع والانخفاض نتيجة الاوضاع الامنية غير المستقرة التي مر بها العراق وهو ما انعكس سلباً على اداء القطاع المصرفي ومنها اجمالي الودائع بسبب عزوف الافراد عن قبول الخدمات المصرفية وهو ما سبب انخفاض في حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي⁽²⁾، في العام 2009 سجل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً الى (10.6%)، اما في العام 2017 سجل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (14.8%)، استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض البسيط الى العام 2022 إذ سجل (15%)، ان عدم وجود رغبة لدى الافراد على ايداع الاموال يعد مؤشراً سلبياً ينم عن عدم ثقة الافراد بالقطاع المصرفي الموجود ما يؤدي الى وقوع المصارف في حالة عسر مالي وذلك لعدم قدرة المصارف على مواجهة الزخم الكبير من قبل الافراد للسحب من تلك الارصدة المودعة لديها، بمعنى آخر ان كل انخفاض في حجم الودائع يعني احتمال حصول أزمة مالية لدى المصارف⁽³⁾.

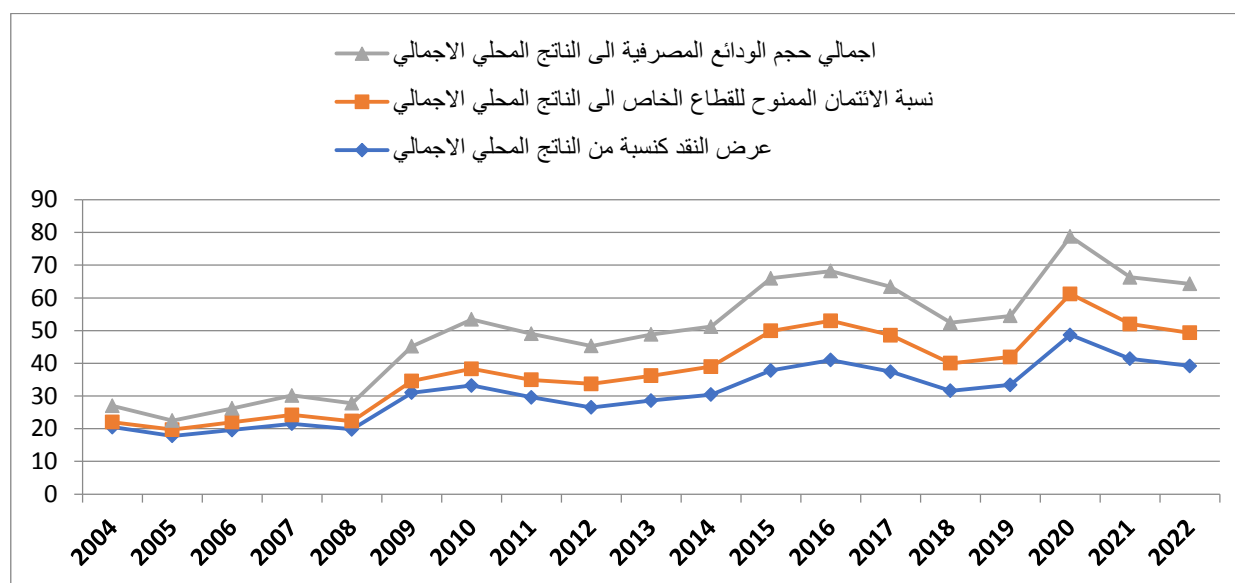
1- حسين علي زاير و نهاد عبد الكريم العبيدي، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة اداء المصارف التجارية ، جامعة الكوفة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 33، 2015، ص 6.

2- ألهم خزعل ناشور، تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 6.

3 - ألهم خزعل ناشور ، مصدر سابق ، ص 6.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

شكل (11) مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

من خلال تحليل الشكل (11) اعلاه الخاص بمؤشرات العمق المالي في العراق يتضح ان نسبة عرض النقد M2 نسبة من الناتج المحلي الاجمالي شهد نوع من عدم الاستقرار منذ بداية العام 2004 الى العام 2008 بعدها اخذ منحى مرتفع حتى العام 2022 ، اما نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي سجل ارتفاع من العام 2005 واستمر الى العام 2020 اما عامي 2021-2022 شهد انخفاضاً، اما مؤشر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل عام 2005 انخفاضاً ، بعدها شهد ارتفاعاً باستثناء الاعوام من 2016 الى 2019 سجل انخفاضاً اما الاعوام التي تلتها سجل ارتفاع الى نهاية العام 2022.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

ثالثاً:- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022).

جدول (6) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) اسعار ثابتة، سنة اساس 2010، مليون دينار عراقي.

السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي %	التضخم سنة اساس 2010 %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل البطالة %	سعر الصرف الرسمي	حالة ميزان المدفوعات اسعار ثابتة/ مليون دينار سنة اساس 2010
2004	---	---	35.62	8.61	1254	14835416.06
2005	0.86	36.9	48.78	8.71	1473	13173719.76
2006	-15.16	53.2	74.75	8.65	1472	14455690.97
2007	-10.87	30.8	97.8	8.48	1266	15087333.33
2008	37.2	2.6	100.41	8.48	1206	22307353.85
2009	-14.4	2.7-	97.6	8.39	1170	6973607.58-
2010	21	2.4	100	8.25	1170	7354971
2011	26.1	5.5	105.5	8.12	1170	11526662.56
2012	10.29	6.1	111.99	7.96	1166	9635663.899
2013	5.6	1.8	114.07	9.26	1166	8035249.759
2014	-40	1.4	115.69	10.59	1166	-12180062.2
2015	-27.3	0.5	116.36	10.73	1166	-14348561.4
2016	1.2	0.09	116.47	10.82	1182	-8525353.31
2017	11.5	0.9	117.59	13.02	1182	2733589.591
2018	20.7	0.5	118.15	12.97	1182	6598591.282
2019	2.20	0.5	118.71	12.86	1182	8687117.345
2020	-21.89	1.8	120.95	14.09	1182	-8084117.73
2021	32.7	3.2	124.87	14.19	1474	59285780.89
2022	21.2	4.9	131.03	15.3	1513	126308884.2

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (6).

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الجدول (6) الخاص في تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) يتضح ان الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005 حقق نمواً بمعدل (0.86%) بسبب عودة تصدير النفط العراقي الى الاسواق الدولية وارتفاع اسعار النفط أذ بدأت البنية التحتية لقطاع النفط بالتعافي بشكل تدريجي والامر الأكبر هو زيادة الانفاق الحكومي من أجل إعادة الاعمار وزيادة التوظيف في القطاع العام ما ساهم في تحفيز الطلب الداخلي ما شجع على

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

زيادة النمو الاقتصادي⁽¹⁾، اما عامي 2006-2007 انخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير أذ سجل عام 2006 (-15.2%) فيما سجل في العام 2007 (-10.9%)، ان تردي الاوضاع الامنية في العراق لم يكن عاملاً عابراً بل ادى الى تراجع معدل النمو الاقتصادي نتيجة غياب الاستقرار الاقتصادي ما ساهم في تراجع حجم الاستثمارات الاجنبية والمحلية وبطء النمو الاقتصادي مع ارتفاع معدل البطالة والاعتماد على الدولة كلها عوامل ادى الى تقييد مسار النمو الاقتصادي في العراق⁽²⁾، اما في العام 2009 سجل نمو الناتج المحلي الاجمالي تراجع بمعدل (-14.4%) بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط ما يفسر اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كامل على القطاع النفطي⁽³⁾، استمر نمو الناتج المحلي الاجمالي في الارتفاع أذ سجل في العام 2010 معدل (21%)، اما في العام 2013 أذ سجل الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا الى (7.5%)، وهو نتيجة الارتفاع الذي حصل في اسعار النفط، اما في عامي 2014-2015 شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاض بمعدل (-40%) (-27.3%) يعود سبب الانخفاض الى دخول العراق بحرب مع العصابات الارهابية (داعش) يضاف له انخفاض اسعار النفط عالميا ما شكل صعوبة الحصول على الايرادات الكافية لتغطية متطلبات الانفاق العام، اما للمدة 2016-2022 استمر الناتج المحلي الاجمالي بالنمو باستثناء عام 2020 أذ سجل الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا بمعدل (-21.9%) بسبب انتشار فايروس كورونا ودخول الاقتصاد العالمي في مرحلة الكساد الاقتصادي ما ادى الى تراجع الطلب العالمي في الاسواق العالمية وهو ما ساهم في انخفاض الاسعار في الاسواق العالمية⁽⁴⁾، اما عامي 2021-2022 سجل ارتفاعا مجددا نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتحقيق الاستقرار الامني الذي ساعد على ذلك وتحقيق نتائج ايجابية في الوضع الاقتصادي العراقي .

2- التضخم.

من خلال الجدول (6) يلاحظ ان التضخم في العراق في العام 2005 سجل معدل (36.9%) وهو مرتفع جدا بالمقارنة مع التضخم الطبيعي العالمي، استمر التضخم بالارتفاع الى العام 2006 أذ سجل (53.2%)، ان النقص الحاصل في توفر بعض السلع والخدمات ولد عدم

1 - صندوق النقد الدولي، تقرير المسح الاقتصادي في العراق، واشنطن، 2005، ص 5.

2 - صندوق النقد الدولي، تقرير المسح الاقتصادي في العراق، واشنطن، 2007، ص 7.

3- رؤى نصير كاظم الوائلي، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار الطلب على النقود في العراق للمدة

2004، 2021، مجلة كلية الكوت الجامعة، واسط المجلد 16، العدد 51، 2024، ص 687.

4 - رؤى نصير كاظم الوائلي، المصدر نفسه، ص 687.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الاستقرار نتيجة زيادة الطلب ما سارع في وتيرة الزيادة الحاصلة في الاسعار يضاف اليه ارتفاع اسعار المشتقات النفطية والذي وصل الى (53%) فضلاً عن الزيادة الكبيرة في مرتبات الرواتب والاجور منها (الحماية الاجتماعية)، ما ساهم في ارتفاع مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد والمشاكل الامنية التي عانى منها العراق وزيادة مستوى الاستيراد من الخارج بسبب الانفتاح مع العالم الخارجي، والنقطة الاهم هي تعطل المرافق الاقتصادية في البلاد والتي ادت الى ارتفاع معدل التضخم⁽¹⁾. في العام 2007 سجل معدل التضخم (30.8%) ، ان سبب الانخفاض في معدل التضخم في العراق بعد عام (2007) يعود الى دور البنك المركزي من خلال تبنيه سياسه نقدية الهدف منها الضغط على ارتفاع معدل التضخم ومن ثم رفع قيمة العملة الوطنية اتجاه باقي العملات الاجنبية الاخرى⁽²⁾. ثم استمر بالانخفاض التدريجي الى العام 2017 أذ سجل معدل التضخم (0.9%) وهو معدل منخفض بالمقارنة مع الاعوام الاولى من مدة البحث، سجل معدل التضخم في العام 2022 (4.9%) ان سبب الانخفاض في معدل التضخم يعود الى سياسة البنك المركزي العراقي من خلال استخدام سياسة نقدية ومالية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي امام بقية العملات الاخرى⁽³⁾.

3- البطالة.

من خلال الجدول (6) يلاحظ ان معدل البطالة في العراق شكل تحديا اقتصاديا كبيرا ضمن مدة البحث، في العام 2004 سجل معدل البطالة (8.61%)، سجل معدل البطالة تذبذب بسيط في العام 2011 أذ سجل معدل البطالة (8.12%)، أن من اهم اسباب ارتفاع ظاهرة البطالة في العراق بعد عام 2003 هو قرارات سلطة الائتلاف الحاكمة التي زادت من معدل البطالة بشكل كبير من خلال حل بعض المؤسسات والدوائر في القطاع العام، ما سبب مخاطر اجتماعية واقتصادية وامنية في المجتمع⁽⁴⁾، ان تراجع معدل البطالة في بعض الاعوام يعود

1- وزارة التخطيط ، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، مديرية الحسابات القومية، بغداد، 2006 ، ص10.

2 - اسماء خضير ياس ، تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة 2000-2010، مجلة بغداد للعلوم الادارية الجامعة، بغداد، العدد 36، 2013، ص 45.

3- كمال عبد حامد ال زيارة وحكمت عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة اهل البيت ع ، جامعة اهل البيت وجامعة بابل، المجلد 1، العدد12، 2012، ص 36.

4- مي حمودي عبدالله الشمري، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد ، المجلد 7، العدد 37، 2013، ص135.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

بالأساس الى مجموعة من الاهداف التي تقوم بها الدولة من خلال مجموعة من القرارات التي تسعى من خلالها الى التقليل من ارتفاع معدل البطالة، في العام 2012 شهد معدل البطالة انخفاضاً الى (7.96%)، اما في العام 2014 سجل معدل البطالة ارتفاع الى (10.59%) وفي العام 2021 سجل معدل البطالة ارتفاع الى (14.19%)، وهو معدل مرتفع أذ يعود السبب في ذلك هو الحرب التي خاضها العراق ضد العصابات الارهابية والتي ادت الى التوجه العام نحو ادارة العملية العسكرية وتسخير كل الامكانيات بالمقابل ادى الى ضعف دعم الدولة للقطاعات الانتاجية التي تساهم في تقليص حجم البطالة فضلاً عن عدم دعم القطاع الخاص والذي له الدور الكبير في امتصاص الايدي العاملة ما ساهم في تعميق مشكلة البطالة بدل حلها، استمر بعدها بالارتفاع، في العام 2022 سجل معدل البطالة (15.3%) وهو معدل مرتفع، ان وجود نظام اقتصادي غير جيد وسياسات اقتصادية ضعيفة وعدم تفعيل الفرص الكافية لامتناس الايدي العاملة الراغبة بالعمل، كذلك ضعف النظام السياسي الذي لم يضع الخطط الكفيلة لتجنب حدوث مشكلة البطالة والحد من تفاقمها، كذلك سوء تنظيم المجتمع وعدم وجود عوامل محفزة ومشجعة للعمل وعدم الالتفات الى المشاريع الاستثمارية وتوظيف رؤوس الأموال في الفعاليات الإنتاجية والمشاريع الخدمية التي توفر فرص العمل ما، تعد سبب رئيس وفاعل في خلق مشكلة البطالة وتوليد أثراً سلبية على الفرد والمجتمع بالتالي عوامل ساهمت في زيادة معدل البطالة في العراق⁽¹⁾.

4- ميزان المدفوعات.

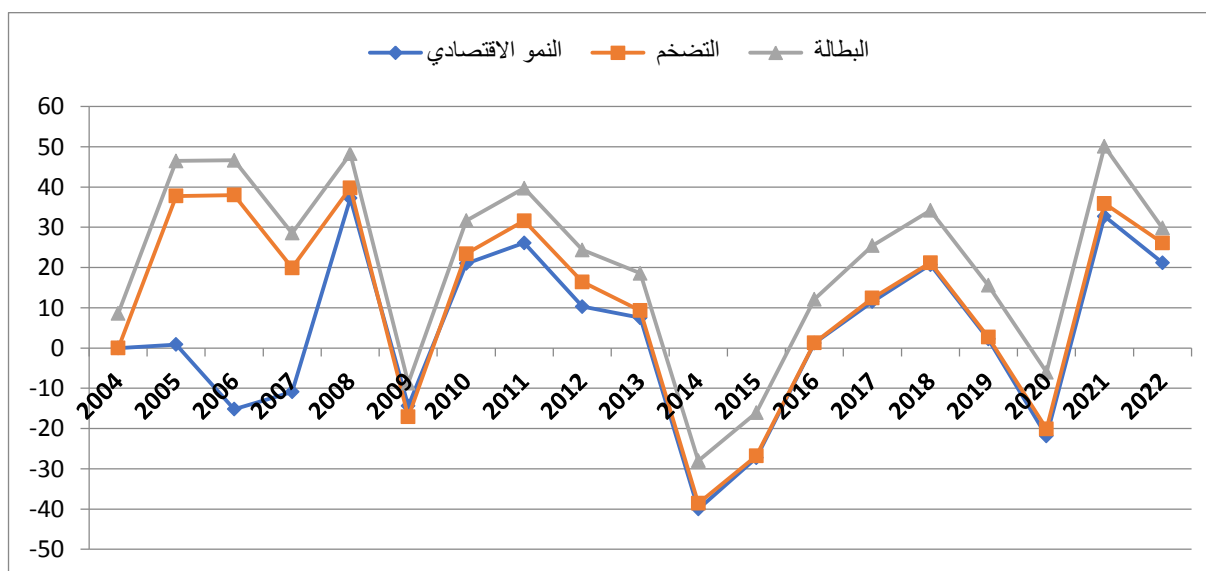
يتضح من خلال الجدول (6) ان ميزان المدفوعات بعد عام 2003 واجه تحديات كبيرة نتيجة الظروف التي مر بها وعلى الرغم من تلك الظروف الا ان الاقتصاد العراقي سجل حالة ايجابية، أذ سجل عام 2004 فائض مقداره (14835416.06) مليون دينار استمر الفائض الى العام 2008 أذ سجل (22307353.85) مليون دينار بسبب زيادة قيمة الصادرات النفطية الذي حدث في العراق بعد عام 2003، اما عام 2009 سجل تراجعاً في حالة ميزان المدفوعات أذ سجل عجز مقداره (-6973607.58) مليون دينار وهو نتيجة الازمة المالية العالمية فضلاً عن انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، اما العام 2010 عاود ميزان المدفوعات الارتفاع، إذ حقق فائض مقداره (7354971) مليون دينار واستمر الى العام 2013 و حقق فائض مقداره (8035249.759) نتيجة زيادة القدرة الانتاجية والتصدير للنفط الخام لكن تحقيق الفائض لا

1- نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة واثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة – العراق انموذجاً، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 2، 2015، ص 746.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

يعود الى متانة القاعدة الانتاجية غير النفطية بل الى الارتفاع في اسعار النفط دوليا والتي تمثل اهم مورد يدخل الخزينة العامة⁽¹⁾، في العام 2014 سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره (-12180062.2) مليون دينار نتيجة الاحداث التي وقعت ومنها تحديات دخول العصابات الارهابية في بعض المحافظات شمال وغرب العراق وانخفاض اسعار النفط أذ وصل الى أقل من \$40 للبرميل الواحد في الاسواق العالمية⁽²⁾، استمر العجز في ميزان المدفوعات بين الاعوام (2014-2016) نتيجة تراجع قيمة الصادرات النفطية والذي بدوره أثر على اغلب الأنشطة الاقتصادية، اما المدة بين (2017-2019) سجل تغير نحو الافضل أذ بدأ ميزان المدفوعات بالتحسن نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالميا وهو ما ساهم في زيادة الايرادات المالية بسبب كميات النفط المصدرة الى الاسواق الخارجية وهذا جعل ميزان المدفوعات العراقي في حالة فائض⁽³⁾، في العام 2020 ونتيجة ظهور جائحة كورونا كان هو العامل الاخر الذي أثر على حالة ميزان المدفوعات في العراق نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام أذ سجل عجز في ميزان المدفوعات مقداره (-8084117.73) مليون دينار. وفي العامين الاخيرين من مدة البحث سجل ميزان المدفوعات نتائج جيدة على واقع الاقتصاد العراقي وميزان المدفوعات بالتحديد اذ سجل عام 2021 (59285780.89) مليون دينار و عام 2022 (126308884.2) مليون دينار.

شكل (12) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق 2014، ص 14

2- البنك المركزي العراقي، المصدر نفسه، ص 15.

3- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ، بغداد ، 2019، ص 58-59.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الشكل (12) يوضح تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2022)، أذ يلاحظ ان المؤشرات سجلت تغيرات متذبذبة ضمن مدة البحث، مؤشر الناتج المحلي الاجمالي عام 2005 سجل نموا ثم بدا بالانخفاض الى العام 2009 باستثناء عام 2008 والذي سجل نمو ايجابيا ، بعدها استمر بالارتفاع، إذ ارتفع من العام 2010 الى العام 2013 ، اما عام 2014 سجل انخفاض نتيجة الحرب مع داعش وما نتج عنه من انخفاض لأسعار النفط في الاسواق العالمية الى نهاية مدة البحث، بعدها شهد ارتفاع باستثناء عام 2020 سجل انخفاض نتيجة ظهور فايروس كورونا ، بينما عامي 2021-2022 اخذا الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع بعد تحسن الوضع الاقتصادي على مستوى العالم ، اما معدل التضخم بدا بارتفاع كبير عام 2005 وعام 2006 أذ سجل اعلى معدل له بعدها أخذ التضخم بالانخفاض التدريجي الى العام 2019 اما في العام 2020 الى العام 2022 سجل التضخم ارتفاع ، اما معدل البطالة من عام 2004 الى العام 2011 سجل حالة من الاستقرار، اما في العامين 2012 و 2013 سجل انخفاض بسيط ومن ثم بدا بالارتفاع في العام الى 2022.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

رابعاً:- تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022).

1 - تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي و الناتج المحلي الاجمالي.

أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي

من بيانات الجدولين (5-6) تتضح العلاقة بين عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004-2022)، في عام 2005 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (17.8%) اما نمو الناتج المحلي الاجمالي في العام 2005 سجل (0.86%)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2010 أذ سجل (33.2%) فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي للعام نفسه نمو بمعدل (21%)، إذ ساهم زيادة عرض النقد المتبع من قبل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 في زيادة حجم الاستثمارات التي تؤدي الى نمو الناتج المحلي الاجمالي والذي ينتج عنه زيادة في الطلب الكلي⁽¹⁾، شهد عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي من العام 2011 – 2013 انخفاض بسيط أذ سجل (29.6%) عام 2011 و(26.5%) عام 2012 و(28.6%) عام 2013 اما الناتج المحلي الاجمالي خلال الاعوام نفسها سجل نمو بمعدل (26.1%) و(10.3%) و(7.5%) أن زيادة عرض النقد مع زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي كان نتيجة نمو السيولة (M2) بسبب زيادة الايرادات النفطية اما زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اعتمد على زيادة في الانتاج النفطي رغم ذلك لم يستمر النمو بشكل مستقر⁽¹⁾، في العام 2019 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (33.4%) فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي للعام نفسه نمو بمعدل (2.2%)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض الى العام 2022 إذ سجل (39.2%) اما الناتج المحلي الاجمالي سجل نمو بمعدل (21.2%) كان لزيادة اسعار النفط احد الاسباب التي جعلت معدل النمو يرتفع اما عام 2020 سجل النمو انخفاض بسبب جائحة كورونا 19 والتي ادت الى تراجع اسعار النفط في السوق الدولية اما عامي 2021-2022 شهد معدل النمو ارتفاع بسبب زيادة الطلب واعادة الانتاج بشكل أكبر، من خلال تحليل الجدولين (5-6) يتضح ان زيادة عرض النقد يؤدي الى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

1- نزار كاظم صباح الخيكاني، الية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة الى النمو الاقتصادي، مجلة كلية التربية للنبات للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، السنة الخامسة عشر، المجلد 29، العدد 29، 2022، ص 176.

1 - صندوق النقد الدولي، تقرير المسح النقدي في العراق، تقرير رقم 217/ 2013، واشنطن، 2013، ص 59.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

كما في بعض السنوات والبعض الآخر ان انخفاض عرض النقد يؤدي الى زيادة معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي والسبب في ذلك ان نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق يشكل ما يقرب من 45% من مكوناته. ويلعب عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي دورا كبيرا في تطوير قطاعات الاقتصاد المحلي ويكون ذلك من خلال أثر عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي لكون الناتج المحلي الاجمالي يعد احد المؤشرات المهمة في عملية النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي

سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2005 (1.5%) فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي نموا بمعدل (0.86%)، اما في العام 2008 سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2.5%) نتيجة الغاء ضوابط الائتمان وزيادة دخول الافراد اذ استمر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع مع ذلك ظل القطاع المالي ضعيفا وان البنوك المركزية اصبحت تهيمن على النظام المالي وحجم الائتمان محدودا⁽¹⁾، استمر بالارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي اذ سجل اعلى نسبة له عام 2020 (12.5%) بينما سجل الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 تراجع بمعدل (-21.9%) رغم الارتفاع في حجم الائتمان الخاص والذي يشير الى زيادة في مستوى القروض والائتمان للقطاع الخاص وهما يعكس التحول نحو قدرة المصارف على منح القروض والائتمان الممنوح للقطاع الخاص على التمويل هذا يسمح بوجود فرص كبيرة من أجل تطوير القطاع المالي وتعزيز دوره في دعم نمو الناتج المحلي الاجمالي لكن تبقى تلك النسبة أقل من المستوى العالمي المطلوب ما يعني ان القطاع المالي في العراق لا زال في مراحل تطوره⁽²⁾، بعدها اخذ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض اذ سجل في العام 2022 الى (10.1%)، ان استخدام سياسة توسعية من قبل الحكومة يعني زيادة عرض النقد ما يؤدي الى زيادة التسهيلات الائتمانية

1- سميره فوزي شهاب، قياس أثر عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المعهد الطبي التقني، بغداد، المجلد 10، العدد 30، 2013، ص 225.

1- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2008، ص 21.

2- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2022، ص 88.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

للمشاريع والافراد ما يعني زيادة الانتاج وتحسن نوعيته الامر الذي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعنى اي زيادة في حجم الائتمان تؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق في بعض السنوات التي ارتفع بيهما الائتمان للقطاع الخاص ادى الى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ما يدل على وجود علاقة عكسية بينهما نتيجة وجود خلل في هيكلية في طريقة استخدام وعمل الائتمان مع وجود ضعف في دور القطاع الخاص في تحريك معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي⁽¹⁾.

ج- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي نمو الناتج المحلي الاجمالي

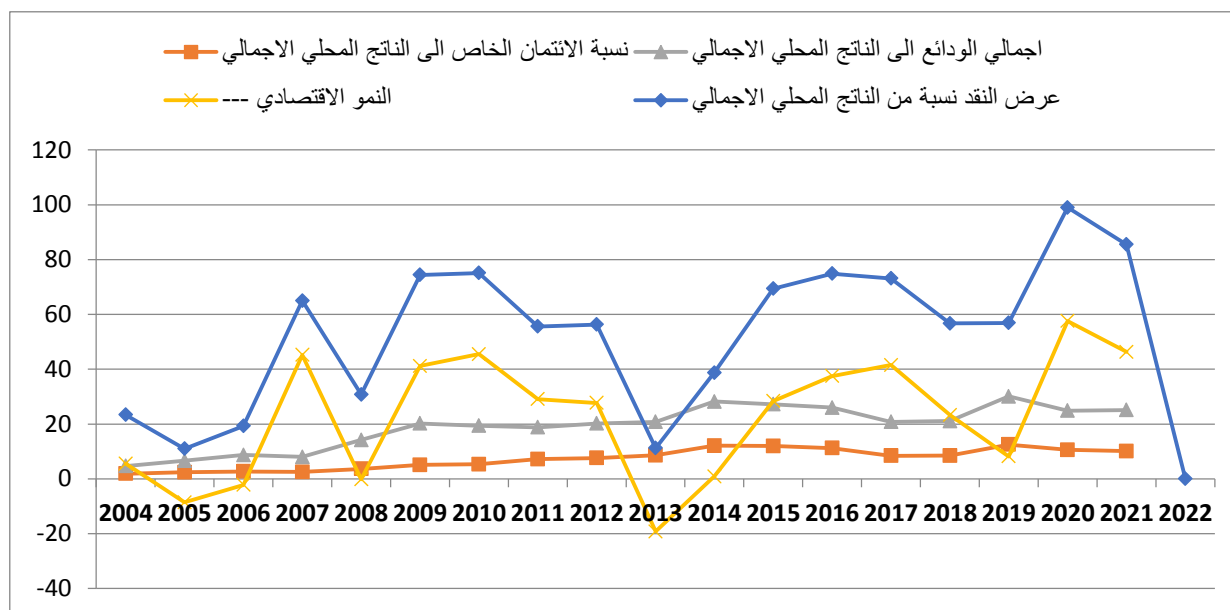
اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل في العام 2005 (2.8%) اما الناتج المحلي الاجمالي سجل للعام نفسه (0.86) استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع بشكل مستمر الى العام 2015 أذ سجل أعلى نسبة له (16.1%) اما الناتج المحلي الاجمالي انخفض بشكل كبير و سجل عام 2015 (-27.3%) ان حالة التذبذب وعدم استقرار معدل نسبة الودائع يعزى إلى طبيعة الظروف الامنية غير المشجعة والمقيدة للعمل المصرفي، يضاف له ضعف عمل المصارف التجارية في كيفية جذب الودائع وانعدام ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي والامر الاخر هو انخفاض في حجم الايرادات النفطية، بسبب جائحة كورونا التي ادت الى احداث اضرار في الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصاد العراقي⁽¹⁾. اخذ اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض بشكل بسيط في العام 2022 وسجل (15%) اما الناتج المحلي الاجمالي سجل نمو كبير وسجل (21.2%) نتيجة التعافي من جائحة كورونا واستعادة النشاط الاقتصادي الى اقتصادات العالم ومنها الاقتصاد العراقي.

1- Boirs Hofmann the Determinants of private sector credit in In, boris, Hofrmann dustrialized countries: property prices Matter. Basel -Switzerland Bls working papers No108,2001,P34.

1 -Abbas, Rajaa Jaber, Al-Mohana, Hind Ghanim Mohammad, & Abdulhasan, Abdulhussein Jalil, The Impact Of The Corona Virus On Global Economies In General And The Iraqi Economy In Particular, Pjaee, Paarchs Jornal Of Archaeology Of Egept/Egypttology, Vol.17, No6, 2020,p27.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

شكل (13) مؤشرات العمق المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (5-6).

الشكل (13) تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والناتج المحلي الإجمالي يتضح ان مؤشرات العمق شهدت نوع من الارتفاع المستمر، سجل عرض النقد ارتفاع من بداية العام 2004 الى نهاية مدة البحث باستثناء الأعوام (2005-2006) أذ سجل حالات انخفاض، اما مؤشر نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي استمر بالارتفاع من بداية مدة البحث الى العام 2022 وبنسب متفاوتة. فيما سجل حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي ايضا ارتفاع في العام 2004 واستمر الى العام 2022 باستثناء عامي 2005-2006 سجل انخفاض متفاوت، اما الناتج المحلي الإجمالي سجل ارتفاع متذبذب بدا من العام 2004 فيما سجل انخفاض عامي 2006 – 2008 – اما الاعوام الاخرى لغاية عام 2022 شهد منحى مرتفع.

2- تحليل مؤشرات العمق المالي والتضخم.

أ - عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم

يتضح من خلال بيانات الجدولين (5-6) أن العراق بعد عام 2003 شهد ارتفاع في معدل التضخم في عام 2005 سجل معدل التضخم (36.9%) ثم ارتفع في العام 2006 وسجل (53.2%) اما عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005 سجل (17.8%) ، بينما سجل معدل التضخم عام 2006 (53.2%)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الى العام 2010 بالارتفاع وسجل (33.2%) بينما معدل التضخم سجل تراجعاً كبيراً في العام 2010 الى (2.4%) ، اما في الاعوام 2011-2022 سجل عرض النقد نسبة من الناتج

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

المحلي الاجمالي ارتفاع متفاوت في العام 2011 أذ سجل (29.6%)، بينما معدل التضخم سجل عام 2011 انخفاضا الى (5.5%) استمر معدل التضخم بالانخفاض التدريجي الى العام 2022 وسجل (4.9%) اما عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي سجل في العام 2022 سجل ارتفاع الى (39.2%) أن أي زيادة في عرض النقد يؤدي الى انخفاض في معدل التضخم لمعظم السنوات بمعنى ان أي زيادة في عرض النقد يقابله انخفاض في عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بسبب ضعف سرعة تداول النقود وارتفاع نسبة الدولار (الدولة) في الاقتصاد وضعف الطلب الكلي والامر الاهم هو السيطرة والدعم الحكومي للأسعار يضاف له عدم وجود مرونة في الجهاز الانتاجي من أجل مواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات⁽¹⁾.

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم خلال المدة (2004-2022)، سجل في العام 2005 الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (1.9%) بينما التضخم سجل (36.9%) لعام 2005 ان سبب الارتفاع يرجع الى تطبيق العراق وصفات صندوق النقد الدولي وارتفاع اسعار السلع الاساسية ومنها المشتقات النفطية⁽¹⁾، استمر ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى العام 2009 وسجل (3.6%) بينما التضخم سجل انخفاضا كبيرا بنسبة (-2.7%)، ان العلاقة بين الائتمان والتضخم هي علاقة طردية بافتراض ثبات العوامل الاخرى بمعنى ان أي زيادة في النقود يؤدي الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ويحدث التضخم لاسيما في الدول التي تمتاز بجهاز انتاجي غير مرن والعكس في الدول التي تمتلك جهاز انتاجي مرن⁽²⁾، استمر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بين الاعوام 2010-2022 بالارتفاع باستثناء اعوام (2017-2018-2019) شهدت انخفاض بينما التضخم سجل خلال تلك المدة انخفاض حتى نهاية مدة البحث، ان ارتفاع الائتمان المصرفي ونمو حجم الودائع لدى القطاع المصرفي في العراق وارتفاع معدل التضخم نتيجة اختلاف في اسعار الصرف واختلاف الهيكلية بين العرض والطلب نتيجة انخفاض الانتاج المحلي وعدم القدرة على تلبية الطلب

1- محمود محمد داغر واحسان جبر عاشور، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 20، العدد 78، 2014، ص 222.

1- فلاح خلف الربيعي، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي : التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، بغداد، العدد 3، 2006، ص 3.

2 - عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، مصدر سابق، ص 10.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الداخلي المتزايد مقابل ارتفاع في اسعار السلع المستوردة ولعدم وجود سياسة مالية تشجع على الاستثمار.

أن أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على معدل التضخم في العراق في بعض السنوات سجل نسبة الائتمان انخفاض أذ يرجع سبب ذلك الى الموازنة السلعية التي وفرها الاستيراد السلعي الغير منضبط وهذا عامل غير ايجابي، فنتائج ذلك تؤثر على الاقتصاد الحقيقي وعلى معدل التشغيل التي اضحت تنذر بتراجع في معدلات اداء نمو الاقتصاد المحلي⁽¹⁾.

ج- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم

ان اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم سجل تغيرات خلال المدة (2004-2022) في العام 2005 سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (2.8%) بينما التضخم سجل (36.9%) لنفس العام، أن التضخم المرتفع مع النمو البطيء لأجمالي الودائع يدفع الافراد الى سحب اموالهم وتحويلها الى اصول مادية مثل (عقارات - ذهب) في هذه الحالة فأن حجم الودائع قد يتعرض الى التآكل ما يؤدي الى انخفاض حجمها فتظهر في هذه الحالة العلاقة العكسية بينهما⁽¹⁾.

استمر اجمالي حجم الودائع بالارتفاع في العام 2009 سجل (10.6%) اما التضخم سجل انخفاض بنسبة (-2.7%) عام 2009 بسبب الازمة المالية التي عاشها الاقتصاد العراقي وانخفاض اسعار النفط بمعنى ان انخفاض التضخم ساعد الافراد على الاحتفاظ بالودائع الخاصة بهم في البنوك فضلاً عن المحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية⁽²⁾ ، في العام 2010 سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع الى (15.1%) والتضخم سجل انخفاض (2.4%) سجل اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي في العام 2019 (12.6%) اما التضخم سجل انخفاضاً في العام 2019 (0.5%) اما العام 2020 سجل اجمالي حجم الودائع ارتفاعاً الى (17.6%) بينما سجل التضخم (1.8%) ارتفاع بسيط بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط ما ادى الى توقف اغلب الانشطة الاقتصادية على مستوى العالم ما ادى

1- حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، الائتمان المحلي: دراسة في ابعاده وآثاره في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 7، العدد 3، 2015 ص 13.

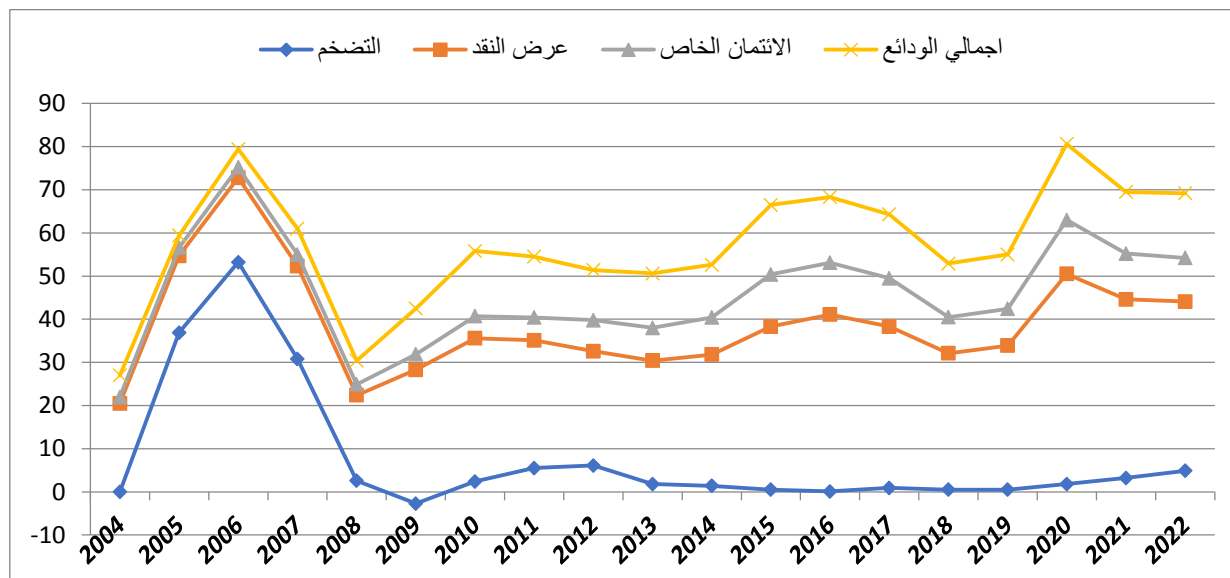
1 - البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2008، ص 79.

2 - البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2009، ص 77.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الى تراجع النمو في حجم الودائع عامي 2021-2022 إذ سجل (14.3%) (15%) على التوالي وهو ما يعني وجود علاقة طردية بين اجمالي حجم الودائع ومعدل التضخم .

شكل (14) مؤشرات العمق المالي والتضخم في العراق للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (5-6).

الشكل (14) يوضح العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والتضخم أذ يتضح ان مؤشرات العمق المالي شهدت ارتفاع مستمر ، سجل عرض النقد ارتفاع عام 2004 الى نهاية مدة البحث باستثناء الأعوام (2005-2006) سجل حالات انخفاض، اما مؤشر نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي استمر بالارتفاع من بداية مدة البحث الى العام 2020 اما العامين 2021-2022 سجل انخفاض بشكل مستمر ، فيما سجل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ايضا ارتفاع في العام 2004 باستثناء عامي 2005-2006 سجل انخفاض متفاوت واستمر بقية الاعوام بالارتفاع الى العام 2022، اما معدل التضخم سجل ارتفاع متذبذب بدا من العام 2005 - 2006 - 2007 اما الاعوام الباقية سجل معدل التضخم معدل منخفض الى العام 2022.

3- تحليل مؤشرات العمق المالي والبطالة.

أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والبطالة

من خلال الجدولين (5-6) يتضح أن في العام 2004 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (20.5%) اما معدل البطالة سجل (8.6%)، ان البطالة ترتبط بعلاقة عكسية مع عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ان انخفاض اسعار الفائدة سيؤدي الى زيادة

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

نسبة الاستثمار ومن ثم سيؤدي الى زيادة الطلب على الايدي العاملة (تقليل معدل البطالة)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع في العام 2014 وسجل (30.4%) بينما سجل معدل البطالة (10.59%) كان الارتفاع نتيجة الاوضاع التي عاشها العراق بعد عام 2014 ودخول العصابات الارهابية الى مناطق من العراق ادى الى ارتفاع معدل البطالة، اما في العام 2020 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (48.7%) فيما سجل معدل البطالة (14.09%) نتيجة الاحداث التي عاشها العراق والتي أثرت على الوضع الاقتصادي في البلاد.

ان ارتفاع عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي كان نتيجة السياسة النقدية التوسعية المتبعة من قبل البنك المركزي (زيادة القدرة الائتمانية للمصارف) وهذا يؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة الحقيقية باتجاه مضاعفة الميل الحدي للاستثمار عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية الذي يعمل بدوره على امتصاص الايدي العاملة الفائضة من خلال المشاريع الجديدة نتيجة زيادة في الطلب على العمل ومن ثم انخفاض معدلاتها⁽¹⁾، شهد عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً بشكل طفيف أذ سجل عام 2022 (39.2%) اما معدل البطالة سجل عام 2022 (15.3%) أن ارتفاع معدل البطالة هو نتيجة التراكمات التي مر بها العراق والتي تسبب انعدام الثقة في توفير فرص العمل في العراق فضلاً عن تقليص حجم الانفاق الحكومي⁽²⁾ ان التشوهات التي مر بها الاقتصاد العراقي تمنع وضوح العلاقة بين عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة بمعنى ان أي ارتفاع في عرض النقد لم يسهم في انخفاض معدل البطالة بسبب هيمنة القطاع العام وضعف مستوى الاستثمار⁽³⁾.

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والبطالة

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتي تتمثل في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، إذ في العام 2004 سجل (1.5%) وهو نسبة ضئيلة جداً اما معدل البطالة سجل عام 2004 (8.61%)، في العام 2005 سجل الائتمان الممنوح للقطاع

1- احمد بريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2012، ص123.

2- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، 2021، ص67.

3- تارا معاذ عباس وزكي حسين قادر، قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية على معدلات البطالة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد 22، العدد 84، 2024، ص 145.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الخاص (1.9%) فيما سجل معدل البطالة ارتفاع طفيف الى (8.71%)، استمر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع في العام 2013 سجل (7.6%) اما معدل البطالة سجل هو الاخر ارتفاع الى (9.26%)، ان انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق منخفضة بالمقارنة مع بقية دول العالم ما يعني ذلك ان دور البنوك كان ضعيف في تمويل المشاريع للقطاع الخاص وهو ما أثر على معدل البطالة وجعل معدلاته مرتفعة لكون ان البنوك كانت تقوم بتمويل المشاريع الحكومية العامة مع قلة الثقة بالمشاريع الصغيرة⁽¹⁾، شهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي انخفاض بسيط في العام 2022 أذ سجل (10.1%) بينما معدل البطالة سجل ارتفاع عام 2022 الى (15.3%) ان محدودية الائتمان الخاص الممنوح للقطاع الخاص جعل مستوى الاستثمار ونمو الناتج المحلي الاجمالي منخفض في العراق ما يعني ان معدلات البطالة لم تتخفف ما أثر بشكل سلبي على فئات الشباب في توفير فرص عمل لهم⁽²⁾.

ج- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي والبطالة

اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة يلاحظ ان اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل في العام 2004 (5%) اما معدل البطالة عام 2004 سجل (8.61%) تعد هذه النسبة المنخفضة لأجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي نتيجة التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في العراق خلال تلك المدة وهو ما أثر بشكل سلبي على استقرار الاقتصاد المحلي يضاف له ضعف الثقة في الجهاز المصرفي نتيجة تدهور البنية التحتية المالية والتراجع في الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص والامر الاهم هو ضعف ثقة الافراد في الجهاز المصرفي بسبب قلة الوعي وهو ما ساهم في انخفاض معدل الادخار في المصارف⁽³⁾، استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2020 أذ سجل (17.6%)، اما معدل البطالة عام 2020 سجل (14.09%) ، في العام 2022 تراجع اجمالي حجم الودائع بشكل طفيف أذ سجل (15%) اما معدل البطالة في العام 2022 سجل ارتفاع الى (15.3%).

1 - صندوق النقد الدولي، مصدر سابق، ص 61.

2- صندوق النقد الدولي، تقرير لعام 2022، ص 75.

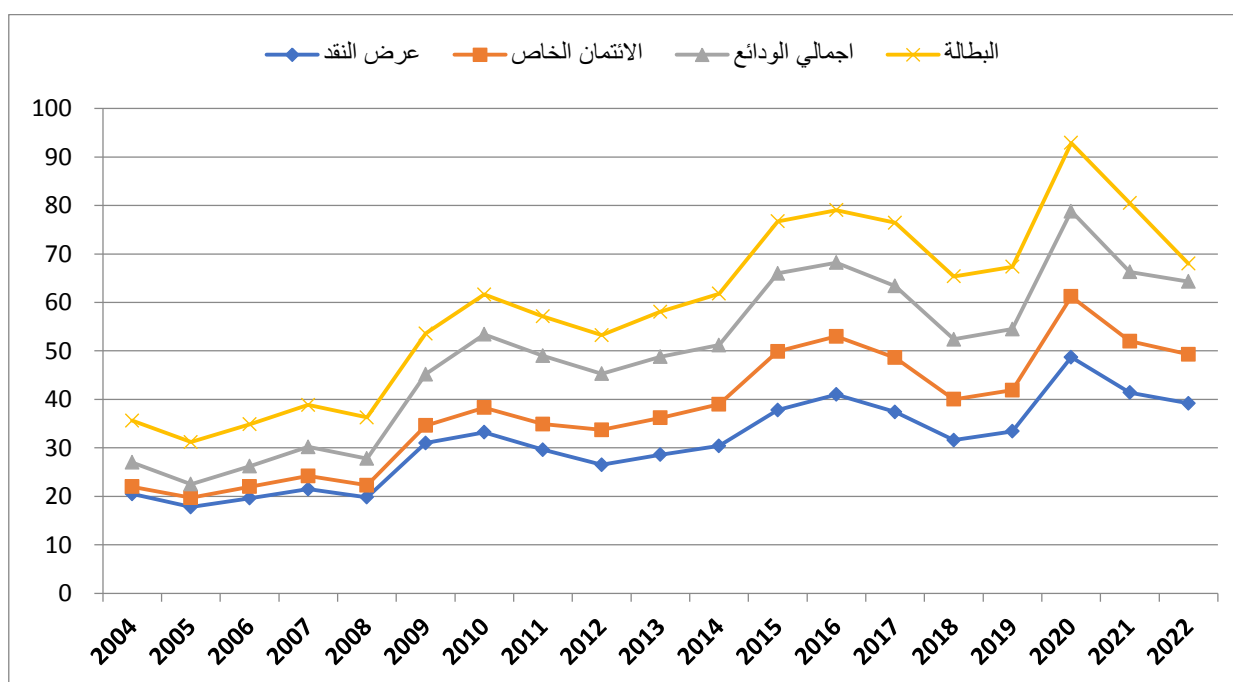
3 -Rajaa Khudhair Abbood Al-Rubaye ،The Effect of Implementing the Financial liberalization Policy On Economic Growth in Iraq،Analytical Study for the Period (2003-2015) ، Academy of Entrepreneurship Journal،VOI 6، NO 27،2021 ، p 9.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

ان ارتفاع معدل البطالة بشكل عام وخصوصا بين الشباب يشير إلى استمرار التحديات في سوق العمل، يتضح ان إجمالي الودائع الموجودة في البنوك التجارية يعكس الثقة بالنظام المالي لكنه لا يترجم بالضرورة إلى زيادة في توفير فرص العمل أو تقليل معدلاته وعلى الرغم من ذلك الا ان اجمالي الودائع جيدة ونسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص لا تزال منخفضة ما يعني انخفاض فرص العمل وعلية لابد من اعادة النظر بهيكلية الاقتصاد العراقي من خلال تطوير التعليم والتدريب المهني وزيادة تحفيز الاستثمار بشكل أكثر فاعلية ما يسهم في توفير فرص العمل ومن ثم تقليل معدل البطالة⁽¹⁾.

ان ارتفاع اجمالي حجم الودائع يكون بشكل متذبذب ويعود بالدرجة الاساس الى ثقة الافراد بالجهاز المصرفي في العراق نتيجة الخطوات التي اتخذها البنك المركزي العراقي والعمل على تطوير القطاع المصرفي وزيادة الخدمات الممنوحة للأفراد، من خلال دراسة العلاقة بين العمق المالي والبطالة يتضح ان أثر ظاهرة البطالة في العراق هي نتيجة معوقات النشاط الاقتصادي التي تؤدي الى اختلال اقتصادي ممكن ان تنعكس بنتائج غير ايجابية على الوضع الاقتصادي في البلاد⁽²⁾.

شكل (15) مؤشرات العمق المالي والبطالة في العراق للمدة (2004-2022) %.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (5-6).

1 - صندوق النقد الدولي، مصدر سابق، ص78

2- مدركة دنون يحيى وشهلة سالم خليل العبادي ، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدلات في العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 14، العدد4، 2022، ص 315.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الشكل (15) يوضح العلاقة بين مؤشرات العمق المالي ومعدل البطالة أذ يتضح ان مؤشرات العمق المالي شهدت نوع من الارتفاع المستمر، إذ سجل عرض النقد ارتفاع من العام 2004 الى نهاية مدة البحث باستثناء الأعوام (2005-2006) سجل حالات ارتفاع مع وجود بعض السنوات فيها انخفاض منها عام 2022، اما مؤشر نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي استمر بالارتفاع من بداية مدة البحث الى العام 2022 وبنسب متفاوتة، فيما سجل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ايضا ارتفاع في العام 2004 باستثناء عامي 2005-2006 سجل انخفاض متفاوت وفي العام 2011 الى العام 2014 اما بقية الاعوام سجلت ارتفاع بسيط عامي 2015-2016 بعدها سجل انخفاض الى العام 2022، اما معدل البطالة حافظ على مستواه تقريبا من العام 2004 الى العام 2011، في العام 2012 شهد معدل البطالة انخفاضا لكن من العام 2013 الى العام 2022 سجل معدل البطالة ارتفاع مستمر.

4-تحليل مؤشرات العمق المالي وميزان المدفوعات

أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات

في العام 2004 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (20.5%) اما ميزان المدفوعات سجل فائض مقداره (14835416.06) مليون دينار، ان علاقة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع ميزان المدفوعات تكون متشابهة أذ ان العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية ويفوق المعروض منها ما يضطر البنك المركزي لبيع جزء من احتياطياته من العملات الاجنبية لغرض دعم العملة المحلية او تمويل حالة العجز ومن الممكن ان يستخدم البنك المركزي في بعض الحالات التي يكون فيها في وضع اضطراري منها العمل على رفع اسعار الفائدة لكبح الاستهلاك وتقليل طباعة العملة لغرض تقادي حالة التضخم⁽¹⁾، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع أذ سجل في العام 2009 (31%) فيما سجل ميزان المدفوعات عجزا مقداره (-6973607.58) مليون دينار، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى عام 2014 أذ سجل (30.4%) اما ميزان المدفوعات سجل في العام نفسه عجز مقداره (-12180062.2) مليون دينار، واصل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع الى نهاية عام 2022 أذ سجل (39.2%) اما ميزان المدفوعات سجل فائضا مقداره (126308884.2) مليون دينار

1- ماهر ماجد صبحي وخالد روكان عواد، أثر تقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)، مجلة الجامعة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 21، العدد 78، 2023، ص 224.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

ان ارتفاع عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي له علاقة مع ارتفاع اسعار النفط وهذا يؤدي الى انخفاض العجز في ميزان المدفوعات، أن العلاقة بين عرض النقد وميزان المدفوعات في العراق، تتأثر بالسياستين النقدية والمالية المحلية، فضلاً عن العوامل الخارجية ومنها أسعار النفط لذلك، يجب على واضعي السياسات في العراق مراعاة هذه العوامل الضرورية عند اتخاذ قرارات اقتصادية لضمان استقرار الاقتصاد المحلي⁽¹⁾.

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات

اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي سجل عام 2004 (1.5%) فيما سجل ميزان المدفوعات فائضا مقداره (14835416.06) مليون دينار، يعود السبب في تحسن ميزان المدفوعات الى المساعدات الاجنبية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات المتحدة الامريكية في تدفق المساعدات الاجنبية ما اتاح دخول تلك الاموال الى النظام المالي وهذا ساعد على زيادة في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يضاف له زيادة الثقة في النظام المصرفي ما سمح في تعزيز الائتمان الخاص⁽²⁾، ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية ما جعل من حالة ميزان المدفوعات عرضه لأي تقلبات تحدث في اسعار النفط في السوق العالمية وظل يشكل تحدياً رئيساً لاستقرار ميزان المدفوعات.

استمرت الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2013 وسجل (7.6%) اما ميزان المدفوعات سجل فائضا مقداره (8035249.759) مليون دينار، بعدها بدأ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض وسجل عام 2020 (12.5%) اما ميزان المدفوعات سجل عجزا مقداره (-8084117.73) مليون دينار وفي العام 2022 سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا طفيف إذ سجل (10.1%) اما ميزان المدفوعات عام 2022 سجل فائضا مقداره (126308884.2) مليون دينار، ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص له دور مهم في النشاط الاقتصادي وله تأثير كبير يساهم في التطورات التكنولوجية بشكل يساهم في تطوير وظائف جديدة للمصارف تؤدي الى زيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى

1 - وسام محمد حسين الخزرجي، خليل إسماعيل عزيز، أثر عرض النقد على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 19، العدد 64، 2023، ص 228.

2 - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، مصدر سابق، ص 13.

الفصل الثاني: تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق

الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات⁽¹⁾، ان التحسن في ميزان المدفوعات في العراق لعام 2022 يعكس استقراراً اقتصادياً جزئياً، لكن هذا لا يعكس زيادة ملموسة في الائتمان الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بسبب هيمنة المصارف الحكومية المستمرة مقابل الضعف في دور المصارف الخاصة، على الرغم من تحسن ميزان المدفوعات وهو ما يعني توفر سيولة مالية جيدة في البلاد ولكن هذه الزيادة لم تترجم الى تحسن في الاقراض الخاص نتيجة عوامل مختلفة التركيز على النشاط الاستهلاكي الحكومي بدل من الاستثمار والانتاج فضلاً عن قيام البنك المركزي بالاحتفاظ بالعملات الاجنبية في تثبيت سعر الصرف بدلاً من تحفيز الاقراض المحلي والعامل الاهم هو توجه المصارف نحو إقراض القطاعات ذات الربح السريع بدل الاستثمار الانتاجي في الامد الطويل⁽¹⁾.

ج- اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات

اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي سجل عام 2004 (5%) فيما سجل ميزان المدفوعات فائضاً مقداره (14835416.06) مليون دينار، استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2014 وسجل (30.4%) اما ميزان المدفوعات سجل عام 2014 عجز مقداره (-12180062.2) مليون دينار، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع إجمالي الودائع بشكل نسبي ما ساهم في دعم قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة الصدمات وحاجة الدولة الى توفير اموال اللازمة من اجل سد العجز وتوفير بعض التمويل الداخلي من أجل تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات إذ ساعدت تلك الودائع على تجنب أزمة المالية واسعة النطاق ، ان زيادة الودائع يعني زيادة في السيولة النقدية أي حدوث استقرار نقدي وهذا يؤدي الى تقليل العجز في ميزان المدفوعات⁽²⁾، استمر اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى العام 2022 وسجل (15%) اما ميزان مدفوعات سجل عام 2022 فائضاً مقداره (126308884.2) مليون دينار باستثناء الاعوام (2009-2014-2015-2016-2020).

1 - Nthony J. Makin, THE BALANCE OF PAYMENTS AND THE EXCHANGE RATE, INTERNATIONAL ECONOMICS, FINANCE AND TRADE ,Vol 1, January, 2002,p2-3.

1 - صندوق النقد الدولي، تقرير المادة الرابعة لعام 2022 ، ص 5.

2 - صندوق النقد الدولي، تقرير المادة الرابعة لعام 2014 ، 2014، ص 6.

الفصل الثالث

قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول
العينة والعراق للمدة (2004-2022)

المبحث الأول

قياس وتحليل دور مؤشرات العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في
الجزائر للمدة (2004-2022).

المبحث الثاني

قياس وتحليل دور مؤشرات العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في
الأردن للمدة (2004-2022).

المبحث الثالث

قياس وتحليل دور مؤشرات العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في
العراق للمدة (2004-2022).

تمهيد:

يُتضمن هذا الفصل قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق للمدة (2004-2022) ومن أجل الحصول على نتائج سليمة للمؤشرات الاقتصادية وتجنب المشاكل التي تظهر عند تقدير الانموذج ومحاولة معالجتها وفق منهجية قياسية صحيحة أذ تم استعمال اختبار السكون للسلاسل الزمنية ومنها اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع والتكامل المشترك وفق الانموذج ARDL ومعرفة العلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي.

يتضمن الفصل ثلاث مباحث المبحث الأول تناول تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على الانموذج الانحدار الذاتي للأبطاءات الزمنية الموزعة ARDL وهو يعد من الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي ، اما المبحث الثاني فقد تناول تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في الاردن بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للأبطاءات الزمنية الموزعة ARDL، اما المبحث الثالث فتناول تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في العراق بالاعتماد على الانموذج الانحدار الذاتي للأبطاءات الزمنية الموزعة ARDL والتوصل الى نتائج المطلوبة ومن أجل التحقق من صحتها وتقويمها باستخدام الأسلوب الاحصائي.

المبحث الاول

قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

اولا:- توصيف النموذج القياسي

في هذا المبحث يمكن توضيح بعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية بين المؤشرات مثل اختبار ديكي فولر الموسع (الاستقرارية) واختبار الحدود واختبارات التشخيصية ومعالج الاجل الطويل ومعالج الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ، ومن اجل معرفة العلاقة بين المؤشرات المعتمدة في التحليل ويمكن تحديد المؤشرات المستقلة (عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي)، والمؤشرات التابعة (نمو الناتج المحلي الاجمالي، البطالة) وكما موضح في الجدول (7):-

$$GDPG = B0 + MS B1 + CR B2 + TD B3 + E1.$$

$$UN = B0 + MS B1 + CR B2 + TD B3 + E1.$$

جدول (7) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرمز	المعنى	المؤشرات
M2/GDP	عرض النقد الواسع نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	مستقل
CP/GDP	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	مستقل
TD/GDP	اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي	مستقل
GDP _R	نمو الناتج المحلي الإجمالي	تابع
Un	البطالة	تابع

الجدول: من عمل الباحث بالاعتماد على مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي.

تم اختبار استقراريه مؤشرات البحث من خلال اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وبيان اختبار معرفة هل ان المؤشرات مستقرة ام غير مستقرة، بمعنى تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل لها، وبعد اجراء الاختبار للمؤشرات الموضحة في الجدول وكما هي: -

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

ثانياً:- اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

جدول (8) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في الجزائر للمدة (2004-2022)

المؤشر	At Level	GDP _R	Un	M2 /GDP	DT /GDP	CP/GDP
With constant	t. Statistic	-3.8600	-3.5044	-0.4468	-2.6247	-1.0203
	Prob	0.0099	0.0203	0.8796	0.1065	0.7209
		***	**	No	No	No
With Constant &Trend	t. Statistic	-3.7265	-2.7952	-3.2787	-2.4577	-1.8126
	Prob	0.0470	0.2183	0.1014	0.3418	0.6535
		**	No	No	No	No
Without Constant &Trend	t. Statistic	-2.0725	-1.3333	2.4092	0.4599	-0.0689
	Prob	0.0397	0.1623	0.9934	0.8037	0.6454
		**	No	No	No	No
		D(GDP)	D(Un)	D(m2)	D(dt)	D(Cp)
	AT First Difference					
With constant	t. Statistic	-6.0644	-4.3774	-6.3585	-4.4483	-2.4210
	Prob	0.0001	0.0038	0.0001	0.0033	0.1509
		***	***	***	***	No
With Constant &Trend	t. Statistic	-6.1075	-5.3191	-6.1035	-4.5232	-1.5378
	Prob	0.0007	0.0033	0.0007	0.0188	0.7742
		***	***	***	***	No
Without Constant &Trend	t. Statistic	-6.3334	-4.4565	-5.0755	-4.3855	-2.0556
	Prob	0.0000	0.0002	0.0000	0.0002	0.0413
		***	***	***	***	**

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

Notes:-

a: (*) Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

يتضح من الجدول (8) عند المستوى $At \text{ Level}$ استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP/R بوجود قاطع فقط عند مستوى 1% أو بوجود قاطع واتجاه عام وعند مستوى معنوية 5% بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5%، أما البطالة Un استقر بوجود قاطع فقط وعند مستوى معنوية 5% في حين لم تستقر عند الاختبار بوجود قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام، أما بالنسبة لعرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي $M2/GDP$ لم تستقر سواء كان الاختبار بوجود قاطع فقط أو بوجود قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام، أما مؤشر إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي DT/GDP لم يستقر سواء كان الاختبار بوجود قاطع فقط أو بوجود قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام، أما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي CP/GDP لم يستقر بوجود قاطع فقط أو بوجود قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام.

أما عند الفرق الأول يتضح استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP/R عند الاختبار بوجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%. أما بالنسبة للبطالة Un استقرت عند الاختبار بوجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، أما مؤشر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي $M2/GDP$ استقرت بوجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، و مؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي DT/GDP استقر بوجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، أما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي CP/GDP لم يستقر عند الاختبار بوجود قاطع فقط أو بدون قاطع واتجاه عام بينما استقر عند الاختبار بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى 5%.

بما أن بعض المؤشرات استقرت عند المستوى والآخرى استقرت عند الفرق الأول فإن النموذج الملائم لأغراض التقدير والتحليل هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL).

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

ثالثاً: - تقدير دالة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

$$GDP/R = F(M2/GDP, CP/GDP, DT/GDP)$$

1- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

جدول (9) تقدير نموذج ARDL لدالة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
$GDP_R (-1)$	0.642978	0.190672	3.372176	0.0025
$GDP_R (-2)$	-0.747200	0.254967	-2.930574	0.0075
$GDP_R (-3)$	0.311670	0.244285	1.275848	0.2142
$GDP_R (-4)$	-0.589002	0.294815	-1.997871	0.0572
DT/GDP	0.357906	0.972603	0.367988	
CP/GDP	-0.501087	0.323393	-1.549467	
CP/GDP (-1)	-0.129912	0.270701	-0.479908	0.7161
CP/GDP (-2)	0.660751	0.295723	2.234354	
M2/GDP	0.095197	0.441691	0.215529	0.8692
C	-3.311150	18.85038	-0.175654	0.8932
R-squared	0.565476	Mean dependent var		10.38824
Adjusted R-squared	0.402529	S.D. dependent var		9.884109
F-statistic	3.470312	Durbin-Watson stat		1.763903
Probability	0.007102			

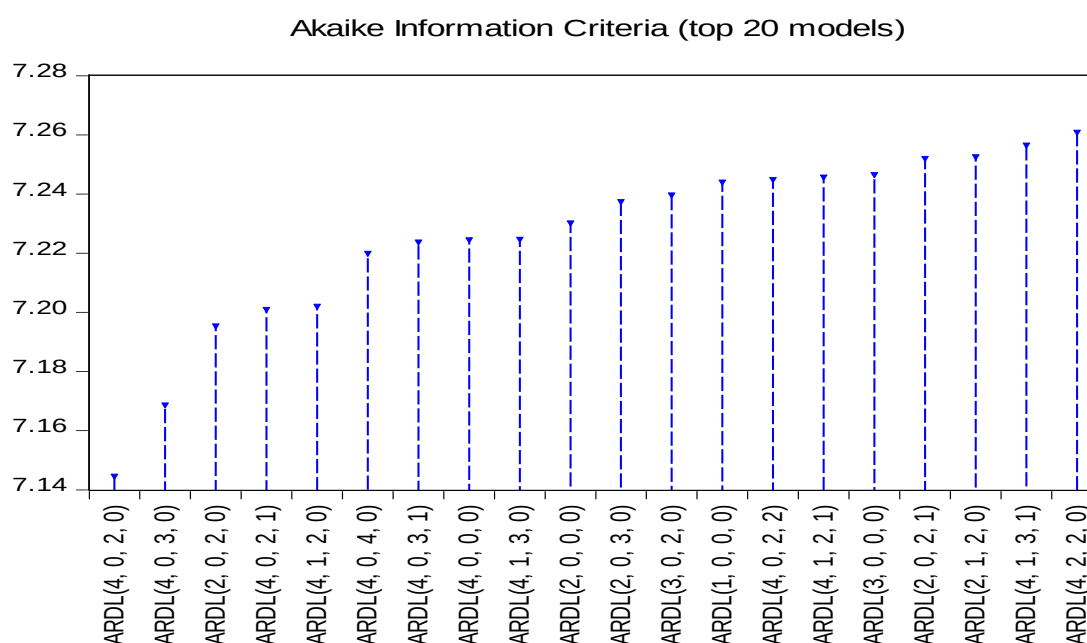
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

يتضح من الجدول (9)، ان قيمة R^2 (0.56) أي ان المؤشرات المستقلة ($M2/GDP$ و CP/GDP و DT/GDP) الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته (0.56%) من التغيرات الحاصلة في المؤشر التابع (نمو الناتج المحلي الإجمالي) اما الباقي يعود الى مؤشرات أخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي. اما بالنسبة لقيمة Adjusted R-squared المصححة هي (0.4025) وان الغاية من اخذ المصحح هو معرفة عدد المتغيرات في النموذج واكثر دقة خصوصا عندما يكون هناك اكثر من متغير مستقل بمعنى ان 41% من الاختلاف في المتغير التابع يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة في النموذج ، بينما كانت قيمة F المحتسبة هي (0.0071) عند مستوى معنوية 1% اي ان الانموذج المقدر معنوي لذا نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) وان النموذج معنوي يعني ان وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، اما C تمثل الحد الثابت بين المتغيرات.

2- اختبار فترات الابطاء المثلى :-

الشكل البياني (16) فترات الابطاء المثلى



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

من خلال الشكل البياني (16) يتضح ان مدة الإبطاء المثلى هي (4,0,2,0) بالاعتماد على معيار (AKaiKe) أذ يعد معيار أكايكي من افضل النماذج القياسية الاحصائية الممكنة لتمثيل مجموعة بيانات ونختار الافضل منها ذو الاقل نموذج من حيث التوازن بين الدقة والتعقيد⁽¹⁾.

3- اختبار الحدود (Bounds Test).

يمكن اختبار مدى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) وكما موضح في الجدول (10):-

جدول (10) اختبار الحدود (Bounds Test).

Test Stat.	Value	K
F- Stat	4.28	1
Signi.	I (0) Bound	I (1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يوضح الجدول (10) أن قيمة (F-statistics) المحتسبة والبالغة (4.28) كانت أكبر من قيمة F الحرجة العظمى البالغة (3.67) عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المؤشر التابع والمؤشرات المستقلة الاخرى.

1- نسبة الى العالم الياباني هيرو تو غي أكايكي في سبعينات القرن الماضي، يتم استخدامه بين النماذج التي تعطي أقل قيمة ويعد هو الافضل من حيث التوازن والبساطة، اضافة الى ذلك يفسر البيانات بشكل جيد (يعطي أقل قيمة خطأ ممكن ولا يكون معقد بشكل مفرط).

4- الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (11) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.6329	Prop . F	0.55
Obs*R-squared	2.022	Prob. Chi-Square	0.3637

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

يتضح من خلال الجدول (11) ان القيم الاحتمالية ل F المحتسبة غير معنوية عند مستوى 5%، وان Chi-Square ايضا غير معنوية عند مستوى 5% بمعنى اننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المؤشرات.

ب- اختبار ثبات التباين.

جدول (12) يوضح اختبار ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	2.63	Prob. F	0.078
Obs*R-squared	9.419	Prob. Chi-Square	0.0935
Scaled explained SS	12.7467688	Prob. Chi-Square	0.0259

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

يتضح من الجدول (12) ان القيم الاحتمالية لاختبار F المحتسبة غير معنوية عند مستوى 5% كذلك Chi-Square المحتسبة غير معنوية عند مستوى 5% أي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

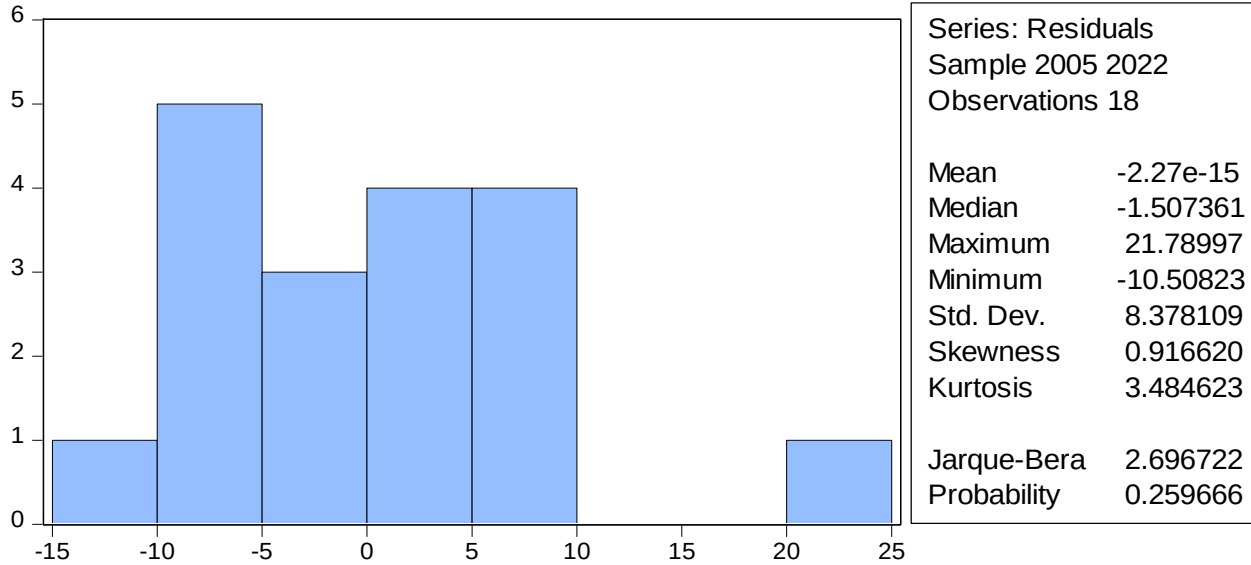
5- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي يتضح ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) وذلك لان قيمة p-value لاختبار Jarque-Bera أكبر من مستوى معنوية 5% ما يعني وجود

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية، لذلك نقبل فرضية العدم (H_0) والتي تشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H_1) وكما في الشكل ادناه.

شكل (17) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

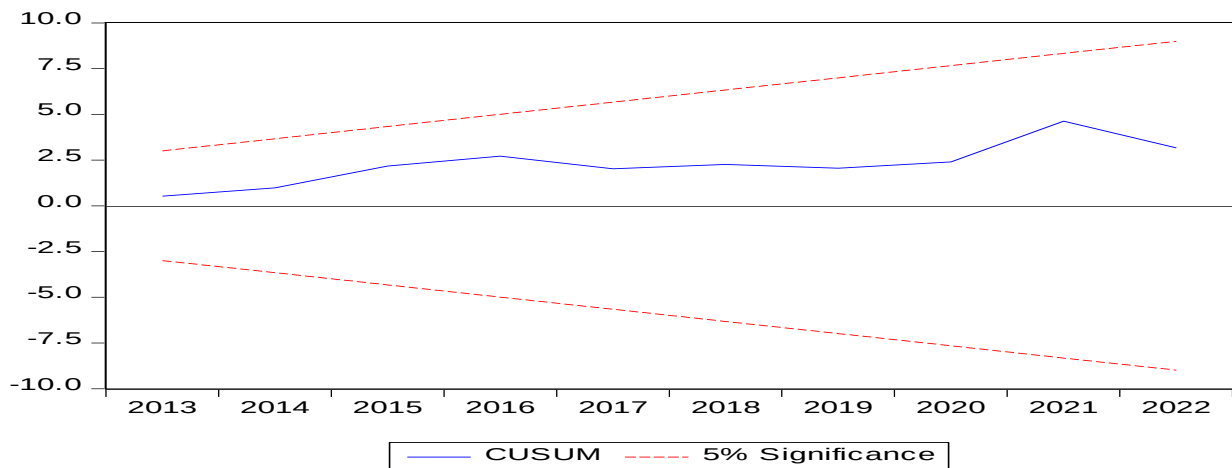


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

6- اختبارات الاستقرار الهيكلية

اختبار Cusum Test يوضح هذا الاختبار استقرارية المعالم المقدرة.

الشكل (18) يوضح اختبار معنوية المعالم المقدرة



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من خلال الشكل (18) ان مجموع تراكم البواقي يقع بين حدي القيم الحرجة وهذا يعني ان المعالم المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

7- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

جدول (13) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
C	-4.880024	35.44174	-0.137691	0.8932
D(GDP(-1)	0.68409	0.336797	1.895528	0.0873
D(CP)/ GDP	-0.834242	0.338261	-2.466266	0.0333
M2/ GDP	0.140303	0.830322	0.168974	0.8692
DT/ GDP	0.527488	1.826761	0.288756	0.7787
CP/GDP(-1)	0.043850	0.187349	0.234053	0.8197
COintE(-1)*	-2.036156	0.516396	-3.943014	0.0028
R-Squared	0.644913			-0.558824
Adjusted R- Squared	0.594186			13.47971
Log likelihood	-59.02597			7.311789
Durbin- Watson stat	2.012149			----

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

من خلال الجدول (13) يتضح ان نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة (GDP-1) له أثر معنوي عند مستوى 10% ما يفسر الأثر الإيجابي للمتغير على نفسه بمعنى ان نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة يؤدي الى نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (0.68%). بينما نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي CP/GDP له أثر معنوي عند مستوى 5% وسالب بمعنى ان زيادة نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة الحالية بنسبة (0.83%)، ويفسر ذلك ان زيادة نسب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لا يكون له أثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي والسبب ان البيئة في الجزائر غير ملائمة وجاذبة للاستثمار، حالة الاقتصاد الريعي والذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية والامر الاخر هو ان القروض يذهب جزء كبير منها الى الاستهلاك وعليه لا يكون لقطاع الخاص دور رئيسي في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، اما حد الخطأ C بلغ 0.89% غير معنوي عند مستوى 5%.

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

يتضح من الجدول ان اما معلمة تصحيح الخطأ (ConitEq-1) هي (-2.036156) سالبة ومعنوية عند مستوى 1% أي أكبر من العدد 1 بالمطلق هذا يعني ان سرعة التكيف تكون سريعة من أجل تصحيح الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير لغرض الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

أن سرعة التكيف $\text{Coin} / 1 = 2.036 / 1 = 0.49$ بمعنى ان ناتج مقلوب معلمة تصحيح الخطأ أقل من الواحد، يعني ذلك ان سرعة التكيف تكون سريعة وتحتاج اقل من سنة من أجل تصحيح الاختلال للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

8- تقدير معالم الاجل الطويل

جدول (14) تقدير معالم الاجل الطويل

معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
M2/GDP	0.068906	0.409058	0.16 450	0.8696
DT/GDP	0.259061	0.891366	0.290633	0.7773
CP/GDP	0.021536	0.092501	0.232813	0.8206
C	-2.396685	17.49890	-0.136962	0.8938

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

اما في الأجل الطويل يتضح من خلال الجدول (14) معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL، ان معلمة M2/GDP غير معنوية وهذا يعني ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير فعالة في الاجل الطويل وبسبب ضعف دور القطاع المصرفي وسيطرة السياسة المالية و زيادة حجم الانفاق العام والذي يكون اكثر فاعلية من السياسة النقدية مع عدم مرونة الاقتصاد وسعر الصرف وبيئة الاقتصاد الريعي ولا وجود لدور قوي للقطاع الخاص يستجيب بمرونة للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة أو عرض النقد . اما معلمة DT /GDP اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي غير معنوي في الاجل الطويل في اغلب البلدان النامية السبب في ذلك ان اغلب الودائع لا توظف في مجالات استثمارية ذات مردود إيجابي في الاجل الطويل ، إذ يذهب لغرض المضاربة، اما معلمة الائتمان الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي CP/GDP غير معنوية في الاجل الطويل وذلك لان الائتمان الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير فعال وليس له أثر معنوي ولكون ان الاستثمار يذهب لأجل هامشية للربح

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

السريع وليس تحقيق زيادة إنتاجية حقيقية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، اما حد الخطأ C بلغ 0.89% اي غير معنوي عند مستوى 5%.

رابعاً: - تقدير دالة البطالة.

1- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

$$Un = F(M2/GDP, CP/GDP, DT/GDP)$$

جدول (15) تقدير نموذج ARDL لدالة البطالة.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Un (-1)	-0.094833	0.178849	-0.530241	0.6075
M2/GDP	0.118005	0.085289	1.383589	0.1966
Dt/GDP	-0.137613	0.160339	-0.858263	0.4108
Dt(-1)	-0.074464	0.072576	-1.026012	0.3291
Dt(-2)	-0.296314	0.098635	-3.004155	0.0132
CP/GDP	-0.006437	0.018813	-0.342150	0.7393
C	19.15370	4.672860	4.098925	0.0021
R-squared	0.812818			11.52941
Adjusted R- squared	0.700508			1.374666
F-statistic Probability	7.237311 0.003441	Durbin-Watson stat		2.164537

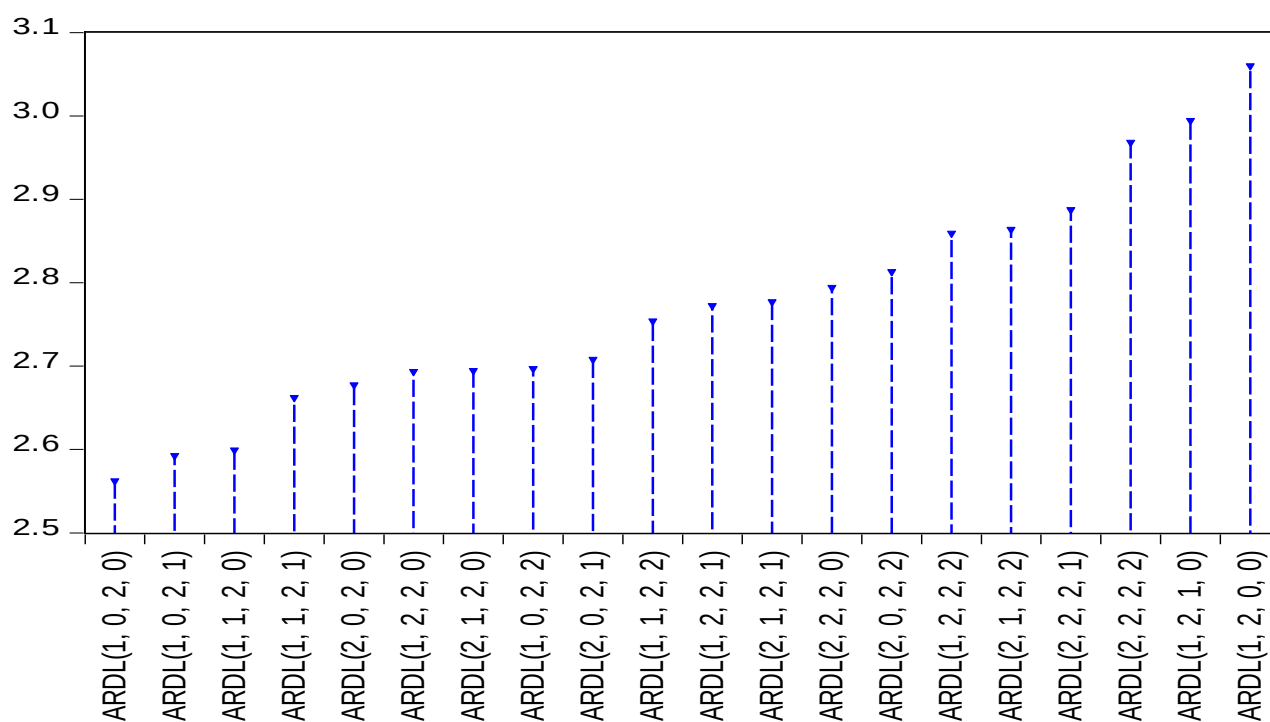
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يوضح الجدول (15) نتائج تقدير انموذج ARDL لدالة البطالة اذ كانت القوة التفسيرية للمؤشرات المستقلة هي ($R^2=81.28$) اي ان المؤشرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر ما نسبته (81.28%) من التغيرات في المؤشر التابع اما الباقي 19% يمثل التغير في المتغير التابع الذي لا يمكن للنموذج تفسيره وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.700)، وايضا كان الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة هي (7.23) وهي معنوية عند مستوى 1% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) اما حد الخطأ C بلغ 0.0021% وهو معنوي عند مستوى 5%.

2- اختبار فترات الابطاء المثلى:-

الشكل البياني (19) فترات الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews. 10

من خلال الشكل (19) يتضح ان مدة الابطاء المثلى للنموذج هو (1,0,2,0) بالاعتماد على معيار (Akaike) أذ يعد معيار أكيايكي من افضل النماذج القياسية الاحصائية الممكنة لتمثيل مجموعة بيانات ونختار الافضل منها ذو الاقل نموذج من حيث التوازن بين الدقة والتعقيد.

3 - اختبار الحدود (Bounds Test).

يمكن اجراء اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) وكما موضح في الجدول (16).

جدول (16) اختبار الحدود (Bounds Test).

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.80	3
Signi.	I(0) Bound	I(1)Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يوضح الجدول (16) ان قيمة (F-statistics) المحتسبة والبالغة (8.80) كانت أكبر من قيمة F الحرجة العظمى البالغة (3.67) عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المؤشر التابع والمؤشرات المستقلة الاخرى.

4 - الاختبارات التشخيصية.

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (17) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.323920	Prop . F	0.3186
Obs*R-squared	4.227458	Prob. Chi-Square	0.1208

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

يتضح من خلال الجدول (17) ان القيمة الاحتمالية ل F المحتسبة غير معنوية عند مستوى 5% وكذلك (Chi-Square) أيضا غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

ب- اختبار ثبات التباين

جدول (18) اختبار ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.764084	Prob. F	0.2039
Obs*R-squared	8.741360	Prob. Chi-Square	0.1887
Scaled explained SS	6.588049	Prob. Chi-Square	0.3606

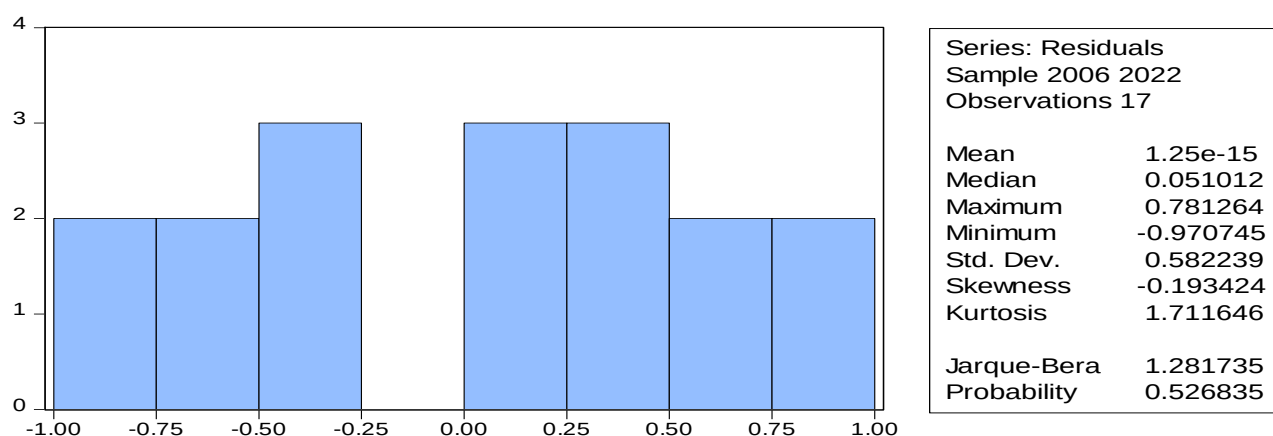
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

يتضح من الجدول (18) ان القيمة الاحتمالية ل F المحتسبة Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% أي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

5 - اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

من خلال إجراء اختبار التوزيع الطبيعي يتضح ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) وذلك لان قيمة p-value لمعلمة Jarque-Bera الاحتمالية والبالغة (0.526835) غير معنوية عند مستوى 5% ، لذلك نقبل فرضية العدم (H0) والتي تشير الى التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وكذلك نرفض الفرضية البديلة (H1) وكما في الشكل.

شكل (20) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

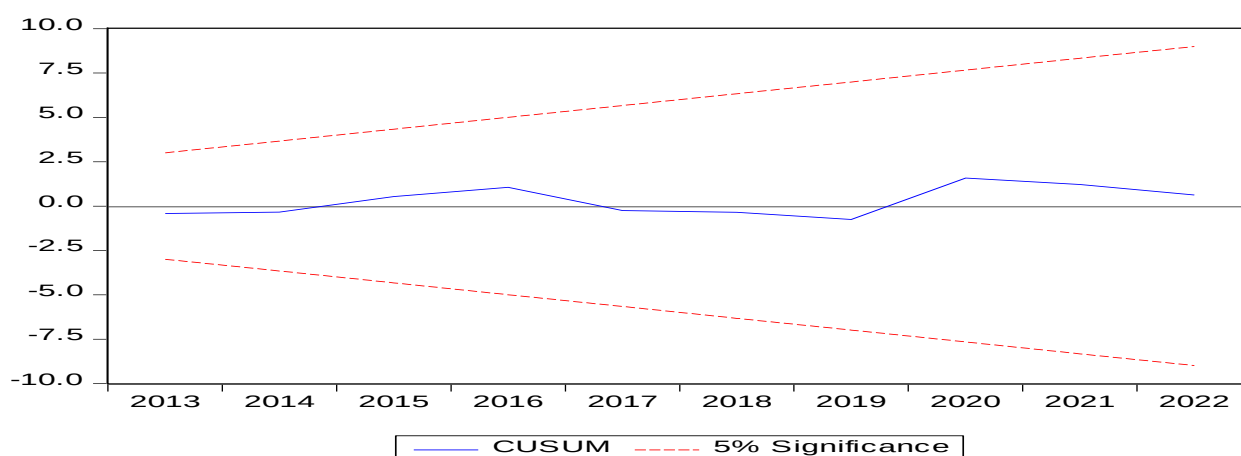


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

6 - اختبار الاستقرار الهيكلية

اختبار Cusum Test يوضح هذا الاختبار استقرارية معنوية المعالم المقدرة.

شكل (21) يوضح اختبار معنوية المعالم المقدرة.



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من خلال الشكل البياني (21) ان مجموع تراكم البواقي يقع بين حدي عمود القيم الحرجة، وهذا يعني ان المعالم المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

7- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

جدول (19) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
C	19.15370	4.67286	4.098925	0.0021
Un(-1)	-1.094833	178849 0	-6.121559	0.0001
M2 /GDP	0.118005	0.085289	1.383589	0.1966
Dt/GDP(-1)	-0.508390	0.221137	-2.298977	0.0443
CP/GDP	-0.006437	0.018813	-0.342150	0.7393
DT/ GDP	-0.137613	0.160339	-0.858263	0.4108
DT/ GDP(-1)	0.296314	0.098635	3.004155	0.0132
COintE(-1)	-1.094833	0.139452	-7.850969	0.0000
R-Squared	0.816956			-0.164706
Adjusted R- Squared	0.790807			1.390117
Durbin- Watson stat	2.164537			----

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

يتضح من الجدول (19) ان معدل البطالة في الجزائر (Un-1) لسنة السابقة له أثر معنوي سالب عند مستوى 1% وهو ما يفسر الأثر السلبي للمؤشر في نفسه، بمعنى ان زيادة معدل البطالة في السنة السابقة يؤدي الى انخفاض معدل البطالة للسنة الحالية بنسبة (1.09%). اما عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي M2/GDP له أثر غير معنوي بمعنى ان عرض النقد كمؤشر اقتصادي يعد غير معنوي في الاقتصاد الجزائري لأنه لا يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي خصوصا يتم فيه تداول جزء كبير من النقد خارج القنوات الرسمية، ولا يُستخدم بكفاءة جيدة في رسم السياسة النقدية مع ارتفاع حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي. اما الائتمان الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي CP /GDP غير معنوي في كثير من الاحيان لأنه لا يعكس حقيقة النشاط الائتماني ولا يترجم الى مساهمة فعالة في تحقيق معدل النمو الاقتصادي اضافه الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من التمويل وهو ما يضعف دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية.

في حين أن اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي Dt /GDP لها أثر موجب وغير معنوي عند مستوى 5% أذ يمكن تفسير ذلك بأن زيادة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي يكون له أثر ايجابي في الاقتصاد الجزائري، ان ارتفاع اجمالي الودائع لدى البنوك يعني زيادة في رؤوس الاموال بشكل أكبر من اجل الاقراض ما يساعد البنوك على تمويل المشاريع الاستثمارية في الزراعة والصناعة ومن ثم خلق فرص عمل جديدة لتقليل من معدل البطالة اما قيمة حد الخطأ C سجل 0.0021% وهو معنوي عند مستوى 5%.

يتضح أنّ معلمة تصحيح الخطأ (ConitEq-1) الذي يكشف عن تصحيح الاختلالات الحاصلة في الاجل القصير باتجاه إعادة التوازن في الاجل الطويل سالبة عند مستوى معنوية 1%، قد صُحِّح بمعدل (-1.094833)، أي أنّ سرعة التكييف جيدة بالنسبة للاقتصاد الجزائري $1 / \text{Coin} = 1.09 / 1 = 0.91$ بمعنى تحتاج الى من أقل السنة لتصحيح الاختلالات والوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

8- تقدير معالم الاجل الطويل

جدول (20) تقدير معالم الاجل الطويل

معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
M2/GDP	0.107784	0.07 946	1.419216	0.1862
DT/GDP	-0.4 4354	0.179501	-2.586918	0.0271
CP/GDP	-0.005879	0.017073	-0.344366	0.7377
C	17.49463	2.478749	7.057848	0.0000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

اما معالم الأجل الطويل يتضح من الجدول (20) أن معلمة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي M2/GDP غير معنوية يعني ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير فعال في الاجل الطويل نتيجة عدة عوامل منها ارتفاع معدل التضخم أي عند زيادة عرض النقد دون أي زيادة حقيقية في الإنتاج يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار مع انخفاض في مستوى الاستثمار بمعنى ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساس على تصدير النفط والغاز الطبيعي، لذا فأن عرض النقد لا يكون له دور في تحقيق معدل النمو الاقتصادي (لا تُترجم إلى زيادة في نمو الناتج المحلي وتظهر العلاقة غير معنوية بينهما)، الامر الآخر هو تفضيل الأفراد والمؤسسات الاحتفاظ بالعملات الاجنبية مثل الدولار و اليورو بدل العملة المحلية وهو ما يجعل السياسة النقدية أقل فاعلية وعلية تكون فعالية عرض النقد كأداة للتحكم في الاقتصاد ضعيفة.

اما معلمة Dt /GDP اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل معنوي عند مستوى 5% لكون ان طبيعة النظام البنكي في الجزائر يتمتع بالاستقرار ما يشجع الافراد على الادخار وابقاء اموالهم في المصارف فضلاً عن ذلك تقدم البنوك معدل فائدة ثابت او مستقر نسبيا ما يجعلها جاذبة على المدى الطويل، عند ما يكون حجم الودائع كبير هذا يشجع المصارف على منح القروض بشكل كبير للمؤسسات والافراد ما يساهم ذلك في بناء او اضافة مشاريع جديدة وبالتالي انخفاض معدل البطالة، والذي من الممكن ان يساهم في انخفاض معدل البطالة نتيجة استخدام البنك المركزي سياسة سحب السيولة المتوفرة عبر الودائع او يكون من خلال رفع أسعار الفائدة لكي تكون أداة فعالة ضمن السياسة النقدية فضلاً عن تشجيع المشاريع

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

الصغيرة والمتوسطة وتمويلها ما يعزز من التنويع الاقتصادي وعليه ان الودائع تعد الركيزة الأساسية لبناء نظام مالي قوي.

اما معلمة CP/GDP الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير فعال في الاجل الطويل لكون معظم البنوك في الجزائر مملوكة للدولة وتعمل على تفضيل المشاريع قصيرة الاجل فضلاً عن ضعف الثقة بالادخار والاستثمار بمعنى ان الافراد والمؤسسات لا يستثمرون في الادوات المالية طويلة الاجل مع غياب الحوافز للقطاع الخاص مثل الاعفاءات الضريبية او الضمانات الحكومية.

المبحث الثاني

قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في الأردن

أولاً: اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

جدول (21) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في الاردن للمدة (2004- 2022)

المؤشر	At Level	GDP _R	Un	M2/GDP	Dt/GDP	CP/GDP
With constant	t. Statistic	-2.1666	-1.6727	-0.1413	-1.2583	1.9218
	Prob	0.2237	0.4239	0.9275	0.6232	0.9994
		No	No	No	No	No
With Constant &Trend	t. Statistic	-4.2651	-2.1651	-5.8668	-3.6444	-1.7599
	Prob	0.0176	0.4728	0.0011	0.0560	0.6812
		***	No	***	**	No
Without Constant &Trend	t. Statistic	-1.0707	0.3927	1.9348	1.1801	1.9325
	Prob	0.2460	0.7842	0.9819	0.9320	0.9830
		No	No	No	No	No
		D(GDP)	D(Un)	D(m2)	D(dt)	D(Cp)
	AT First Difference					
With constant	t. Statistic	-6.4965	-1.3580	-4.7469	-2.7652	-3.2975
	Prob	0.0001	0.5737	0.0024	0.0841	0.0315
		***	No	***	*	**
With Constant &Trend	t. Statistic	-6.3017	-3.6819	-4.5946	-2.6587	-4.4917
	Prob	0.0005	0.0545	0.0125	0.2625	0.0136
		***	**	***	No	***
Without Constant &Trend	t. Statistic	-6.6542	-1.2194	-4.5275	-2.6945	-3.2431
	Prob	0.0000	0.1939	0.0002	0.0125	0.0029
		***	No	***	***	***

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

Notes:-

a: (*) Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

يتضح من الجدول (21) عند المستوى $At \text{ Level}$ عدم استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP/R بوجود قاطع فقط واستقر بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى 1% ولم يستقر عند الاختبار بدون قاطع واتجاه عام، معدل البطالة Un لم يستقر عند الاختبار بوجود قاطع فقط او بوجود قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام، اما بالنسبة لعرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي $M2/GDP$ لم يستقر سواء كان الاختبار بوجود قاطع فقط بينما استقر عند الاختبار بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% اما عند الاختبار بدون قاطع واتجاه عام لم يستقر، اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي DT/GDP لم يستقر سواء كان الاختبار بوجود قاطع فقط بينما استقر بوجود قاطع واتجاه عام ولم يستقر بدون قاطع واتجاه عام، اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي CP/GDP لم يستقر عند الاختبار بوجود قاطع فقط او بوجود قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام.

اما عند الفرق الأول يتضح استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP_R عند الاختبار بوجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، اما البطالة Un لم تستقر عند الاختبار بوجود قاطع فقط بينما استقر عند الاختبار بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5%، اما مؤشر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي $M2/GDP$ استقر في جميع الحالات عند الاختبار بوجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، بينما اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي DT/GDP استقر عند الاختبار عند مستوى معنوية 10% بوجود قاطع فقط بينما لم يستقر عند الاختبار بوجود قاطع واتجاه عام واستقر عند الاختبار بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي CP/GDP استقر عند الاختبار بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 5% و بوجود قاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى 1%.

بما ان بعض المؤشرات استقرت عند المستوى والآخرى استقرت عند الفرق الأول فإن النموذج الملائم لأغراض التقدير والتحليل هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL).

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

ثانياً: - تقدير دالة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

1- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

$$GDP/R = F(M2/GDP, CP/GDP, DT/GDP)$$

جدول (22) نتائج انموذج ARDL لدالة نمو الناتج المحلي الإجمالي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
$GDP_R (-1)$	-0.408404	0.286669	-1.4 4651	0.2274
$GDP_R (-2)$	0.212739	0.177382	1.199323	0.2966
M2/GDP	0.410834	0.278322	1.476113	0.2140
M2/GDP (-1)	1.425738	0.397823	3.583855	0.0231
M2/GDP (-2)	0.636298	0.483234	1.316750	0.2583
DT/GDP	-0.768357	0.436123	-1.761791	0.1529
DT/GDP (-1)	-1.506618	0.317904	-4.739229	0.0090
DT /GDP (-2)	-0.474285	0.450913	-1.051834	0.3522
CP/GDP	0.292234	0.357980	0.816339	0.4601
CP/GDP (-1)	0.011627	0.568411	0.020455	0.9847
CP/GDP (-2)	-0.262023	0.346295	-0.756647	0.4914
C	-7.338103	14.84818	-0.494209	0.6471
R-squared	0.966445			3.370588
Adjusted R-squared	0.865782			2.433045
F-statistic Probability	9.600748 0.021129	Durbin-Watson stat		2.530278

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

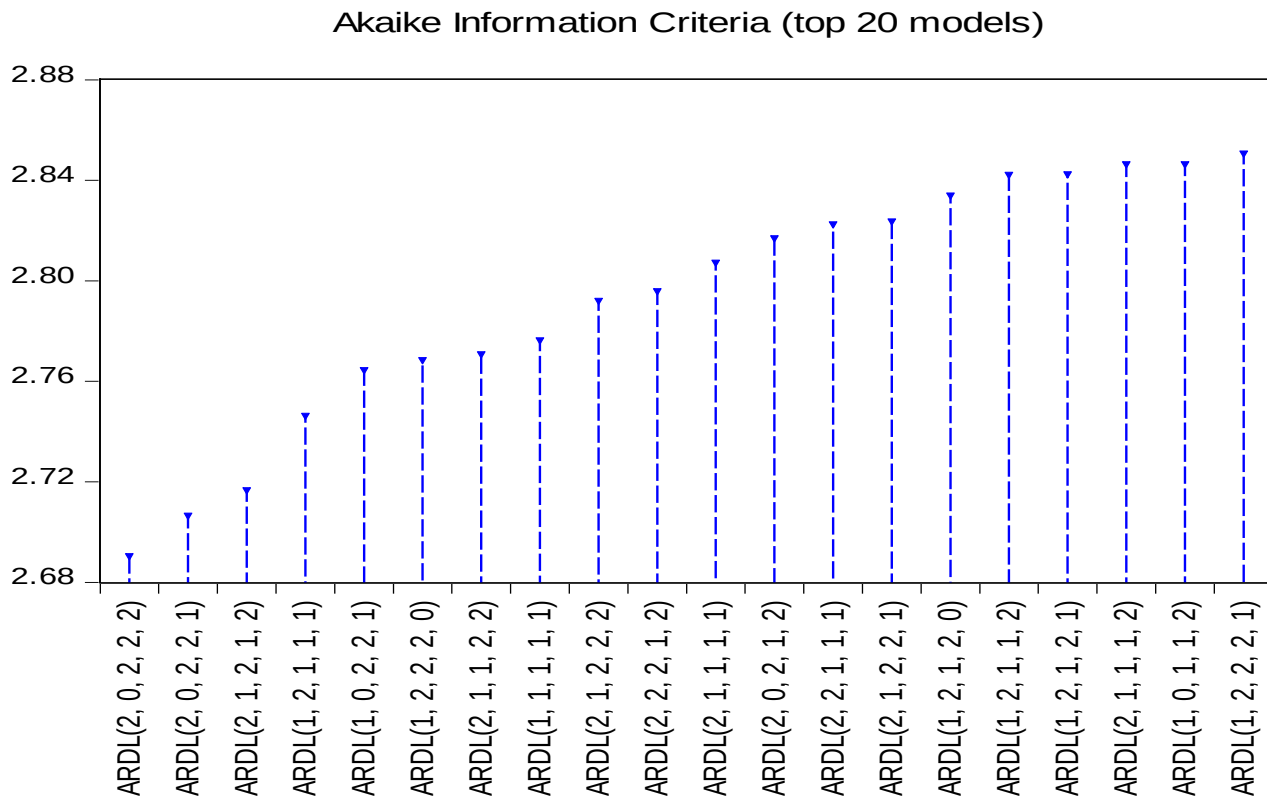
يتضح من الجدول (22) اعلاه نتائج تقدير انموذج ARDL اذ كانت القوة التفسيرية للمؤشرات المستقلة (%96.6 = R^2) اي ان المؤشرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر ما نسبته (96%) من التغيرات في المؤشر التابع والباقي يعود الى مؤشرات اخرى غير

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

داخله في النموذج وكانت قيمة Adjusted R-squared (86.5%)، وايضا كان الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة هو (0.02119) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

2- اختبار فترات الابطاء المثلى

الشكل (22) فترات الابطاء المثلى



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

من خلال الشكل البياني (22) يتضح ان مدة الابطاء المثلى هي (2,0,2,2,2) بالاعتماد على معيار (AKaiKa)، أذ يعد معيار أكايكي من افضل النماذج القياسية الاحصائية الممكنة لتمثيل مجموعة بيانات ونختار الافضل منها ذو الاقل نموذج من حيث التوازن بين الدقة والتعقيد.

3- اختبار الحدود (Bounds Test)

يمكن اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) من خلال الجدول (23).

جدول (23) اختبار الحدود (Bounds Test).

Test Stat.	Value	K
F- Stat	5.416727	4
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.2	3.09
%5	2.56	3.49
%2.5	2.88	3.87
%1	3.29	4.37

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

يوضح الجدول (23) نتائج اختبار الحدود ويمكن ان نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة والبالغة (5.416727) كانت أكبر من قيمة (F الحرجة) والبالغة (3.49) عند مستوى معنوية (5%) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أذ توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين كل من المؤشر التابع والمؤشرات المستقلة الاخرى.

4- الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (24) يوضح اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.576090	Prop . F	0.5838
Obs*R-squared	2.266045	Prob. Chi-Square	0.3221

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يلاحظ من الجدول (24) ان القيمة الاحتمالية لاختبار ل F غير معنوية عند مستوى 5% وكذلك القيمة الاحتمالية ل Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة او ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

ب- اختبار ثبات التباين

جدول (25) اختبار ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.554410	Prob. F	0.2541
Obs*R-squared	9.379668.	Prob. Chi-Square	0.2265
Scaled explained SS	7.565508	Prob. Chi-Square	0.3725

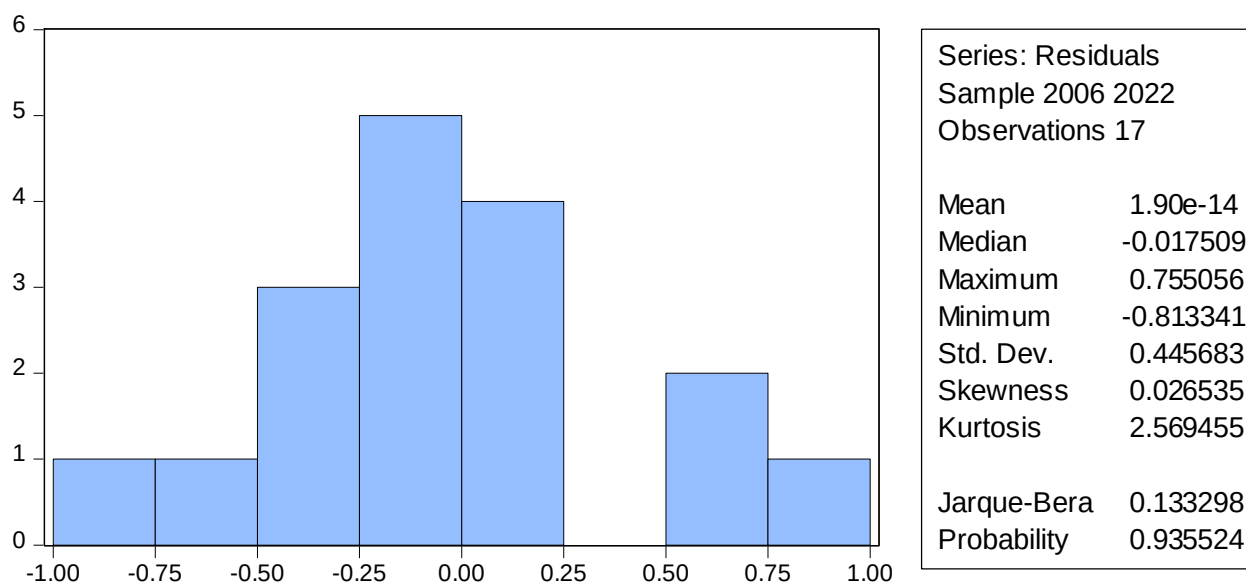
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من الجدول (25) ان القيمة الاحتمالية لاختبار ل F غير معنوية عند مستوى 5% و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين بين المتغيرات المستقلة.

5- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

من خلال إجراء اختبار التوزيع الطبيعي يتضح ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) وذلك لان قيمة p-value لمعلمة Jarque-Bera والبالغة (0.935524) أكبر من مستوى معنوية 5% ، لذلك نقبل فرضية العدم (H0) والتي تشير الى وجود توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية وكذلك نرفض الفرضية البديلة (H1).

شكل (23) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

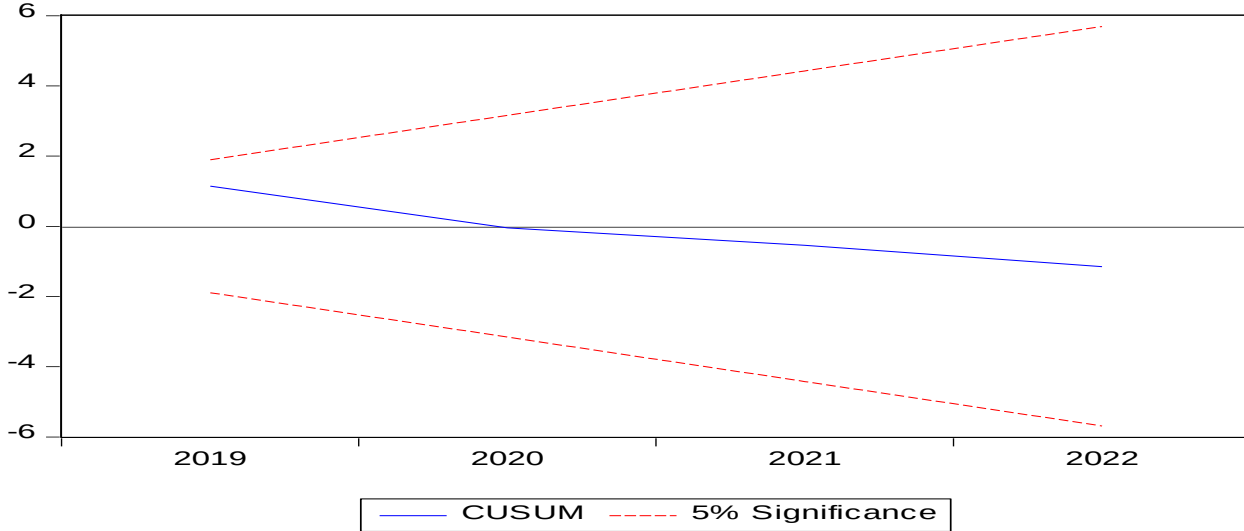


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

5- اختبار الاستقرار الهيكلية .

Cusum Test يوضح هذا الاختبار استقرارية معنوية المعالم المقدرة

شكل (24) يوضح اختبار معنوية المعالم المقدرة.



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

يتضح من خلال الشكل البياني (24) أعلاه ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة

يعني ذلك ان المعلمات المقدرة في الانموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

7 - تقدير معالم الاجل القصير (معلمة تصحيح الخطأ).

من خلال الجدول (26) يتضح أنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP-1) له أثر سالب معنوي عند مستوى 10% وهو ما يفسر الأثر السلبي للمؤشر نفسه يعني ان نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة يؤدي الى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (-0.21%)، اما معلمة (M2/GDP) عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي موجب ومعنوي عند مستوى 5% بنسبة (0.41%) بمعنى ان زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي والسبب ان زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة نسبة السيولة لدى الافراد والشركات بالتالي يزداد الطلب الكلي ومع وجود طاقات انتاجية غير مستغلة تؤدي الى زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ان زيادة عرض النقد في الاردن تكون محكومة بالسياق النقدي والتضخمي.

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

جدول (26) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
D(GDP)-1)	-0.212739	0.095773	-2.221289	0.0905
D(M2)/GDP	0.410834	0.109336	3.757542	0.0198
D(M2 (1-))	-0.636298	0.233533	-2.724662	0.0527
D(DT)/ GDP	-0.768357	0.126162	-6. 90245	0.0037
D(DT(1-))	0.474285	0.201376	2.355226	0.0781
D(CP)/ GDP	0.292234	0.117363	2.489990	0.0675
D(CP(-1))	0.262023	0.101090	2.591972	0.0606
COintE(-1)*	-1.195665	0.139822	-8.551363	0.0010
R-Squared	0.930571			-0.329412
Adjusted R- Squared	0.876571			1.691436
Log likelihood	-9.868122			2.494232
Durbin- Watson stat	2.530278			---

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

اما معلمة الانتماء الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (CP/GDP) موجب ومعنوي عند مستوى 10% بنسبة (0.29%) هذا يعني فاعلية الانتماء الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير اي ان زيادة الانتماء الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي هدفها يكون هو زيادة في الطلب الكلي في الاقتصاد ما يؤدي الى ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير.

اما معلمة (Dt /GDP) لسنة سابقة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي موجبة ومعنوي عند مستوى 10% بنسبة (0.0781%) هذا يعني فاعلية اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير ، بمعنى ان زيادة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي يعني زيادة السيولة المالية التي تستخدم لمنح القروض

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

للقطاع الخاص اي زيادة في الاستثمار وزيادة في الانتاج والتوظيف اي زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

كما يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ (ConitEq-1) معنوية عند مستوى 1% وأكبر من العدد 1 بالقيمة المطلقة بمعنى ان سرعة التكيف لتصحيح الاختلالات سريعة في الاجل القصير من أجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

سرعة التكيف $\text{coint} / 1 = 1.19 / 1 = 0.84\%$ ، اي أن مقلوب معلمة تصحيح الخطأ أقل من الواحد يعني أن سرعة التكيف تحتاج أقل من السنة من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

8- تقدير معالم الاجل الطويل.

جدول (27) تقدير معالم الاجل الطويل .

معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
M2/GDP	2.068196	0.579528	3.568759	0.0234
DT/GDP	-2.299356	0.506326	-4.541256	0.0105
CP/GDP	0.034991	0.186156	0.187964	0.8601
C	-6.137255	12.59173	-0.487404	0.6515

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من خلال الجدول (27) ان معلمة (M2/GDP) عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي موجب ومعنوي عند مستوى 5% بنسبة (0.0234%) هذا يعني فعالية عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ، اي ان زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي تساهم في دعم الانتاج لكن يحتاج الى بيئة اقتصادية مستقرة وهذا له اثر على نمو الناتج المحلي الاجمالي، كما ان معلمة (Dt/GDP) اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي سالبة ومعنوية عند مستوى 1% بنسبة (-2.29%) هذا يعني ان اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي لها اثر معنوي سالب في الاجل الطويل، السبب في ذلك ان اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي لا تؤدي الى زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك لعدم وجود ربط بين حجم الادخار وزيادة الاستثمار الانتاجي او توجه تلك الودائع الى الاستهلاك بدل الاستثمار، اما حد الخطأ C بلغ

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

0.65% وهو غير معنوي عند مستوى 5%. أما معلمة (CP/GDP) الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (0.86%) غير معنوية هذا يعني ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي له أثر غير معنوي موجب على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل وذلك لان جزء كبير من تلك القروض تستخدم في الاستهلاك او العقارات النشطة غير الانتاجية وليس في بناء مشاريع تضيف للناتج شيء فضلاً عن ان القروض لا تستخدم في الابتكار او التطوير التكنولوجي لغرض دعم وتحسين الانتاجية وهو العنصر الاساس في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل.

ثالثاً: - تقدير دالة البطالة.

1- نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

$$Un = F(M2/GDP, CP/GDP, DT/GDP)$$

جدول (28) تقدير نموذج ARDL لدالة البطالة .

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN (-1)	0.608429	0.293433	2.073485	0.0680
M2/GDP	0.766588	0.203969	3.758348	0.0045
M2/GDP (1-)	0.473851	0.194196	2.440063	0.0374
DT/GDP	-1.181546	0.225110	-5.248755	0.0005
CP/GDP	0.653115	0.270363	2.415698	0.0389
CP/GDP (1-)	-1.093191	0.488430	-2.238173	0.0520
CP/GDP (2-)	0.487982	0.205390	2.375880	0.0415
C	-22.68318	12.09010	-1.876179	0.0934
R-squared	0.953469			15.57059
Adjusted R-squared	0.917278			3.986503
F-statistic Probability	26.34549 0.000027	Durbin-Watson stat		2.348594

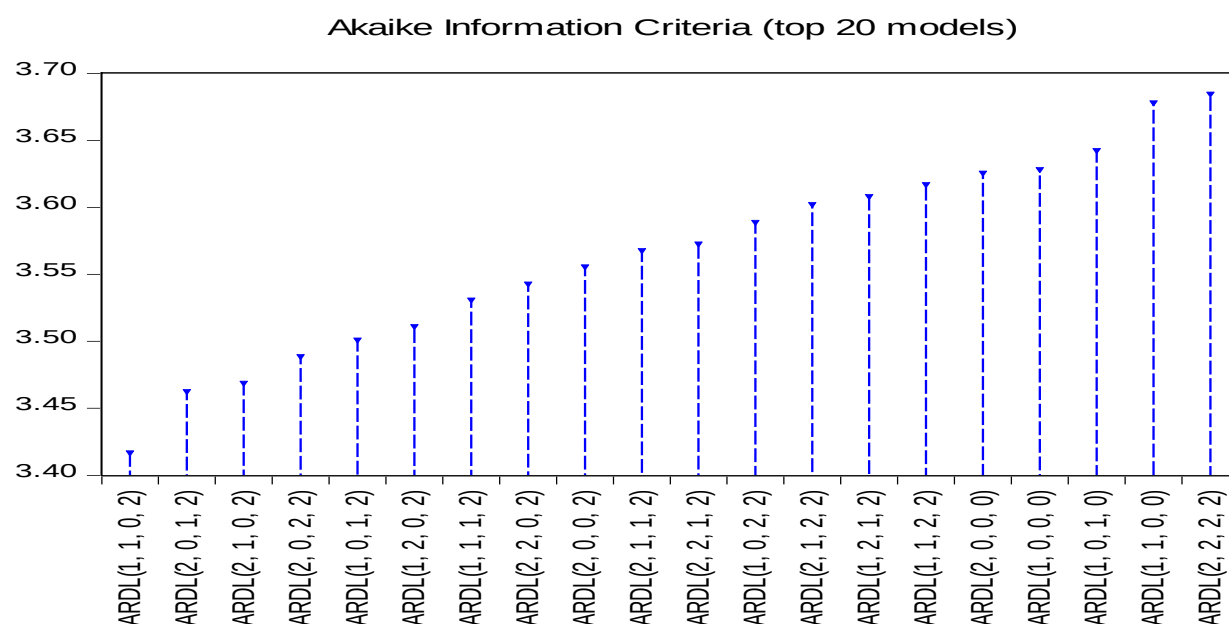
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

من خلال الجدول (28) اعلاه الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL يتضح ان القوة التفسيرية للمؤشرات المستقلة هي ($R^2=0.95\%$) اي ان المؤشرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر ما نسبته (95%) من التغير في المتغير التابع والباقي 15% يمثل التغير في المتغير التابع الذي لا يمكن للنموذج تفسيره، وكانت قيمة Adjusted R-squared (91%)، و ايضا كان الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة هي (26.34) وهي معنوية عند مستوى 1% (0.000029) اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) وان قيمة C هو حد الخطأ هو 0.0934% أي غير معنوية عند 5%.

2- اختبار فترات الابطاء المثلى

الشكل (25) فترات الابطاء المثلى



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10. Eviews

من خلال الشكل (25) يتضح ان فترات الابطاء المثلى هي (1,1,0,2) بالاعتماد على معيار (AKaiKe)، أذ يعد معيار أكايكي من افضل النماذج القياسية الاحصائية الممكنة لتمثيل مجموعة بيانات ونختار الافضل منها ذو الاقل نموذج من حيث التوازن بين الدقة والتعقيد.

3- اختبار الحدود (Bounds Test).

يمكن اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) وكما موضح في الجدول (29) ادناه

جدول (29) اختبار الحدود (Bounds Test).

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.253792	3
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يوضح الجدول (29) نتائج اختبار الحدود إذ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة والبالغة (8.25) كانت أكبر من قيمة F الحرجة العظمى البالغة (3.67) عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المؤشر التابع والمؤشرات المستقلة الاخر

4 – الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (30) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.23375	Prop . F	0.3285
Obs*R-squared	3.298038	Prob. Chi-Square	0.1922

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

يتضح من الجدول (30) ان القيم الاحتمالية ل F المحتسبة غير معنوية عند مستوى معنوية 5% اما Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% يعني قبول فرضية عدم التنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

ب- اختبار ثبات التباين

جدول (31) اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	0.262397	Prob. F	0.9542
Obs*R-squared	2.881415	Prob. Chi-Square	0.8958
Scaled explained SS	2.114504	Prob. Chi-Square	0.9532

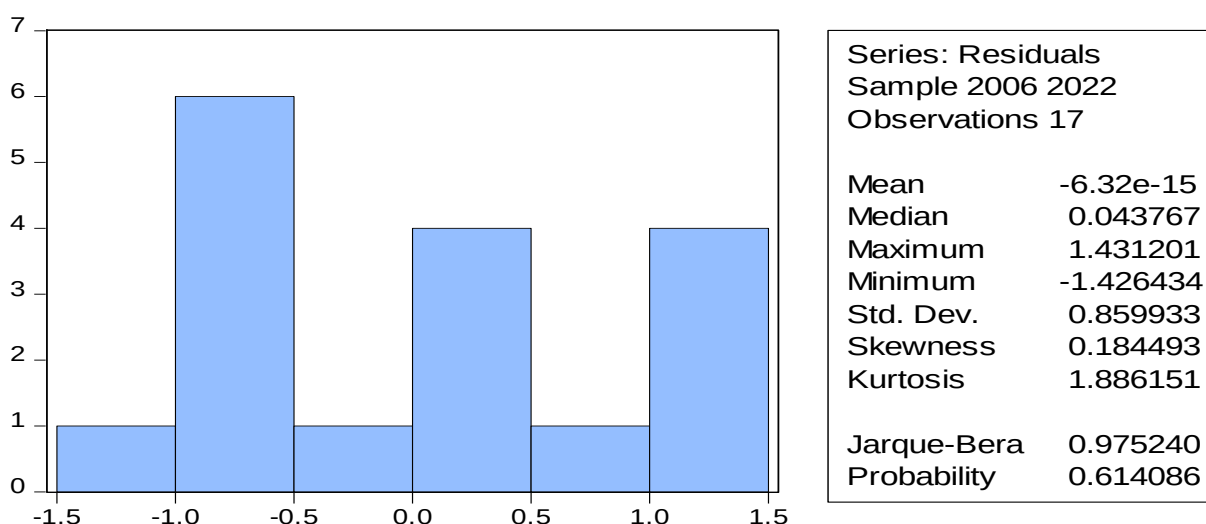
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

يتضح من الجدول (31) ان القيم الاحتمالية ل F المحتسبة و Chi-Square غير معنويتان عند مستوى 5% يعني قبول فرضية عدم التنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين اي ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

5- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي يتضح ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) وذلك لان قيمة p-value لمعلمة Jarque-Bera والبالغة (0.61) أكبر من مستوى المعنوية 5% ما يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، لذلك نقبل فرضية عدم (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1) وكما في الشكل.

شكل (26) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

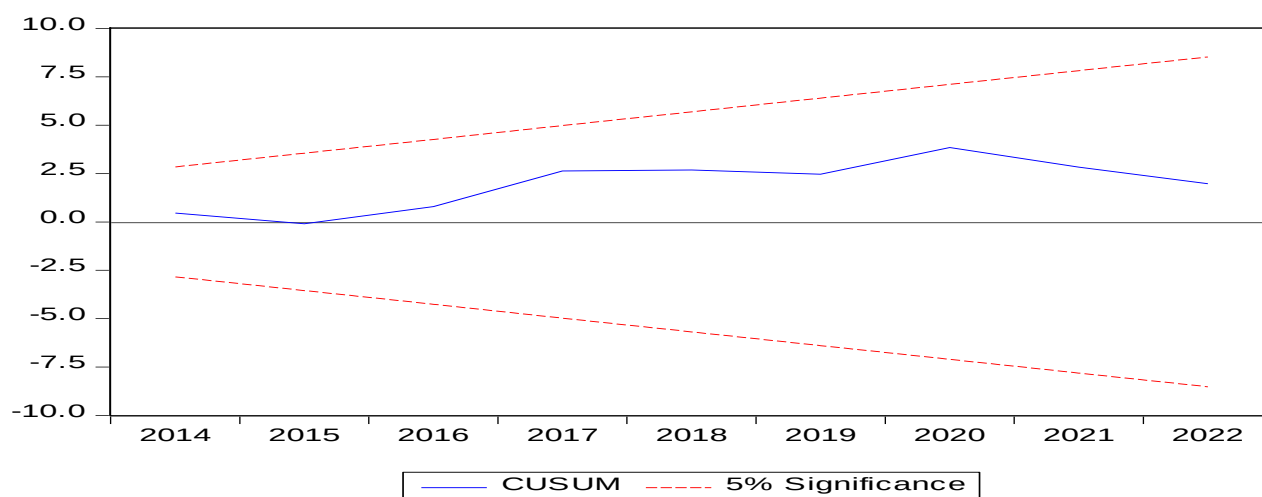


الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10.

6 - اختبار الاستقرار الهيكلي

اختبار Cusum Test يوضح هذا الاختبار استقرارية معنوية المعالم المقدرة

شكل (27) يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي.



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يوضح الشكل (27) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل حدي القيم الحرجة ما يعني ان المعلمات

المقدرة معنوية عند مستوى 5%.

7 - تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

جدول (32) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
UN(-1))	-0.391571	0.293433	-1.334448	0.2148
M2(-1)/ GDP	1.240439	0.269399	4.604459	0.0013
Dt/GDP	-1.181546	0.225110	-5.248755	0.0005
CP(-1)/ GDP	0.047906	0.272449	0.175836	0.8643
D(M2)/ GDP	0.766588	0.203969	3.758348	0.0045
D(CP)/GDP	0.653115	0.270363	2.415698	0.0389
D(CP(-1))	-0.487982	0.205390	-2.375880	0.0415
ConitEq-1	-1.391571	0.050716	-7.720798	0.0000

$$EC = UN - (3.1679 * M2 - 3.0174 * DT + 0.1223 * CP - 57.9287)$$

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من خلال الجدول (32) ان معلمة (M2/GDP) عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لها أثر معنوي موجب عند مستوى 1% بمعنى زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة البطالة بنسبة (1.24%) ان زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي لا تستثمر انتاجيا ويؤدي الى حدوث تضخم وبالتالي تضرر القطاع الخاص فضلاً عن ان سياسة البنك المركزي في الاردن يبقي اسعار الفائدة مرتفعة نسبياً بمعنى ان اي زيادة في عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي لا تؤدي الى توسع حقيقي في الائتمان او الاستثمار، في حين معلمة Dt/GDP اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية لها أثر معنوي عند مستوى 1% وسالب على معدل البطالة وهذا يتضح أن اجمالي الودائع يساهم في انخفاض معدل البطالة في الاجل القصير لكون ان البنوك تمتلك سيولة مالية جيدة من اجل الاقراض لغرض دعم المشاريع واستثمارات جديدة ما يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة خصوصاً في القطاعات كثيفة العمالة، اما معلمة CP/GDP الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي موجبة و معنوية عند مستوى 5% هذا يعني ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

غير معنوي على البطالة اي علاقة طردية يعمل على زيادة معدل البطالة في الاجل القصير اي زياد تمويل المشاريع من خلال القروض المقدمة من قبل المصارف لغرض تمويل الشركات والتي يمكنها من توسيع الاستثمار وخلق فرص العمل لكن لم يؤدي الى انخفاض معدل البطالة.

يتضح أنّ معامل تصحيح الخطأ (ConitEq-1) (-1.391571) سالب ومعنوي عند مستوى 1% اي انها أكبر من العدد 1 بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف سريعة لغرض تصحيح الاختلال الذي يحصل في الاجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

سرعة التكيف $\text{coint}/1 = -1.39 / 1 = 0.71$ بما ان ناتج مقلوب معلمة تصحيح الخطأ اقل من العدد 1 يعني ان سرعة التكيف سريعة لتصحيح الاختلال أي تحتاج الى أقل من سنة للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

8- تقدير معالم الاجل الطويل

جدول (33) تقدير معالم الاجل الطويل

معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
M2/GDP	3.167851	2.699427	1.173527	0.2707
DT/GDP	2.187851	2.524326	-1.195348	0.2625
CP/GDP	0.122344	0.610172	0.200507	0.8455
C	-57.92866	31.83883	-1.819434	0.1022

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من خلال الجدول (33) ان معلمة (M2/GDP) عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي وغير معنوية هذا يعني ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي له اثر غير معنوي على البطالة في الاجل الطويل والسبب هو ضعف قدرة السياسة النقدية على خلق توفير فرص عمل مستدامة مع وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل، وعليه فأن زيادة عرض النقد يؤدي الى ارتفاع في الاسعار (تضخم) ومن شأن ذلك تقليل القدرة الشرائية وزيادة التكاليف فيضطر اصحاب العمل على تخفيض الاجور ومن ثم تسريح العمال وفي هذه الحال فأن البطالة

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

لم تنخفض ومن الممكن ان ترتفع، اما معلمة (Dt/GDP) اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي وغير معنوية هذا يعني ان اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي له اثر غير معنوي على البطالة في الاجل الطويل، يعني ذلك توجه الاستثمار في ادوات مالية حكومية مثل سندات الخزينة فضلاً عن ضعف القطاع المالي على توجيه القروض الى مشاريع انتاجية تخلق فرص عمل جديدة وهذا يجعل البطالة لم تنخفض في الاجل الطويل، كما ان معلمة (CP/GDP) الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وغير معنوية هذا يعني ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي له اثر غير معنوي على البطالة في الاجل الطويل، يعود ذلك الى عدم توجيه تلك القروض الى القطاعات الانتاجية المنتجة الموفرة للوظائف وبالتالي لا تخفض من معدل البطالة الامر الاهم هو ضعف ثقة القطاع الخاص في الاستقرار الاقتصادي وهذا يعني ان تلك القروض لا تؤدي الى توفير فرص عمل وهذا يجعل البطالة لم تنخفض في الاجل الطويل، اما قيمة C يمثل حد الخطأ 0.1022 غير معنوي عند مستوى 5%.

المبحث الثالث

قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)

أولاً: اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

جدول (34) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في العراق للمدة (2004-2022)

المؤشر	At Level	GDP _R	Un	M2/GDP	CP/GDP	DT/GDP
With constant	t. Statistic	-4.2584	0.8847	-1.5421	-1.3367	-1.5684
	Prob	0.0044	0.9926	0.4902	0.5889	0.4774
		***	No	No	No	No
With Constant &Trend	t. Statistic	-4.1488	-1.5372	-4.5043	-1.8065	-2.0837
	Prob	0.0219	0.7769	0.0122	0.6589	0.5197
		**	No	**	No	No
Without Constant &Trend	t. Statistic	-1.0822	2.3817	0.3385	0.4471	0.2780
	Prob	0.2411	0.9932	0.7720	0.8004	0.7553
		No	No	No	No	No
		D(GDP)	D(Un)	D(m2)	D(CP)	D(Dt)
	AT First Difference					
With constant	t. Statistic	-7.9914	-3.8483	-3.9198	-3.9966	-4.5501
	Prob	0.0000	0.0108	0.0116	0.0081	0.0027
		***	**	**	***	***
With Constant &Trend	t. Statistic	-7.7151	-4.6104	-4.3639	-3.9822	-4.2530
	Prob	0.0001	0.0101	0.0201	0.0311	0.0240
		***	**	**	**	**
Without Constant &Trend	t. Statistic	-8.1795	-3.0830	-4.2269	-3.7981	-4.3476
	Prob	0.0000	0.0042	0.0002	0.0008	0.0002
		***	***	***	***	***

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

يتضح من الجدول (34) عند المستوى At Level استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP/R عند الاختبار بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 1% وبوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% وعدم الاستقرار عند الاختبار بدون قاطع واتجاه عام، اما معدل البطالة Un

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

لم يستقر عند الاختبار بوجود قاطع فقط او بوجود قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام، كما ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي $M2/GDP$ لم يستقر بوجود قاطع فقط بينما استقر عند الاختبار بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% اما عند الاختبار بدون قاطع واتجاه عام لم يستقر، اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي CP/GDP لم يستقر عند الاختبار بوجود قاطع فقط او بوجود قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام، كما ان اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي DT/GDP لم تستقر سواء كان الاختبار بوجود قاطع فقط او بوجود قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام .

اما عند الفرق الأول يتضح استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP/R عند الاختبار بوجود قاطع فقط وبوجود قاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%. اما البطالة Un استقرت عند الاختبار بوجود قاطع فقط وعند الاختبار بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% واستقر عند الاختبار بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، اما مؤشر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي $M2/GDP$ استقر في جميع الحالات عند الاختبار بوجود قاطع فقط وبوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، بينما اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي DT/GDP استقر عند الاختبار بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 1% وبوجود قاطع واتجاه عام مستوى 5% واستقر عند الاختبار بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي CP/GDP استقر عند الاختبار بوجود قاطع فقط عند مستوى 1% و بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى 5% و بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى 1%.

بما ان بعض المؤشرات استقرت عند المستوى والآخرى استقرت عند الفرق الأول فإن النموذج الملائم لأغراض التقدير والتحليل هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL).

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

ثانياً: - تقدير دالة نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

1- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

$$GDP/R = F(M2/GDP, CP/GDP, DT/GDP)$$

جدول (35) تقدير انموذج ARDL لدالة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(1-)	0.588970	0.176695	3.333315	0.0026
GDP(2-)	-0.756518	0.186575	-4.054766	0.0004
GDP(3-)	0.293578	0.178129	1.648115	0.1114
DT/GDP	-1.061141	1.391904	-0.762366	0.4527
CP/GDP	-4.665263	1.998736	-2.334107	0.0276
M2/GDP	1.579998	0.890792	1.773701	0.0878
M2/GDP (1-)	0.020994	0.757284	0.027723	0.9781
M2/GDP (2-)	1.043314	0.624263	1.671272	0.1067
C	-23.37643	13.17412	-1.774420	0.0877
R-squared	0.556229			13.81314
Adjusted R-squared	0.419770			16.79910
F-statistic	4.074676	Durbin-Watson stat		
Probability	0.002964			1.966013

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 Eviews.

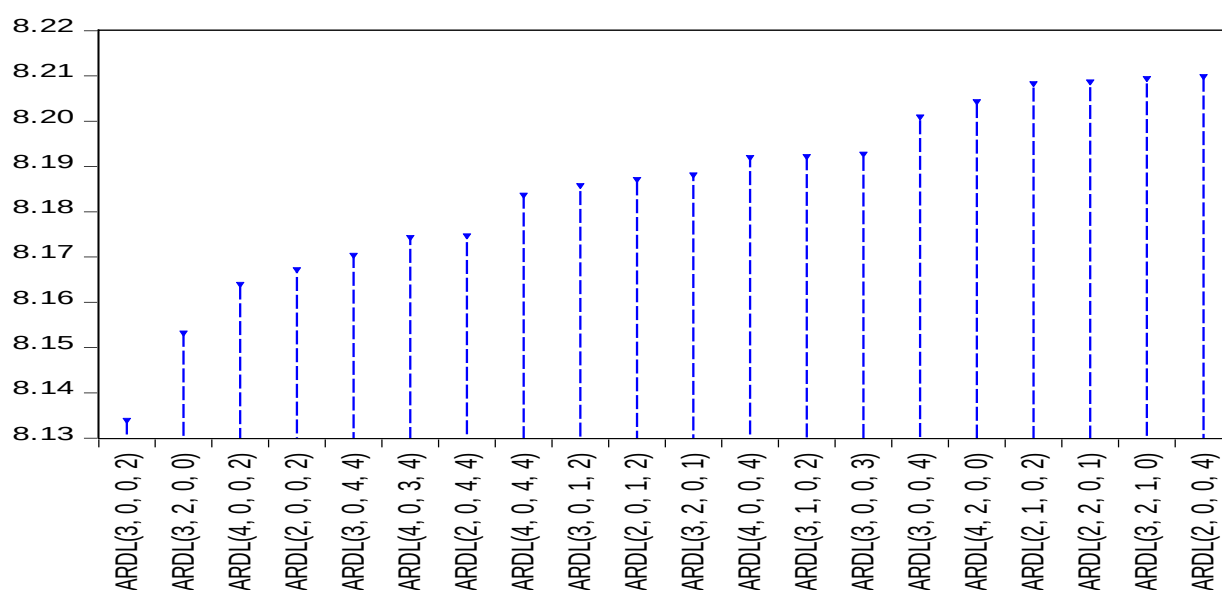
الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

يتضح من الجدول (35) ان القوة التفسيرية للمؤشرات المستقلة هي $R^2 = (0.55)$ اي ان المؤشرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر ما نسبته (55%) من التغيرات في المؤشر التابع والباقي 45% يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي كانت قيمة $Adjusted\ R-squared = (0.41977)$ ، وان الغاية من اخذ المصحح هو معرفة عدد المتغيرات في النموذج واكثر دقة خصوصا عندما يكون هناك اكثر من متغير مستقل بمعنى ان 41% من الاختلاف في المتغير التابع يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة في النموذج، و ايضا كان الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحنسة (4.074676) وهي معنوية عند مستوى 1% اي ان الانموذج المقدر معنوي بمعنى نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$)، اما C تمثل الحد الثابت بين المتغيرات اذ بلغ 0.087% اكبر من مستوى معنوية 5%.

2- اختبار فترات الابطاء المثلى.

الشكل البياني (28) فترات الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان فترات الابطاء المثلى هي (3,0,0,2) بالاعتماد على معيار (AKaiKe)، اذ يعد معيار أكايكي من افضل النماذج القياسية الاحصائية الممكنة لتمثيل مجموعة بيانات ونختار الافضل منها ذو الاقل نموذج من حيث التوازن بين الدقة والتعقيد.

3 - اختبار الحدود (Bounds Test)

جدول (36) اختبار الحدود (Bounds Test).

Test Stat.	Value	K
F- Stat	6.306711	3
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.10

يتضح من الجدول (36) ان قيمة (F-statistics) المحتسبة والبالغة (6.30) كانت أكبر من قيمة (F) الحرجة والبالغة (3.67) عند مستوى معنوية (5%) لذا فأنا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أذ توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين كل من المؤشر التابع والمؤشرات المستقلة الاخرى.

4- الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (37) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	2.226590	Prop . F	0.1393
Obs*R-squared	7.334666	Prob. Chi-Square	0.0661

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من الجدول (37) ان القيم الاحتمالية ل F المحتسبة غير معنوية عند مستوى 5% اما Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي.

ب- اختبار ثبات التباين

جدول (38) اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	0.283043	Prob. F	0.9534
Obs*R-squared	3.750249	Prob. Chi-Square	0.8789
Scaled explained SS	6.071977	Prob. Chi-Square	0.6392

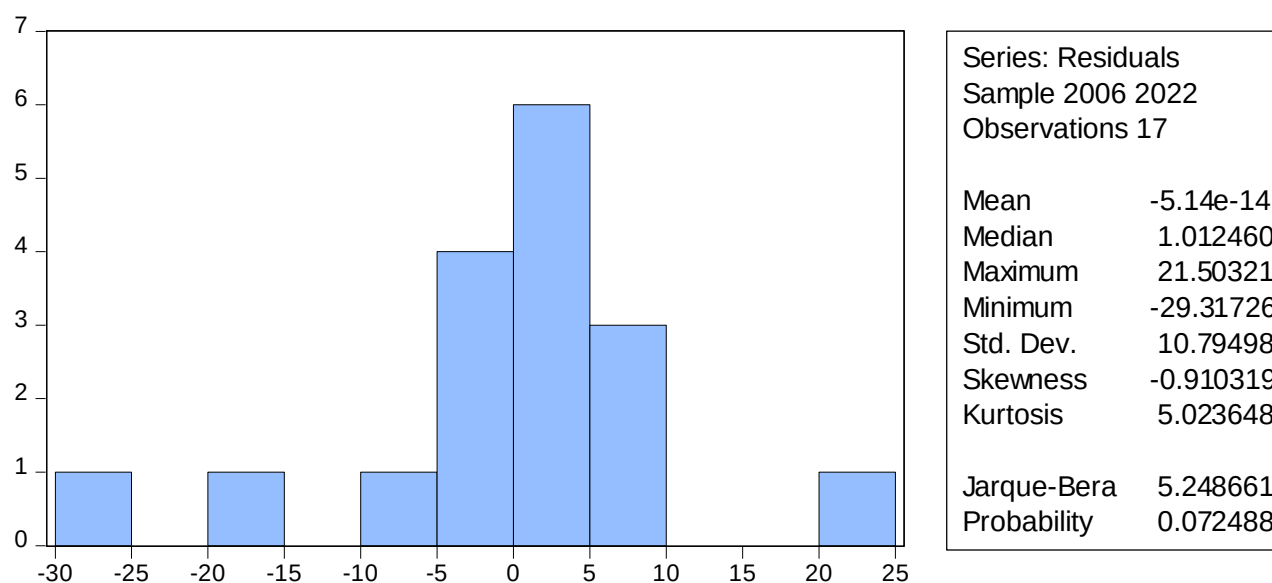
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من الجدول (38) ان القيم الاحتمالية ل F المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى معنوية 5% اي ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

5- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي يتضح ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) وذلك لان قيمة p-value لمعلمة Jarque-Bera والبالغة (0.072488) هي أكبر من مستوى المعنوية 5% ما يعني التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، لذلك نقبل فرضية العدم (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1).

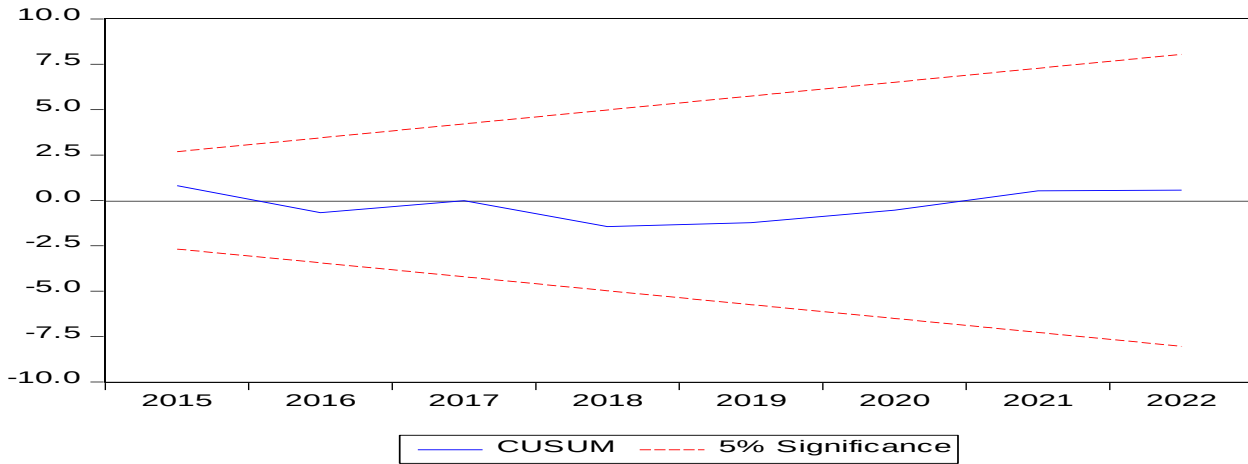
شكل بياني (29) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews. 10).

6- اختبار الاستقرار الهيكلية.

اختبار Cusum Test يوضح هذا الاختبار استقرارية معنوية المعالم المقدرة
شكل (30) الاستقرارية الهيكلية.



يوضح الشكل (30) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل حدي القيم الحرجة ما يعني ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

7 - تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

جدول (39) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
GDP(-1)	-1.464566	0.286169	-5.117842	0.0003
DT/ GDP	0.010064	2.304686	0.004367	0.9966
CP/ GDP	-7.400609	3.181313	-2.326275	0.0383
M2/GDP (-1)	3.456178	1.676508	2.061534	0.0616
D(M2)	1.987636	1.430672	1.389302	0.1900
COintE(-1)	-1.464566	0.245344	-5.969442	0.0001
R-Squared	0.691711			1.122222
Adjusted R- Squared	0.672443			24.70623
Log likelihood	-72.16301			8.253975
Durbin- Watson stat	2.376067			---

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

من خلال الجدول (39) يتضح أنّ نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP-1 للسنة السابقة له أثر معنوي سالب عند مستوى 1%، ما يعني ان أثر المؤشر نفسه في سنة سابقة، اي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية (1.46%)، اما معلمة CP/ GDP الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي له أثر معنوي عند مستوى 5% وسالب وهذا يعني زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة الحالية بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بنسبة (7.400%) أذ يمكن تفسير ذلك ان التمويل للقطاع الخاص لا يستخدم بكفاءة في الاستثمار المنتج لكن يستخدم في الاستهلاك او المضاربة ما يعني ان زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي الى زيادة حقيقية في نمو الناتج المحلي الاجمالي، في حين أن اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي Dt /GDP غير معنوي عند مستوى 5% أذ يمكن تفسير ذلك بأن زيادة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي يكون له أثر سلبي في الاقتصاد العراقي وان ارتفاع حجم الودائع لا يعني توجيهها نحو الاستثمار أذ يعتمد لكون ان جمود القطاع المصرفي وعدم قدرته على تحويل الودائع الى قروض انتاجية فعالة، اما معلمة (M2/GDP) عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لها أثر معنوي موجب عند مستوى 10% بمعنى زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (3.45%) ان زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي يعني هناك زيادة في الانفاق الاستهلاكي ما يشجع على الاستثمار ومن ثم تحفيز الطلب على السلع والخدمات وزيادة في النمو الاقتصادي، اي ان السياسة النقدية التوسعية في الاجل القصير تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وان قيمة Durbin- Watson stat هي 2.37%.

يتضح من الجدول (39) ان معلمة تصحيح الخطأ (ConitEq-1) هي (-1.4645) سالبة ومعنوية عند مستوى 1% و أكبر من العدد 1 بالقيمة المطلقة يعني ان سرعة التكيف جيدة من أجل تصحيح الاختلالات الحاصلة في الاجل القصير والوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

سرعة التكيف = $Coint\ 1 = 1 / 1.46 = 0.68$ وبما ان ناتج مقلوب معلمة تصحيح الخطأ يعني ان سرعة التكيف سريعة وتحتاج الى اقل من السنة لغرض تصحيح الاختلال والوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

8 - تقدير معالم الاجل الطويل

جدول (40) تقدير معالم الاجل الطويل.

معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
M2/GDP	2.359864	1.025529	2.301119	0.0401
DT/GDP	0.006871	1.573601	0.004367	0.9966
CP/GDP	-5.053106	1.821469	-2.774193	0.0168
C	-23.33417	14.98825	-1.556831	0.1455

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من الجدول (40) ان معلمة M2/GDP عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لها أثر معنوي و موجب عند مستوى 5% في الاجل الطويل وهذا يفسر الاثر الايجابي للمتغير يعني ان زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية بنسبة (2.35%)، اما معلمة Dt /GDP اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي وغير معنوية في الاجل الطويل هذا يعني الودائع غير فعالة في تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي لأنها لا تستثمر بشكل جيد في القطاع الانتاجي لكون ان الاقتصاد في العراق يعتمد بشكل كبير على النفط في الاجل الطويل، كما ان معلمة CP/GDP الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لها أثر سالب ومعنوي عند مستوى 1% في الاجل الطويل وهذا يفسر الاثر السالب للمتغير، يعني ان زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة بنسبة واحدة يؤدي الى انخفاض في نمو الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية بنسبة (-5.0531%)، اما قيمة C تمثل حد الخطأ 0.1455% وغير معنوي عند مستوى 5%.

ثالثاً: - تقدير دالة البطالة.

1- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

$$UN = F(M2/GDP, CP/GDP, DT/GDP)$$

جدول (41) تقدير نموذج ARDL لدالة البطالة.

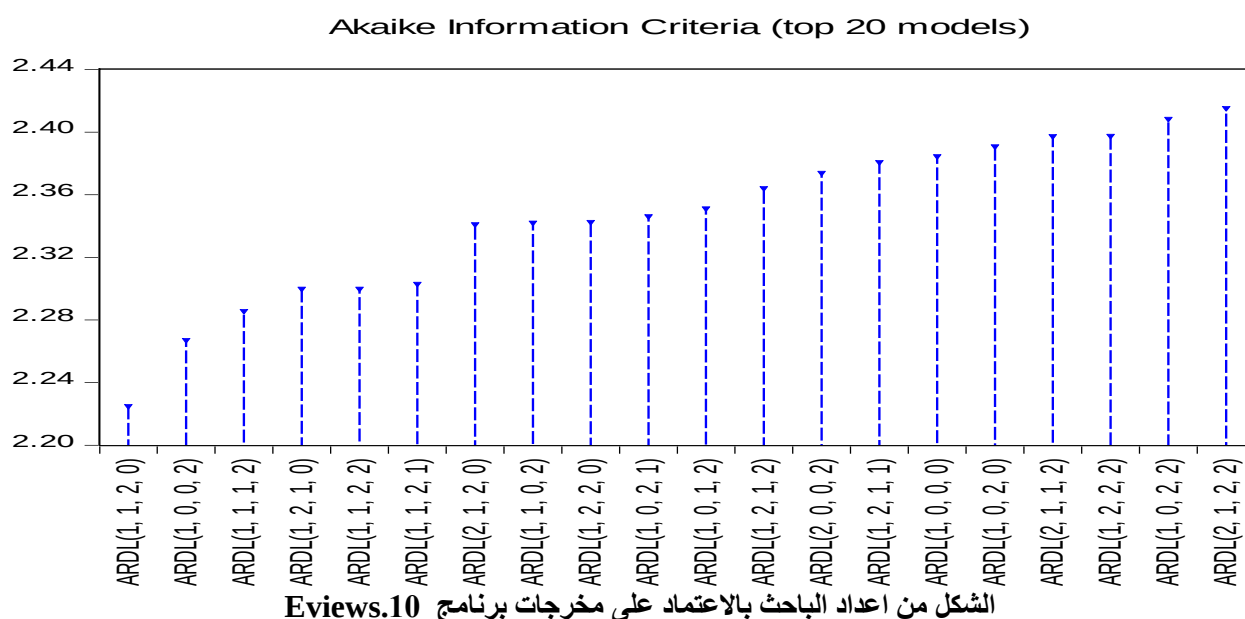
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN (-1)	0.640526	0.177000	3.618793	0.0056
M2/GDP	0.050648	0.098944	0.511887	0.6211
M2(-1)	0.127834	0.074435	1.717394	0.1200
DT/GDP	-0.066212	0.169836	-0.389859	0.7057
DT(-1)	-0.319089	0.161431	-1.976628	0.0795
DT(-2)	0.174041	0.086148	2.020251	0.0741
CP/GDP	0.116921	0.146867	0.796102	0.4465
C	0.185607	1.006998	0.184317	0.8579
R-squared	0.964413			10.72529
Adjusted squared	0.936735			2.511962
F-statistic	34.84349	Durbin-Watson stat		2.501804
Probability	0.000008			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من الجدول (41) ان قيمة R^2 هي (0.96) اي ان المؤشرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر ما نسبته (96%) من التغيرات في المؤشر التابع والباقي يمثل 4% يمثل التغير في المتغير التابع الذي لا يمكن للنموذج تفسيره وكانت قيمة Adjusted R^2 squared المصححة هي (0.93) والباقي 7% يمثل التغير في المتغير التابع والذي لا يمكن للنموذج تفسيره، ان قيمة F المحتسبة هي (0.0008) وهذا يدل على ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى 1% لذا نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

2- اختبار فترات الابطاء المثلى

الشكل (31) اختبار فترات الابطاء المثلى.



من خلال الشكل (31) أعلاه يتضح ان فترات الابطاء المثلى هي (1,1,2,0) بالاعتماد على معيار (AKaiKe)، أذ يعد معيار أكيايكي من افضل النماذج القياسية الاحصائية الممكنة لتمثيل مجموعة بيانات ونختار الافضل منها ذو الاقل نموذج من حيث التوازن بين الدقة والتعقيد.

3- اختبار الحدود (Bounds Test).

جدول (42) اختبار الحدود (Bounds Test) .

Test Stat.	Value	K
F- Stat	3.425859	3
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	3.08
%1	3.65	4.66

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

يتضح من الجدول (42) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)، إذ نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة والبالغة (3.425859) كانت أصغر من قيمة F الحرجة والبالغة (3.67) وأكبر من الحد الأدنى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني انها تقع ضمن منطقة القرار غير الحاسم.

4- الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (43) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.656349	Prop . F	0.2224
Obs*R-squared	2.183181	Prob. Chi-Square	0.1395

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يلاحظ من الجدول (43) ان القيمة الاجمالية ل F المحتسبة غير معنوية عند مستوى 5% وان قيمة Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% هذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المؤشرات المستقلة.

ب- اختبار ثبات التباين

جدول (44) يوضح اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	4.705982	Prob. F	0.0713
Obs*R-squared	13.35209	Prob. Chi-Square	0.0640
Scaled explained SS	9.696928	Prob. Chi-Square	0.2064

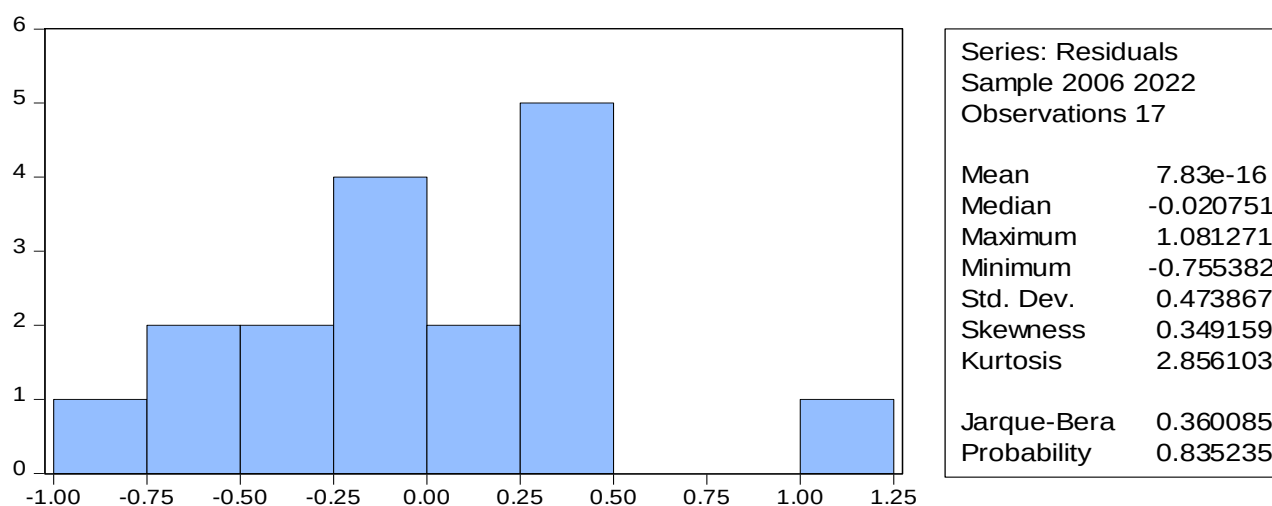
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يلاحظ من الجدول (44) ان القيمة الاحتمالية ل F المحتسبة غير معنوية عند مستوى 5% و قيمة Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% هذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين بين المؤشرات المستقلة.

5- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي يتضح ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) وذلك لان قيمة p-value لمعلمة Jarque-Bera والبالغة (0.835235) أكبر من مستوى المعنوية 5% ما يعني التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، لذلك نقبل فرضية العدم (H_0) اي ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

شكل بياني (32) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

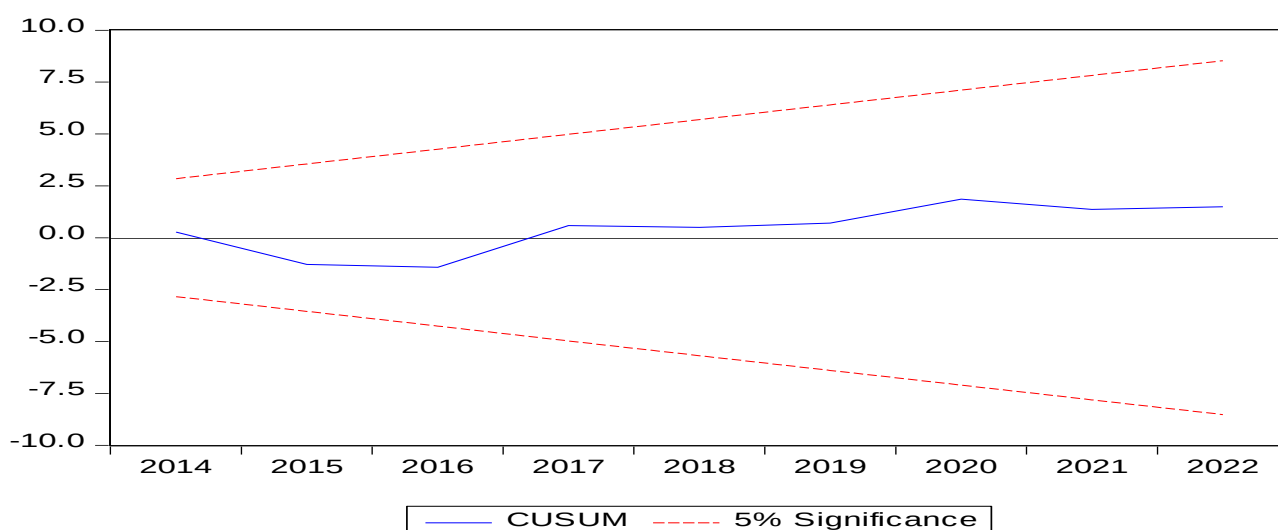


الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews. 10)

6- اختبار الاستقرار الهيكلية

اختبار Cusum Test يوضح الاختبار استقرارية معنوية المعالم المقدرة

شكل (33) يوضح اختبار معنوية المعالم المقدرة.



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews. 10)

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

يوضح الشكل (33) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل حدي القيم الحرجة ما يعني ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5% ، بمعنى ان القيم لا تتجاوز خطي القيم الحرجة.

7 - تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

جدول (45) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficien	Std. error	t-stat	Prob
UN(-1)	-0.359474	0.177000	-2.030924	0.0728
M2/GDP (-1)	0.178482	0.111170	1.605494	0.1428
DT/GDP (-1)	-0.211261	0.145761	-1.449361	0.1812
CP/GDP	0.116921	0.146867	0.796102	0.4465
D(M2)/ GDP	0.050648	0.098944	0.511887	0.6211
D(DT)/ GDP	-0.066212	0.169836	-0.389859	0.7057
D(DT/ GDP)-1	-0.174041	0.086148	-2.020251	0.0741
COintE(-1)	-0.359474	0.072268	-4.974164	0.0008
R-Squared	0.584375			0.387647
Adjusted R- Squared	0.488461			0.735030
Log likelihood	-10.91054			1.773669
Durbin- Watson stat	2.501804			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من جدول (45) أن معلمة M2/GDP-1 ان عرض نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير معنوية ، وهذا يعني ان عرض نسبة من الناتج المحلي الإجمالي حتى في حالة الارتفاع فان الاموال لا تصل الى الاستثمارات بسهولة التي من شأنها توظيف اعداد جديدة ، ان القطاع السائد هو القطاع العام غير مرن ولا يتأثر بالسياسة النقدية والتي لا يؤدي الى خلق وظائف جديدة بسبب ضعف البيئة الاستثمارية وبالتالي لا ينعكس أثره بشكل فعال على البطالة في الاجل القصير، اما معلمة CP/GDP الائتمان الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وغير معنوية والسبب في ذلك ان طبيعة الاقتصاد لا يستجيب لتحفيز الائتمان بالطريقة الصحيحة مع ضعف في فاعلية القطاع الخاص لكون ان استخدام الائتمان يكون بشكل غير صحيح وهو ما يجعل علاقة القروض مع البطالة ضعيفة او غير موجودة فعليا، في حين ان Dt/GDP اجمالي

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة معنوي سالب عند مستوى 10% هذا يعني ان زيادة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض في البطالة بنسبة (0.1740%) ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي يكون له اثر في البطالة ، ذلك يعني ان زيادة الودائع يؤدي الى التمويل التام (دعم المشاريع) ما يشجع على تحفيز الاقتصاد اي زيادة في توفير فرص العمل وهوما يقلل من معدل البطالة، اما قيمة R-Squared هي 38% اما الباقي 33% يمثل التغير في المتغير التابع والذي لا يمكن للنموذج تفسيره بينما قيمة Adjusted R- Squared تمثل 73% ، اما مؤشر Durbin-Watson stat يمثل 2.51% بمعنى وجود ارتباط ذاتي موجب.

سرعة التكيف $\text{coint}/1 = -0.35 / 1 = -2.8$ أي تحتاج الى أكثر من سنتين من أجل الوصول الى لحالة التوازن في الاجل الطويل وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة.

7- تقدير معالم الاجل الطويل

جدول (46) تقدير معالم الاجل الطويل

معالم الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
M2/GDP	0.496511	0.176115	2.819242	0.0201
DT/GDP	-0.587694	0.306767	-1.915768	0.0876
CP/GDP	0.325256	0.454777	0.715199	0.4926
C	0.516330	2.751891	0.187627	0.8553

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يتضح من الجدول (46) ان معلمة (M2/GDP) عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعنوية عند مستوى 5% أن زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير قد تؤدي الى انخفاض معدل البطالة نتيجة تحفيز الطلب الكلي لا أن هذا الاثر لا يستمر في الاجل الطويل إذ تتكيف التوقعات ويعود معدل البطالة الى الارتفاع الى مستواه الطبيعي إذ رافق السياسة النقدية اوسع في تضخمي غير منضبط ، كما أن معلمة Dt/GDP اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي سالبة ومعنوية عند مستوى 10% هذا يعني ان اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل له أثر سالب ، اي زيادة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى انخفاض معدل البطالة وهذا يتطابق مع

الفصل الثالث: قياس وتحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي

منطق النظرية الاقتصادية خاصة في ظل نمو اقتصادي حقيقي، أما معلمة CP/GDP الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير معنوية هذا يعني ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير فعالة في الاجل الطويل لان الاخير يستخدم في أنشطة غير مولدة للعمل بسبب ضعف دور القطاع الخاص في التوظيف الامر الذي يعكس أثره بشكل فعال على البطالة في الاجل الطويل ، وان قيمة حد الخطأ هي 85% اي اكبر من مستوى معنوية 5%.

الاستنتاجات
والتوصيات

أولاً: -الاستنتاجات.

بعد إجراء البحث لمؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في العراق ودول العينة للمدة (2004-2022) توصل الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي :

الجانب النظري والتحليلي.

- 1- العمق المالي يعطي أثراً مهماً وكبيراً على الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق، أذ يساهم تطور القطاع المالي في توسّع الخدمات المالية فضلاً عن تعزيز وتخصيص الموارد بكفاءة عالية، ومن ثم تحفيز عملية نمو الناتج المحلي الاجمالي، وتقليل أثار التقلبات الاقتصادية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الاستقرار الكلي.
- 2- العمق المالي يعد شرط ضروري لكنه غير كافٍ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلى الرغم من وجود نظام مالي متطور يساهم في توزيع الموارد الموجودة وتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب سياسة مالية ونقدية رشيدة مع توفر بيئة سياسية وأمنية مستقرة وتنوع اقتصادي يقلل من الاعتماد على قطاع واحد وهو (النفط).
- 3- يمثل العمق المالي محركاً رئيساً في دعم نمو الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- 4- ان النظام المالي الذي يمتاز بزيادة قدرته على خلق مصادر تمويل جديدة تتناسب مع حجم الاحتياجات المالية والتمويل لازم للمجتمع الذي يساهم في معالجة التضخم.
- 5- ان علاقة مؤشرات العمق المالي مع البطالة تشكل تحدياً كبيراً وجب على واضعي السياسات الاقتصادية مراعاة مختلف الجوانب فضلاً عن توقع السلوكيات التي ممكن ان تحدث في الامد المتوسط والطويل.
- 6- يعطي العمق المالي دوراً مهماً في عملية الانتاج داخل البلد، أذ إن زيادة حجم الانتاج كما ونوعاً في القطاعات الاقتصادية داخل البلد يؤدي الى تحسن مستويات الانتاج ما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات بمعنى زيادة حجم الصادرات الى الخارج والحصول على العملة الاجنبية.
- 7- تعتمد طبيعة الاقتصاد في الجزائر على الموارد الطبيعية؛ إذ إن إعاقه عمل النظام المالي للاقتصاد والاعتماد على تصدير النفط والغاز بنسبة تفوق 90% من حجم الصادرات الكلية في الجزائر.

- 8- أن الاقتصاد الجزائري لا يعمل على تطوير الاسواق المالية فضلاً عن عدم اهتمام البنوك في تمويل القطاع الخاص او الصناعة غير النفطية، وضعف القروض الموجهة للقطاع الخاص مع انعدام الادوات المالية الامر الذي يزيد من هشاشة الاقتصاد.
- 9- إن حالة الاستقرار المالي في الأردن مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا يشير إلى أن الاستقرار في القطاع المالي يعزز من معدل النمو الاقتصادي نتيجة سياسة وقدرة البنك المركزي على تحمل الصدمات المالية التي تحدث في الاقتصاد.
- 10- حالة الاقتصاد العراقي يتصف بضعف العمق المالي وهو ما يعد مظهر من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي في آن واحد نتيجة ضعف البنى التحتية.
- 11- اتخذ العراق قرارات وقوانين عدة ساعدت في تحسن النسبي لاستقرار الوضع الاقتصادي في البلاد بعد عام 2003، مثل قانون البنك المركزي العراقي الذي وضع الخطوات الاولى لسيطرة على عرض النقد في السوق المحلية.

الجانب التطبيقي.

- 1- عدم اثبات فرضية البحث في الاجل الطويل التي تنص على أن للعمق المالي تأثير في استقرار النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، أما الأردن تم اثبات فرضية البحث بوجود علاقة ايجابية والتي تنص على أن للعمق المالي تأثير في استقرار النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ، بينما عدم اثبات فرضية البحث في الاجل الطويل والتي تنص على أن للعمق المالي تأثير في انخفاض البطالة في الاردن، اما العراق تم اثبات فرضية البحث بوجود علاقة ايجابية والتي تنص على أن للعمق المالي تأثير على نمو الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدل البطالة في الاجل الطويل.
- 2- ان زيادة نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة الحالية بنسبة (0.83%) في الجزائر.
- 3- إن عرض النقد في الجزائر لا يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي لدول العينة ككل وخاصة في تداول جزء كبير من النقد خارج القنوات الرسمية، ولا يُستعمل بكفاءة جيدة، اما الائتمان الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي فان الجزء الأكبر من القروض يذهب الى المؤسسات العامة وليس للقطاع الخاص فضلاً عن ان طبيعة البنوك في الجزائر تعتبر بنوك محافظة اي تساعد المشاريع الحكومية العامة بشكل أكبر من مشاريع القطاع الخاص.

4- ان زيادة عرض النقد دون أي زيادة حقيقية في الإنتاج يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار مع انخفاض في مستوى الاستثمار، لذا فإن عرض النقد لا يكون له دور في تحقيق معدل النمو الاقتصادي.

5- نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاردن في الاجل القصير له أثر سالب ما يؤدي الى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، اما معلمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي يعني فاعلية الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي اي ان زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الهدف منها هو زيادة في الطلب الكلي.

6- ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي موجب، اي بمعنى فعالية عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي له أثر ايجابي يساهم في دعم الانتاج لكن يحتاج الى بيئة اقتصادية مستقرة.

7- يتضح ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاردن في الاجل القصير له أثر معنوي بمعنى زيادة أن عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى زيادة البطالة، والتي لا تستثمر انتاجيا ما يؤدي الى حدوث تضخم، أن اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي يساهم في انخفاض معدل البطالة وان البنوك تمتلك سيولة مالية جيدة لغرض دعم المشاريع والاستثمارات ما يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة.

8- ان أثر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاردن في الاجل الطويل له أثر موجب على البطالة نتيجة ضعف قدرة السياسة النقدية على خلق فرص عمل مستدامة مع وجود اختلالات هيكلية في لسوق ما يعني زيادة معدل البطالة، اما اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي يكون موجب والاستثمار في ادوات مالية حكومية مثل سندات الخزينة مع ضعف دور القطاع المالي على توجيه القروض الى مشاريع انتاجية تخلق فرص عمل.

9- يتضح ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي في الاجل القصير يؤدي الى انخفاض نمو الناتج لكون ان القطاع الخاص لا يستخدم ولا يستثمر الائتمان بشكل كفوء، اما عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي له أثر أي زيادة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

10- أما في الاجل الطويل فإن عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي له أثر ايجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، اما اجمالي حجم الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي لا تستثمر بشكل جيد في القطاع الانتاجي إذ ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على

النفط، بينما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي له أثرا سلبيا يؤدي الى انخفاض في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

11- يتضح ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير في الاقتصاد العراقي لها أثر موجب في البطالة ، أذ ان طبيعة القطاع العام غير مرن ولا يتأثر بالسياسة النقدية ولا تؤدي الى خلق وظائف بسبب ضعف البيئة الاستثمارية وبالتالي لا ينعكس أثره بشكل فعال على البطالة.

12- يتضح ان عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي له أثر موجب وهذا يعني اي أن زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد سيظهر أثره في المدى البعيد، كما أن اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي زيادة الاخير يؤدي الى انخفاض البطالة وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية وخاصة في ظل نمو اقتصادي حقيقي، أما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي يستخدم في أنشطة غير مولدة للعمل بسبب ضعف دور القطاع الخاص في التوظيف ولا يعكس أثره بشكل فعال على انخفاض معدل البطالة.

ثانياً: التوصيات

- 1- يجب الارتقاء بدور المصارف حجماً ونوعاً فضلاً عن الخدمات المصرفية ضمن إمكانات الوضع الحالي ومعالجة المشاكل من جذورها ضمن الاختصاص الذي يعمل على تنظيم القطاع المالي في العراق.
- 2- العمل على توفير تطبيقات واساليب تكنولوجية حديثة في تقديم الخدمات المالية التي يمكن أن تحدث تحولاً جذرياً في تطور القطاع المالي عن طريق تقديم التسهيلات والمعاملات المالية مع توفير الحلول المبتكرة للمستخدمين لدول العينة.
- 3- العمل على تحقيق اهداف العمق المالي في الاقتصاد العراقي؛ إذ تسعى الحكومة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشاكل التي يمكن ان تحدث في الاقتصاد من خلال تبني استراتيجيات متنوعة تسعى لتحقيق اهم الاهداف التي تخدم حالة الاستقرار الاقتصادي.
- 4- وضع مجموعة من القوانين والتنظيمات التي تشجع على تحقيق النمو الاقتصادي مع تنظيم طبيعة تطور الأسواق المالية بالطرق الحديثة التي تعمل على ضمان الشفافية والمساءلة.
- 5- تطوير رأس المال البشري يأتي من خلال استثمار الدولة في قطاع التعليم والتدريب لتطوير المهارات الفنية والإدارية للقوى العاملة والتي تعزز من فرص تحقيق مؤشرات العمق المالي ومن ثم الوصول الى اهم اهداف الاستقرار الاقتصادي وهو ما يعزز القدرة على تلبية احتياجات الأسواق المحلية بشكل ملائم.
- 6- ضرورة وجود سياسات مالية تركز على تحسين الإيرادات العامة وتنظيم وخفض حجم النفقات الحكومية أي تقليص حالة العجز المالي عبر ادارة وتحسين الإنفاق العام خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية.
- 7- تطوير سوق الأوراق المالية في العراق من خلال إنشاء بورصات أكثر تطوراً تخلق بيئة استثمارية مشجعة للمستثمرين المحليين والدوليين مع توفير قنوات تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يساهم في زيادة حجم الاستثمار و يشجع الشركات على الإدراج في اسواق البورصات العالمية مع تبسيط الإجراءات التشريعية والضريبية لها.
- 8- تنويع وضع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على النفط بمعنى استثمار الإيراد النفطي في مشاريع بنية تحتية من خلال تطوير بعض القطاعات مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتكنولوجيا ما يساعد في استدامة وضعية الاقتصاد في المدى الطويل وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي.
- 9- الاعتناء بطبقات المجتمع التي تفتقر الى توافر الخدمات المالية وكيفية استخدامها بسبب ضعف الابتكار والتطور التكنولوجي ما ساعد على توعية افراد المجتمع في تطوير مهاراتهم في المجال

المالي والتكنولوجي مع ضرورة وجود بنى تحتية جيدة تساعد في تقديم أفضل الخدمات لكافة فئات المجتمع.

10- يجب ان يكون للسياسة المالية دور مهم وفعال في خلق العمق المالي عن طريق ادوات الانفاق على مجالات البنى التحتية والادوات الضريبية واعطاء حوافز للمستثمرين من خلال تخفيض تكاليف استثماراتهم.

11- تحسين جودة الخدمات المصرفية من خلال استعمال الادوات الحديثة (تطبيق النظام الإلكتروني الشامل وربط المصارف جميعها بمنصة وطنية موحدة، استعمال تقنية المصارف الرقمية عبر الهاتف من اجل زيادة الوصول المالي للمناطق البعيدة، مع تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة مثل القروض وفتح الحسابات عن بُعد.

12- العمل على تطوير القطاع المصرفي والمالي من أجل رفع كفاءة الوساطة المالية وتحسين خصائص الموارد المتوفرة ما يدعم عملية التنمية المستدامة في الاقتصاد من خلال اعادة هيكلة المصارف الحكومية وتحسين كفاءتها لكونها تهيمن بشكل مباشر على السوق دون كفاءة عالية.

13- زيادة نسبة الإقراض الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ما ينعكس بشكل إيجابي على معدل النمو وتحقيق الاستقرار بشكل عام.

14- تقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة من أجل تحقيق استقرار النظام المالي عبر تنويع مصادر التدفق النقدي الى الخزينة العامة.

15- ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية (وزارة المالية والبنك المركزي) من أجل ضبط أسعار الفائدة وسعر الصرف لتحقيق أهداف استقرار الاقتصاد الكلي ومن أجل استخدام أدوات السياسة النقدية (مثل عمليات السوق المفتوحة) بفعالية عالية لغرض ضبط ارتفاع مستوى الاسعار (التضخم) وتحقيق الاستقرار النقدي وهو ما يجعل العمق المالي يكون محفزاً للنمو الاقتصادي لا مولداً للتقلبات الاقتصادية.

المصادر



المصادر العربية:

اولا: -القران الكريم

ثانيا: -المصادر العربية (الكتب)

- 1- ابد جمان مايكل ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، 1999.
- 2- احمد آدم مهدي، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011 .
- 3- أحمد عبد الباسط، الاقتصاد الكلي، النظريات والسياسات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2018 .
- 4- أيوب سميرة ابراهيم ، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي ، دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، الاسكندرية، 2006.
- 5- بكري كامل ، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، جامعة الإسكندرية، 2010.
- 6- بن بني مالك ، القضايا الكبرى ، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر والتوزيع ، لبنان، 1991.
- 7- بوخاري لحلو موسى ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للإثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان، 2010.
- 8- تودارو ميشيل، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة محمود حسن حسين ومحمود حامد ، دار المريخ الرياض ، 2006.
- 9- الجنابي هيل عجمي جميل ، و ارسلان رمزي ياسين يسع ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.
- 10- جواد شوقي ناجي ، اداره الاعمال الدولية (مدخل تتابعي)، الطبعة الاولى، الاهلية لنشر والتوزيع، الاردن ، 2002.
- 11- جوار تيني جميس ، استروب ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون، الطبعة الاولى، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية ، 1999.
- 12- الحجار بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

- 13- خلف فليح حسن ، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 14- خليل سامي ، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982 .
- 15- الدباغ بشير و الجرمود عبد الجبار ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.
- 16- الدليمي عوض فاضل ، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، جامعة بغداد، 1990.
- 17- الدوري زكريا و السامرائي يسرا ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمي، الاردن، 2013.
- 18- الطحاوي منى ، اقتصاديات العمل ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة- مصر، 1984.
- 19- الزيداني جميل سالم ، أساسيات في الجهاز المالي، الطبعة الاولى ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
- 20- السراج حسين عبد المطلب ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الدول العربية، الناشر Hussein ELasrag، القاهرة، 2018.
- 21- سيجل باري ، النقود والبنوك والاقتصاد ترجمة عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- 22- الشبيبي سنان ، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، الامارات ابو ظبي، 2007.
- 23- الشميري ناصر عبد الرحمن ، الاقتصاد المالي واسواق المال، دار الفكر المعاصر، الاردن، 2013.
- 24- شندي اديب قاسم ، الاقتصاد العراقي إلى أين ، الطبعة الأولى، دار المواهب للطباعة، النجف الاشرف، 2011.
- 25- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت، 1983.
- 26- صيد أمين ، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الثانية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.
- 27- عامر طارق عبد الرؤوف ، اسباب وابعاد ظاهرة البطالة، الطبعة الثانية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن ، 2015 .
- 28- العاني عماد محمد علي ، اندماج الاسواق المالية الدولية ،اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي ، بيت الحكمة ،بغداد ،2002.

- 29- عباس علي ، إدارة الأعمال الدولية المدخل العام الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
- 30- عبد الحميد عبد المطلب ، النظرية الاقتصادية (تحليل كلي جزئي)، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للنشر، مصر ،الاسكندرية،2007.
- 31- عبد القادر بن حمادي ، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، الطبعة الاولى، الجزائر، مكتبة الشاملة الذهبية، 2019.
- 32- عبد القادر عبد القادر محمد و ناصف ايمان عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.
- 33- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية، مصر،2009.
- 34- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الاولى، دار النشر مجموعة النيل العربية القاهرة، 2003.
- 35- عقل مفلح، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الاولى، مطبعة البنك العربي، عمان،1998.
- 36- العلي عادل ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الاول، الطبعة الثانية، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 37- عوض طالب ، الاقتصاد الاردني- نظرية مستقبلية، المرصد الاقتصادي ، عمان ، الاردن،2011.
- 38- الغالبي عبد الحسين جليل، سعر الصرف وأدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
- 39- القرشي محمد صالح تركي ، علم الاقتصاد والتنمية، الطبعة الاولى، أثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
- 40- القرشي محمد صالح و الشمري ناظم نوري ، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993.
- 41- قنود عبد الكريم ، الابتكار المالي ومقدمة الى الهندسة المالية، الطبعة الاولى ،الناشر E-KutubLtd، لندن، 2017 .
- 42- كريم كريمة و عبد الخالق جودة ، أساسيات التنمية الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- 43- كنعان علي ، النقود والمصارف والسياسة النقدية ، طبعة اولى، دار المنهل اللبناني ، بيروت، 2012.

- 44- محمود صبرة ، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، مكتبة جامع الازهر، فلسطين، غزة، 2014.
- 45- معتوق سهير محمود ، " النظريات والسياسات النقدية"، الطبعة الاولى، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 1989.
- 46- مفتاح صالح، التمويل النقدي والسياسة النقدية (المفهوم، الاهداف، الادوات)، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، لبنان، 2005.
- 47- عبد المنعم هبة ، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار الاقتصادي، الطبعة الاولى ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، يناير 2012.
- 48- النابلسي محمد سعيد ، مستقبل الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، الطبعة الاولى، مؤسسة فريد ريش للطباعة والتوزيع، الاردن ، 1999.
- 49- نوري شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 .
- 50- هالود سي بول و ماكdonald رونالد ، النقود و التمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني ، ونيس فرج عبد العال، الطبعة الاولى، دار المريخ، الرياض - السعودية 2007.
- 51- هاني حسين بني ، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الاولى ، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2002.
- 52- الوادي محمود حسين ، وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة ، عمان ، 2010.
- 53- والاس بيترسون ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة برهان تيجاني، الطبعة الاولى، الجزء الأول، بيروت، 2000.
- 54- الوزني خالد واصف ،الاقتصاد الاردني رؤية مستقبلية، قضايا معاصرة ، الطبعة الاولى، طبع مؤسسة عبد الحميد شومان ، الاردن ، 2001.

ثالثاً: البحوث والدراسات:

- 1- ال زيارة كمال عبد حامد و الدباغ حكمت عبد الرزاق ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة اهل البيت ع ، جامعة اهل البيت وجامعة بابل، المجلد 1، العدد 12، 2012.
- 2- إبراهيم حسين حسني ، علاقة السياسة البيئية بالتجارة الدولية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، المجلد 6، العدد 4 ، 1994.

- 3- أبو مدلل سمير و العجة مازن ، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2013)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 21، العدد 1، 2013 .
- 4- احمد رحموني سيد ، تطور حالة ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (1988-2007)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2012.
- 5- الاعرجي كاظم سعد ، صالح حيدر صاحب ، تحليل العلاقة بين تغيرات عرض النقد والنتائج المحلي الاجمالي في الجزائر، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية، العراق ، جامعة المصطفى الامين، المجلد 12، العدد 8، 2023.
- 6- الامين بلهوشات محمد و محيريق فوزي و قابوسه علي ، أثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة 1980-2028، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، جامعة الوادي، المجلد 13، العدد 1، 2020.
- 7- أمين هجير عدنان زكي ، محمود ضحى فائق ، الهيمنة النسبية للحساب الجاري في ميزان المدفوعات بدلاله الابعاد الخارجية للاختلالات البنوية مجلة الريادة للمال والاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، المجلد 3، العدد 3، 2022.
- 8- ايمان بلوفة و علاء الدين قادري ، أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة 1990-2020، مجلة الاقتصاد والبيئة ، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2023.
- 9- بخاري محمد ، تأثير عرض النقد على نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1970-2018)، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، الجزائر، المجلد 76، العدد 1، 2021 .
- 10- البدوي نسرین فايز أحمد ، العمق المالي واستقرار سوق العمل في مصر للمدة (1991-2020)، مجلة الجامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، مصر، المجلد 61، العدد 3، 2024.
- 11- البديري نعيم حسين كزار ، مشكلة البطالة واثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومه – العراق انموذجا، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 2، 2015.
- 12- البرماوي أدهم محمد السيد ، أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة (TR Regression Threshold) ، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد –كلية التجارة، المجلد 22 ، العدد 2، 2021 .
- 13- بشيشي وليد و مجلح سليم ، أثر السياسات النقدية والمالية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة 1990-2014 ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، المجلد 4، العدد 7، 2017.

- 14- بلارو علي ، الازمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر الاسباب والاثار والحلول المقترحة، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 11، 2019.
- 15- بن حسين ناجي وآخرون، البطالة في الجزائر دراسة تحليلية ، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر ، المجلد 1، العدد 1، 2008.
- 16- بني ريم محمد سعيد و الملاوي هاني احمد أبراهيم ، أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الأردن، مجلة مؤتمه لبحوث العلمية والاجتماعية والانسانية، الاردن، المجلد 31، العدد 2، 2016.
- 17- بو غزاله محمد عبد الكريم ، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرر المالي للمدة (1990-2013)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 3، العدد 8، 2015.
- 18- تيجاني وافييه ، واقع و تحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، الجزائر، جامعة باتنة، ، المجلد 8، العدد 2، 2021.
- 19- ثويني فلاح حسن و العبودي سجي حسن ، تحليل اتجاهات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العراق، المجلد 1 ، العدد 1، 2021.
- 20- الجبوري بتول مطر و غنيدب جواد كاظم ، تحليل مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (1990-2020)، مجلة جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 9، 2020.
- 21- جوهري سهى المغاوري ، دور بيئة الائتمان المحلي في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة مصر المعاصرة، مصر كلية الاقتصاد والادارة، جامعة 6 اكتوبر، المجلد 24، العدد 549، 2015.
- 22- حسن هندرين حسين ، دور السياسة النقدية في تعزيز الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق ، العدد 65 ، 2022.
- 23- خاطر طارق و مفتاح صالح ، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 8، العدد 16، 2014.
- 24- الخزرجي وسام محمد حسين ، خليل إسماعيل عزيز، أثر عرض النقد على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 19، العدد 64، 2023.

- 25- الخيكاني نزار كاظم صباح ، الية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة الى النمو الاقتصادي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، السنة الخامسة عشر، المجلد 29 العدد 29، 2022.
- 26- داغر محمود محمد محمود و عاشور احسان جبر ، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 20، العدد 78، 2014.
- 27- ذيابات عدنان عبد الكريم واخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وأثره على النمو في الناتج المحلي الحقيقي ومعدلات البطالة والصادرات ، جامعة الاسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة ، المجلد 54، العدد 2، 2017 .
- 28- راضي مازن عيسى الشيخ و صافي رسل عبد الزهرة، مسار الائتمان المحلي واثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 15، العدد4، 2018.
- 29- رباط كريمة و بريش عبدالقادر ، مجلة التنظيم والعمل، أثر الائتمان المصرفي الخاص على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة (1990-2014) الجزائر، المجلد 7، العدد1، 2018.
- 30- الربيعي فلاح خلف ، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي : التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، بغداد ، العدد3، 2006.
- 31- رشيد ايناس محمد ، واخرون، تحليل اثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق في ظل اثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة 2008-2020 ،مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد52، العدد 3، 2021.
- 32- زاير علي حسين و العبيدي نهاد عبد الكريم ، تطبيق نظام التامين على الودائع في العراق ودورة في سلامة اداء المصارف التجارية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة ، المجلد 10، العدد33، 2015.
- 33- الزبيدي حسن لطيف كاظم واخرون، الائتمان المحلي: دراسة في ابعاده وآثاره في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 7، العدد 3، 2015.
- 34- زكي رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة عالم المعرفة ، الكويت، المجلد 26 ، العدد 12، 1997.

- 35- السبعلاوي عبد الله خضر عبطان ، قياس أثر العمق المالي في التضخم- تركيا انموذجا للمدة 1990-2018 ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق ، جامعة الموصل- كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 29، العدد 67، 2022.
- 36- سعدون ازاد احمد ، واقع الازمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد18، 2010.
- 37- السعدي صبحي حسون ، مؤشرات العمق المالي دراسة تحليلية في عينه من الدول للمدة (1980-2008)، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، العراق ، الجامعة المستنصرية، المجلد 17 ، العدد 63، 2008.
- 38- السنجري اسماء احمد و النعيمي زهراء احمد ، قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي التطبيق في العراق ومصر، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 41، العدد 135، 2022.
- 39- الشمري مايع شبيب ، الشمري محمد جبار ، التغيرات الهيكلية والتكيف الاقتصادي في اليمن دراسة قياسية للمدة (1986-2003)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، المجلد الثامن، 2006.
- 40- الشمري مي حمودي عبدالله ، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد ، المجلد 7، العدد 37، 2013.
- 41- شندي أديب قاسم ، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة، 1980-2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 21، 2016.
- 42- شهاب سميره فوزي ، قياس أثر عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المعهد الطبي التقني، بغداد، المجلد 10، العدد 30، 2013.
- 43- الشوربجي مجدي ، إثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد 8 – العدد 2 ، 2006.
- 44- صبحي ماهر ماجد و عواد خالد روكان ، أثر تقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-202، مجلة الجامعة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 21، العدد 78، 2023.
- 45- صبع سهام بو و ساحلي لزهر ، نمذجه قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

- للفترة 1974 – 2018 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 2، 2020.
- 46- الصعيدي عبد الله، رأس المال البشري وعلاقته برأس المال المادي، دراسة منشورة في مجلة الامن والقانون ، كلية شرطة دبي، العدد 2، 1993.
- 47- طه رانيا الشيخ ، التضخم – اسبابه - آثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، المجلد 18، العدد 18، 2021.
- 48- طواف زينب ، تنقوت وفاء ، نمذجة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للمدة (1985-2022) ، مجلة الباحث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2023.
- 49- ظاهر غسان طارق و محمد سالم هاشم ، السيولة المصرفية وأثرها على البطالة في العراق للمدة (2004-2016) ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 9، العدد 1، 2019.
- 50- العباس بلفاسم ، سياسات أسعار الصرف ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد 2، العدد 23، 2003.
- 51- عباس تارا معاذ و قادر زكي حسين ، قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية على معدلات البطالة في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد 22، العدد 84، 2024.
- 52- عبد القادر بابا ، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء والفاعلية، الملتقى الوطني المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،الجزائر، المجلد 7، العدد 7، 2006.
- 53- عبد المجيد عبود و دولي لخضر ، أثر السياسة النقدية على استقرار اسعار الصرف في الجزائر للمدة (1990-2015)، مجلة مجاميع المعرفة ،جامعة محمد طاهري ، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2018.
- 54- عبد جاسم عبد الرسول ، البطالة في العراق الواقع والحلول، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، بغداد، المجلد 11، العدد 11، 2008.
- 55- عبير شرقي ، أثر العمق النقدي على فاعلية السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للمدة 1990-2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2022.

- 56- عداي نور شدهان ، دور القطاع الخاص في الحد من البطالة بالاقتصاد العراقي، مؤتمر العلمي (الاصلاح برؤية علمية أكاديمية)، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2023.
- 57- العزام نضال وآخرون، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، دائرة الابحاث، الاردن، المجلد 1 ، العدد 2 ، 2022 .
- 58- عشموي علي عشموي، "عجز الموازنة العامة-الحالة المصرية- الأسباب-العلاج " مجلة مصر المعاصرة، المجلد 51، العددان 451 – 452، القاهرة، 1998.
- 59- عكاوي عمر محمود و سلمان زهير حامد ، دور مزاد العملة الاجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة 2003-2011، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة ديالى، المجلد 39، العدد 101 ، 2014.
- 60- علوان غفران حاتم و سعيد عفراء هادي ، أثر الازمة المالية العالمية على كفاءة نشاط سوق العراق للأوراق المالية دراسة قياسية (2006-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد، 71، 2013.
- 61- علي جوادي و أحمد ضيف ، أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 12، العدد3، 2021.
- 62- علي مناد وآخرون، أثر العمق المالي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة أبي بكر، الجزائر، المجلد 5، العدد2، 2021.
- 63- عمار زيتوني ، التمويل التضخمي واهميته في الدول النامية ، مجلة الاحياء ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2005.
- 64- عيسى رحيمي وآخرون، ظاهرة البطالة اسبابها وأثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف، المجلد 1 ، العدد 55، 2018.
- 65- الغالبي عبد الحسين جليل و الجبوري سوسن كريم ، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في عينة من الدول المتقدمة ، مجلة الغري ، العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة ، مجلد2 ، العدد22 ، 2009 .
- 66- كريمة بسدات ، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المال والاسواق ، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، 2016.
- 67- كمال بن دقفال ، اثر بعض المؤشرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر ، مجلة العلوم الإحصائية ، جامعة تيارات، الجزائر، المجلد 7، العدد 7، 2016.

- 68- محارمه مشهور هذلول وآخرون، جامعة البلقاء التطبيقية، أثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 31، العدد 31، 2012.
- 69- محمد أبو تراب تغريد قاسم ، واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2022)، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد 9، العدد 2، 2021.
- 70- محمد جاسم محمد و عبطان عبدالله خضر ، قياس وتحليل أثر العمق المالي في معدلات التضخم، مصر، للمدة (1990-2020) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، 2022.
- 71- محمد منال جابر مرسى ، اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة سوهاج، مصر ، المجلد 9، العدد 8، 2020.
- 72- مرابط ساعد ، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، الملتقى الدولي الاول، الجزائر. 2006.
- 73- المحمدي ناظم عبد اهلل عبد و الصبيحي عمي نبع صايل ، التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة (2010-2011)، مجلة دنانير، العراق، المجلد 12، العدد 18، 2018.
- 74- محمود ميمونه مصطفى و آخرون ، الايرادات السياحية وميزان المدفوعات حالة دراسية في الاردن ، مجلة الباحث، الاردن ، المجلد 24، العدد 1، 2024.
- 75- المشهداني أحمد إسماعيل و آل طعمة حيدر حسين ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، المجلد 10، العدد 33، 2012.
- 76- مطوق ليلي بدوي ، التقلبات في مستويات السيولة وأثرها في التضخم، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 12، العدد 35، 2015.
- 77- مقابلة سهيل و هيلات محمود ، دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الازمات المالية العالمية تجارب بعض الدول مع التركيز على الاردن، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة اليرموك ، الاردن ، المجلد 19، العدد 1، 2018.
- 78- المولى ايمان عبد المطلب حسن ، مؤشرات قياس سيولة سوق الاوراق المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 7، العدد 23، 2011.

- 79- ناجي بن حسين وآخرون ، البطالة في الجزائر دراسة تحليلية ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، الجزائر ، المجلد 1، العدد1، 2002.
- 80- ناشور ألهم خزعل ، تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021 .
- 81- هدايا الويس عبوش ، أثر أزمة الكساد العالمي (1929-1939) على تجارة العراق الخارجية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 3، العدد 5، 2007.
- 82- الوائلي رؤى نصير كاظم ، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار الطلب على النقود في العراق للمدة 2004، 2021، مجلة كلية الكوت الجامعة ، واسط ، المجلد 16، العدد51، 2024.
- 83- وسام بوقجام و فواز واضح ، دراسة تحليلية لاثار جائحة كورونا (COVID-19) على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد 8، العدد 2، 2021.
- 84- وفاء القرصوا ، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر، المجلد 9، العدد 16، 2019.
- 85- وليد عابي و أمنة جدي ، دراسة اقتصادية تحليلية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف والتضخم في الجزائر ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، 2024.
- 86- ياس اسماء خضير ، تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة 2000-2010، مجلة بغداد للعلوم الادارية الجامعة، بغداد، العدد 36، 2013.
- 87- يحيى مدركة ذنون و العبادي شهلة سالم خليل ، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدلات في العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 14، العدد4، 2022.

رابعاً: الرسائل والاطاريح:

- 1- تافاسست خديجة ، تحرير القطاع المالي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي دراسة قياسية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2017 .

- 2- التميمي افراح حسن ، قياس أثر فاعلية السياسة المالية على العمق المالي في العراق للمدة (2003-2021)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة واسط ، 2022.
- 3- شهرة ورتي ، دور الائتمان المصرفي في دعم الاقلاع الاقتصادي في الجزائر للمدة 2000-2021، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشهيد العربي التبسي ، الجزائر، 2023.
- 4- صبره دنيا محمد عوض ، أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (مؤشرات العمق المالي) على النمو الاقتصادي الفلسطيني للمدة (1996-2013)، فلسطين – غزة، الجامعة الاسلامية ، رسالة ماجستير، 2015.
- 5- العبيدي ليث سامي ، اتجاهات مؤشرات العمق المالي لعينه من الدول العربية دراسة مقارنة، العراق- ، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2020.
- 6- غادة يعيش و خولة عرار ، أثر السياسة التجارية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للمدة 1990-2023، رسالة ماجستير ،جامعة محمد البشير الابراهيمى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2023.

خامسا: التقارير والندوات:

- 1- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي التاسع والخمسون ، دائرة الابحاث، الاردن، 2022،
- 2- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية السنوية ، دائرة الابحاث، الاردن ، 2021.
- 3- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الابحاث، الاردن، 2007.
- 4- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الابحاث، الاردن ، 2009.
- 5- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الابحاث، الاردن ، 2023.
- 6- البنك المركزي الجزائري، البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2023.
- 7- البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2019.
- 8- البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013.
- 9- البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2010.

- 10- البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017.
- 11- البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي ، الجزائر، 2018.
- 12- البنك المركزي الجزائري، النشرة الاحصائية السنوية ، تقرير التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2022.
- 13- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد ، العراق، 2021.
- 14- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ، بغداد - العراق 2014.
- 15- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ، بغداد ، 2019.
- 16- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2008.
- 17- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2022.
- 18- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2008.
- 19- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2009.
- 20- الجمعية العامة للأمم المتحدة ،خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون البندان 115 و116 من جدول العمال ،قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 ايلول ،2015.
- 21- صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي ،الولايات المتحدة الامريكية، واشنطن الولايات المتحدة الامريكية ، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، 2020.
- 22- صندوق النقد الدولي، تقرير المادة الرابعة لعام 2014، واشنطن الولايات المتحدة الامريكية ، 2014.
- 23- صندوق النقد الدولي، تقرير المادة الرابعة لعام 2023، واشنطن الولايات المتحدة الامريكية، 2023.
- 24- صندوق النقد الدولي، تقرير المسح الاقتصادي في العراق، واشنطن الولايات المتحدة الامريكية ، 2005.

- 25- صندوق النقد الدولي، تقرير المسح الاقتصادي في العراق، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية ، 2007.
- 26- صندوق النقد الدولي، تقرير المسح النقدي في العراق، تقرير رقم 217 / 2013، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية ، 2013.
- 27- العاني عماد محمد علي ، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المؤشرات الاقتصادية الراهنة، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2005.
- 28- علي احمد بريهي ، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2012.
- 29- غرفة تجارة عمان، التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الاردني للعام 2019، قسم الدراسات والرصد الاقتصادي، الاردن، 2020.
- 30- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا (الاثر الاجتماعي لا عادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة)، الامم المتحدة، نيو يورك، 2000 .
- 31- اللجنة الاقتصادية والغربية لغربي اسيا، الاتجاهات الاقتصادية وآثارها "سلوكية القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في دول مختارة في الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد3، 2005.
- 32- معهد التخطيط القومي، (العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 167 ، يوليو، 2003 .
- 33- هودين باول واخرون ، التنمية المالية والحد من الفقر قضايا ومدلولات السياسات بشأن دول النامية وتلك السائرة على طريق التحول الاقتصادي ، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي ، ادارة شؤون النقد والصرف، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية، 2001.
- 34- وزارة التخطيط ، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، مديرية الحسابات القومية، بغداد، 2006.

خامسا: -المؤتمرات العلمية:

- 1- صالح مظهر محمد ، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف ، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد ، 2001.

سادسا: -المواقع الإلكترونية

- 1- جمعية البنوك الاردنية: تطور القطاع المصرفي الاردني للمدة (2000-2016). متوفر على الرابط JO.ORG.ABJ.WW.

سابعا: -المصادر الإنكليزية

Books

- 1- -jon ,H.G , Essays in monetary Economics , George Allen and unwin , Ltd , London,1996.
- 2- .Campbell R.mcConnell ,Stanley L. Brue, "macroeconomics ,principles, ,problems, and policies", seventeenth, edition, MC graw -hill ,new york, 2008.
- 3- Ackley, Gardner, Macro Economics : theory and policy, (CollMacmillan Publishers), London, 1988.
- 4- Alex Mukund ‘The Relationship Between Financial Deepening and Gross Domestic Product in Kenya, Journal of Development Economics‘ University Nairobi‘ Kenya‘ 2004.
- 5- Andrew B.Abel, and others, Macroeconomics , 1st ed , pearson Education, Inc , USA, 2011.
- 6- Andriy Kuly Inflation and Financial Depth in Transition Economics, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art, National University of Kyiv-Mohyla, 2002.
- 7- Bank of Algeria , évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport‘ Algeria‘ 2009.
- 8- Fatiha Talahite, Ahmed Hammadache ‘ économie algérienne dans le contexte de la crise financière‘ internationale l’économie algérienne aux défis de la globalisation, journée d’étude, Grenoble, mardi 8 février‘ 2011.
- 9- Gisele Ferreira, Teriyaki Financial development and Economic Fluctuations Gujarati D.N. & Porter, "Basic Econometrics" 5th ed., New York, McGraw-Hill company, 2009.

- 10-Hugo Frey Jensen, "The Central Bank's Role in Debt and Reserve Management: The Danish Experience" in "Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems", IMF Institute and Monetary and Fiscal systems Department, 2003.
- 11-I.M.F., Balance of payment's manual,P.108 and I.M.F., Interrelating among macroeconomic accounts ,2002.
- 12-Joseph McDonough , there are two types of Economic Growth, Marion Public Library, Chicago 3, 2013
- 13-Khalil Mhadhbi& others: Banking sector development and economic growth developing, countries: A bootstrap panel Granger causality analysis, Preprint submitted on 27 May University of Gabes,University of Gabes 2017.
- 14-le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009 ministre des finances,(direction générale de la prévision et des politiques, Algérie2009.
- 15-N. Gregory Mankiw , Macroeconomics,7th Ed, Worth Publishers , New York ,2010 .
- 16-N. Gregory Mankiw,Principles of Macroeconomics,Cengage Learning,Harvard University,USA,1997.
- 17-Nkrumah & Sackey , Financial Liberalisation and Savings in South Africa ,University of,South Africa, Pretoria, 2012.
- 18-Pare Ekonkren , Globalizing Capital: A History of the International Monetary, System,Princeton University Press, 2019.
- 19-Paul A . Samuelson , William D . Nordhaus ," Macroeconomics" , Nineteenth Edition , McGraw- Hill - Irwin , New York ,2010.
- 20-Paul R. krugman and Maurice Obstfeld ,International Economics theory policy - sixth edition,Worth Publishers , New York ,2003.

Research and Studies

- 1- Abbas, Rajaa Jaber, Al-Mohana, Hind Ghanim Mohammad, & Abdulhasan, Abdulhussein Jalil, The Impact Of The Corona Virus On Global Economies In General And The Iraqi Economy In Particular, Pjaee, Paarchs Jornal Of Archaeology Of Egept/Egypttology, Vol.17, No6, 2020.
- 2- Anthony J. Makin, THE BALANCE OF PAYMENTS AND THE EXCHANGE RATE, INTERNATIONAL ECONOMICS, FINANCE AND TRADE – Vol.1, January, 2002.
- 3- Bakang, Marlyse Effects of Financial Deepening on Economic Growth in Kenya, International Journal of Business and Commerce, Vol ,4No.7,2023.
- 4- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. Finance, inequality and the poor. Journal of Economic Growth, No12(1),2007.
- 5- Boirs Hofmann the Determinants of private sector credit in In , boris ,Hofrmann dustrialized countries : property prices Matter. Basel -Switzerland Bls working papers No108,2001 .
- 6- D . S . Gianaros and B. Kolluri, Deficit spending , money and inflation,some International Empirical Evidence,Journal of macroeconomics. vol. 7, No 3,1985.
- 7- Erik stem and Ander vanstel , types of Entrepreneurship and Economic Growth, Research paper UNU/WIDER,United Nations Univ., Maastricht Economic and social Research and training centre on Innovation and Techn. No 47.2009.
- 8- Hshin- Yu Liang, Alan Reichert, THE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC GROWTH AND BANKING SECTOR DEVELOPMENT, Banks And Bank Systems, Business Perspectives, Volume1, Issue 2, 2006.

- 9- Jean François Outreville, Financial Development Human capital and Political Stability Discussion Papers, UNCTAD, United Nations – New york .No. 142, October 1999.
- 10- Liu Hua& Zahra Idrees& Amna Nazee, Impact of exchange rate, inflation rate and interest rate on balance of payment: A study from India and Pakistan, American Journal of Business, Economics and Management , VoI 5, 2015.
- 11- LUKA BRKI, Theory of Economic Growth and Stability: The Case of Croatia, Political Science Review, Croatian, Vo l. No, 5,1996.
- 12- Marlyse Linda Ngo Bakang, Effects of Financial Deepening in Economic Growth in Kenya, International Journal of Business and Commerce,Vol. 4, No7, 2015.
- 13- Mirkin, Yakov et al, The Financial Depth of Emerging Markets: the Case of Russia, SAGE Journals: Competition and Change, Vol 17, No 2,2013.
- 14- Mohyi Al Din Abu Al Houli , The Jordanian Economy Between Reality and Expectations, Jurnal Antarabangsa Kajian Asia Barat, International Journal of West Asian Studies,Universiti Kebangsaan Malaysia , Vol. 2 ,No 1, 2010.
- 15- Mustafa Caglayan & Omar S. Dahi & Firat Demir, "[Trade Flows, Exchange Rate Uncertainty, and Financial Depth: Evidence from 28 Emerging Countries](#)," [Southern Economic Journal](#), John Wiley & Sons, vol. 79, 2013.
- 16- Nthony J. Makin, THE BALANCE OF PAYMENTS AND THE EXCHANGE RATE, INTERNATIONAL ECONOMICS, FINANCE AND TRADE ,Vol 1, January ,2002.
- 17- Obafemi, Frances & Others, Financial Deepening and Domestic Investment in Nigeria, International Journal of Economics and Finance , Nigeria. Vol 8,2016.

- 18- Okafor, I.G. et al, Financial Deepening Indicators and Economic Growth in Nigeria: A Causality and Impact Analysis, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Vol.1 , No.2 .2016.
- 19- Rousseau, Peter L., and Paul Wachtel. "What is Happening to the Impact of Financial Deepening on Economic Growth. Economic Inquiry Vol 46(1), 2007.
- 20- Sehnaz Bakır Yigitbas THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL DEPTH AND CURRENT ACCOUNT DEFICIT IN TURKEY, Research Article, Journal of Management Economics and Business, Vol. 13, No 3, 2017.
- 21- Setiawan, Sigit, Financial Depth and Financial Access In, Indonesia, Journal of Indonesian Economy and Business, Vol 30, No139 ,2015.
- 22- Stefan Krause and Felix Rioja, Financial Development and Monetary Policy Efficiency Emory University of North Carolina, Southern Economic Association, vol 3, 2009.
- 23- Xiangming Li , "Trade liberalization and Real Exchange Rate movement" international monetary found , vol 51, No 3 ,2004.

Reports

- 1- Gerald R. Jensen& Robert R. Johnson& Jeffrey M. Mercer: The Role, of Monetary Policy in Investment Management: United States of America, Wiley ,2000.

الملاحق.....

ملحق (1) مؤشرات العمق المالي في الجزائر للمدة (2004-2022) اسعار جارية ، مليون دينار جزائري.

السنوات	M2 عرض النقد الواسع	CP الائتمان الخالص	DT الودائع المصرفية
2004	3644.3	1514400	5641500
2005	4070.4	846600	1500400
2006	4827.6	601400	2086300
2007	5994.6	120000	2949100
2008	6955.9	1011800	3425000
2009	7173.1	402400	3114800
2010	8280.7	124900	3657800
2011	9929.2	319900	4570200
2012	11015.1	953500	4729200
2013	11941.5	1920880	5045810
2014	13686.7	4512241	5944100
2015	13704.5	7844781	5153060
2016	13816.3	1059210	4909770
2017	14974.6	1357190	5549160
2018	16636.7	1630200	6477260
2019	16506.6	8665051	5526310
2020	17659.6	1462801	5240210
2021	20078.81	1452451	5404151
2022	22955.35	1546721	5425234

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:-

- 1- البنك المركزي الجزائري، النشرات الاحصائية السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، لسنوات مختلفة (2004-2022).
- 2- صندوق النقد العربي: قاعدة البيانات الاقتصادية الاحصائية، للمدة 1995- 2019 متوفر على الرابط،
<https://www.amf.org.ae/ar/arabic-economic-database>

الملاحق.....

ملحق (2) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022)، أسعار جارية، مليون دينار جزائري.

حالة ميزان المدفوعات	اسعار الصرف الرسمي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=2010	البطالة	التضخم	الناتج المحلي الاجمالي	السنوات
666561	72.61	80.7	17.7	---	5704220	2004
1241301	73.38	81.8	15.3	1.36	7067970	2005
1288025	71.16	83.7	12.5	2.32	8010100	2006
2047590	66.83	86.8	13.8	3.70	8820430	2007
2388918	71.18	91	11.3	4.83	10389800	2008
280346.4	72.73	96.2	10.2	5.71	9252200	2009
1140040	74.94	100	10	3.95	11243900	2010
1469042	76.06	104.5	10	4.40	13665200	2011
934851.2	78.1	113.8	11	8.90	14711200	2012
10653.4	78.15	117.5	9.8	3.25	15333400	2013
(473805)	87.9	120.9	10.6	2.90	16341800	2014
7151960	107.13	126.7	11.2	4.80	18255500	2015
7273550	110.53	134.8	10.5	6.40	17082100	2016
7331220	114.93	142.4	11.7	5.63	18587600	2017
7994390	118.29	148.5	11.7	4.28	20509500	2018
7329160	119.16	151.4	11.4	1.95	20284000	2019
7112820	132.13	155.0	14.1	2.37	19473000	2020
7124531	142	113.3	12.71	26.9	21128200	2021
7312390	149	113.2	9.3	0.08-	23789500	2022

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات: -

1- البنك المركزي الجزائري، النشرات الإحصائية السنوية ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2004-2022.

2- البنك المركزي الجزائري، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات مختلفة ، (2004-2022).

3-المصدر بالاعتماد على بيانات البنك الدولي :- [http. .www org. world bank](http://www.org.worldbank)

الملاحق.....

ملحق (3) مؤشرات العمق المالي في الاردن للمدة (2004-2022) اسعار جارية ، مليون دينار اردني.

السنوات	M2 عرض النقد الواسع	CP الائتمان الخاص	DT الودائع المصرفية
2004	10571400	5885000	1107770
2005	12364000	7668700	1287920
2006	14109700	9546400	1403070
2007	15606800	11003300	1486203
2008	18304200	12533500	1491862
2009	20013300	12693400	1707631
2010	22306700	13612700	1834399
2011	24118900	14925000	1906682
2012	24945200	15953600	1891181
2013	27363400	17222500	2420476
2014	29240400	17852800	2542602
2015	31605500	18704500	2759331
2016	32876200	20590300	2904401
2017	32957600	22525800	2809633
2018	33359300	23709600	3355471
2019	34969700	24765700	3532094
2020	37011900	26261500	3553101
2021	39509200	27559000	3765263
2022	41438400	29760300	4130011

اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:-

1- صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية الاحصائية، للمدة 2004 -2022.

الملاحق.....

ملحق (4) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2004-2022). اسعار جارية، مليون دينار

اردني

السنوات	الناتج المحلي الاجملي	النمو الاقتصادي	التضخم	البطالة	حالة ميزان المنفوعات	الرقم القياسي الاسعار المستهلك 100=2010	سعر الصرف الرسمي
2004	8090.8	---	3.36	12.5	58.1-	73.0	1.4118
2005	8953.7	10.67	3.49	13.4	130.1	75.6	1.4118
2006	10520.9	17.50	6.25	14.4	959.6-	80.3	1.4118
2007	11721.5	11.41	5.39	13.1	576.9-	84.0	1.4118
2008	14189.5	21.06	14.93	12.7	808.8-	96.3	1.4104
2009	16912.2	19.19	0.68-	12.9	1388.2	95.2	1.4104
2010	18762.0	10.94	5.0	12.5	1040.0	100	1.4118
2011	20476.6	9.14	4.1	12.9	824.3-	104.4	1.4106
2012	21965.5	7.27	4.5	12.2	2689.7-	109.2	1.4110
2013	23851.6	8.59	4.83	12.2	347.2	115.3	1.4110
2014	25437.1	6.65	2.89	12.6	1634.7	117.4	1.4109
2015	26637.4	4.72	0.87-	11.9	407	116.4	1.4109
2016	27444.8	3.03	0.80-	15.3	411.2	115.5	1.4109
2017	29400.4	7.13	3.3	18.3	706.8	119.3	1.4109
2018	30481.8	3.68	4.5	18.6	1684.8-	124.7	1.4109
2019	31597.1	3.66	0.8	19.0	1001.1-	125.6	1.4109
2020	31025.3	1.81-	0.3	23.2	1143.4-	127.9	1.4109
2021	32122.7	3.54	1.4	24.1	670.4-	127.7	1.4104
2022	34492.8	7.37	4.2	18.8	717.3-	128.6	1.4103

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات: -

1-- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، الموقع الالكتروني للبنك المركزي الأردني للمدة (2004-2022).

الملاحق.....

ملحق (5) مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2022) اسعار جارية، مليون دينار عراقي.

السنوات	M2	CP	DT
عرض النقد الواسع	الانتماء الخاص	الودائع المصرفية	
2004	12254	810603	8115
2005	14684	1581696	10769
2006	21080	2640453	16928
2007	26956.1	3442425	26188
2008	34919.7	4553683	34524
2009	45437.9	5290673	38582
2010	60386.1	9413153	47947
2011	72178	13003188	56150
2012	75466	20770625	62005
2013	87679	23574328	68865
2014	90728	25755358	74073
2015	84527.3	26444157	64344
2016	90466.4	26616637	62398
2017	92857	27809664	67084
2018	95390.7	25179810	76893
2019	103440.5	26436464	82106
2020	119906.6	30937352	84924
2021	111673.5	36035284	86515
2022	137596.7	28921.5	118525

اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:-

- 1- وزارة التخطيط ، تقارير الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العراق، سنوات مختلفة (2004-2022).
- 2- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للسنوات 2004-2022.

الملاحق.....

ملحق (6) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) اسعار جارية، مليون دينار عراقي.

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	النمو الاقتصادي	التضخم	البطالة	حالة ميزان المدفوعات اسعار جارية	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100-2010	سعر الصرف الرسمي
2004	53235359	---	26.9	8.61	5284248.8	35.62	1254
2005	73533599	38.13	36.9	8.71	6443638.5	48.78	1473
2006	95587955	29.99	53.2	8.65	10842458	74.75	1472
2007	111455813	16.60	30.8	8.65	14359099	97.8	1266
2008	157026062	40.89	12.7	8.48	14359099	100.41	1206
2009	130642187	16.80-	8.3	8.39	(6806241)	97.6	1170
2010	162064566	24.05	2.5	8.25	7354971	100	1170
2011	217327107	34.10-	5.6	8.12	12160629	105.5	1170
2012	254225491	16.98	6.1	7.96	10792554	111.99	1166
2013	273587529	7.62	1.9	9.26	9165809.4	114.07	1166
2014	266332655	2.65-	2.2	10.59	(13841819.2)	115.69	1166
2015	194680972	26.90-	1.4	10.73	(16695985.9)	116.36	1166
2016	196924142	1.15	0.4	10.82	(9929479)	116.47	1182
2017	221665710	12.56	0.2	13.02	3214428	117.59	1182
2018	268918874	21.32	0.4	12.97	7796235.6	118.15	1182
2019	276157868	2.69	0.2-	12.86	10312477.2	118.71	1182
2020	219768798	20.42-	0.6	14.09	(97777404)	120.95	1182
2021	301150000	37.03	6.0	14.19	15756174	124.87	1474
2022	383060000	27.20	6.3	3.7	27686591	131.03	1513

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات: -

- 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
- 2- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الارقام القياسية، بغداد، نشرات احصائية للسنوات من 2009-2022.
- 3- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
- 4- تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة الآتية: $GDP R = \frac{Pt - Pt-1}{Pt-1} * 100$
- 5- GDP R معدل النمو الاقتصادي ، pt النمو الاقتصادي في الفترة الحالية، pt-1 النمو الاقتصادي في الفترة السابقة.
- 6- الارقام بين قوسين تعني سالبة.

Abstract

Financial depth is a critical topic that contributes to achieving economic stability. It provides a developed financial system that helps mobilize available resources, provide the necessary financing, and enhance investment rates, with a focus on how each influences the other. Financial depth works by enhancing economic stability through better and more efficient resource allocation, reducing risks, and stimulating investment. Economic stability, on the other hand, provides a favorable environment for the growth and development of the existing financial system, which enhances confidence and encourages innovation in the financial sector.

The research addressed the problem that financial systems worldwide face major challenges and financial crises, which particularly impact the performance of banks and their ability to continue their operations to provide and develop banking services and increase their capacity to stimulate economic activity.

The researcher reached a number of conclusions, including: Financial depth is a key tool for achieving the most important goals of economic stability. The more developed and efficient the financial system, the greater the economy's ability to overcome potential financial shocks while reducing the impact of the crisis on the economy.

Republic of Iraq Ministry of
Higher Education and Scientific
Research University of Karbala /
College of Administration and
Economics Department of
Economics Graduate Studies



**The role of financial depth in economic stability - the experiences
of selected countries selected with references to Iraq**

A Dissertation Submitted

To the Council of the College of Administration and Economics

University of Karbala

**It is part of the requirements for obtaining a PhD in Philosophy in
Economic Sciences**

Submitted by

Sabah Mahdi Khashan Jabr al, Zubaidi

Supervisor

Prof.Dr

Salam Kazem Shani Fatlawi

Prof.Dr

Safaa Abdul jabbar Ali Almusawi

2025A.D

1447A.H